الاثنين 29 آب 2022
العدد 4712 السنة السابعة عشرة
Lundi 29 AOÛT 2022 nº 4712 17ème année

24 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

إدارة الأزمة... تدميرية وعبثية

● ماهر سلامة
«الجمركي» لإعادة توزيع الثروة

● أمين صالح
تمويل الموازنة بالتضخم

«إسرائيل» تهرب من المواجهة في ملف الترسيم
تأجيل الاستخراج وعرض حلّ يرفضه لبنان [4]

(أ ف ب)

مختلس... بالوثائق
[3 ـ 2]

تحقيق

«أزمة» عمالة منزلية
خرجن ولن يعدن

6

ليبيا

بروفا حرب في طرابلس

8

السعودية

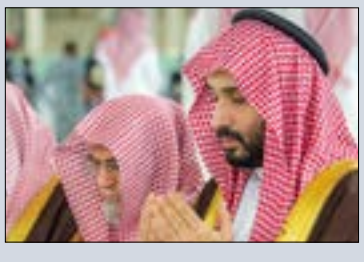

معارضة الخارج «تنتعش»
حرد بين الغرب وابن سلمان

10

على الغلاف

حصلت «الأخبار» على وثائق تنشر للمرة الأولى تؤكّد الشبهات حول تورّط حاكم مصرف لبنان رياض توفيق سلامة في عملية اختلاس لأموال المودعين أمّنت لخليلته وابنته منها نحو 30 ألف يورو شهرياً. كما تؤكد الشبهات لدى القضاء اللبناني والأجهزة القضائية الأجنبية في كل الدول التي تحقّق في ملفات سلامة وأعوانه. وفق هذه الوثائق، «ترتقي» ممارسات حاكم المصرف المركزي إلى ما يصنّف قانوناً تحت عنوان «الاختلاس الجنائي» الواقع على أموال مصرف لبنان (أموال عامة وأموال المودعين)، وهو يشمل جرائم تبييض الأموال، وجرائم الإثراء غير المشروع، وجرائم الفساد. كما تشير إلى الأريحية التي تصرّف بها الحاكم لأعوام طويلة، مطمئنّا على ما يبدو إلى الحماية التي وفّرتها له، ولا تزال، منظومة سياسية تبادل معها المنافع على مدى السنوات الماضية.

وتثبت هذه الوثائق كذب الحملة الإعلامية المضادة التي يقوم بها رياض سلامة و«عشيرته» الإعلامية والسياسية الكبيرة، لجهة زعمهم أن ملاحقته قضائياً في كل من سويسرا وفرنسا ولوكسمبورغ ولبنان، والتحقيقات المفتوحة بحقه في ألمانيا وغيرها من الدول، كلّها ناتجة من النكاية السياسية، في محاولة لتبرئته من هذه التهمة في لبنان تمهيداً لإسقاطها في الدول التي يلاحق فيها.

الوثائق، بحسب خبراء قانونيين اطلعوا عليها، تكشف السلوك الاحتيالي لسلامة، وتوفّر النية الجرمية التي دفعته إلى اختلاس أموال من مصرف لبنان، عبر دفع المصرف إلى استئجار مبنى في باريس يملكه سلامة نفسه ليكون «مركز طوارئ» بديلاً للمصرف. واستمر الاحتيال بزيادة مساحة المكاتب المستأجرة، وزيادة بدل الإيجار الذي كان يدفعه مصرف لبنان لسلامة، بواسطة خليلته الأوكرانية آنا كوزاكوفا (والدة ابنته)، من دون أن يكون المصرف المركزي بحاجة أساساً إلى استئجار مكتب في باريس، فضلاً عن استئجار مكاتب إضافية بكلفة أكبر!

وتكشف الوثائق أن المجلس المركزي لمصرف لبنان، بين عامي 2010 و2015، كان يوافق على اقتراحات الحاكم لاستئجار المكاتب في باريس، من دون أي تدقيق أو مساءلة، ما يضع أعضاء المجلس في دائرة الشبهة. كما تُبيّن أن النائب الأول الحالي للحاكم، وسيم منصوري، اطّلع على كامل ملف استئجار المكاتب، وترأس اجتماعاً يوم 5 تموز 2021، ضم مديرين في مصرف لبنان، بهدف البحث في جدوى استمرار استئجارها. هذا الاجتماع يضع أيضاً منصوري، والمدراء الذين اجتمع بهم، في دائرة المسؤولية. فبدلاً من البحث الجدي في جدوى مكاتب باريس التي يدفع مصرف لبنان بدل إيجارها لسلامة (عبر والدة ابنته)، تحوّل إلى مناسبة لتكرار الذرائع التي يستخدمها الحاكم لتبرير اختلاس الأموال من مصرف لبنان.

مستندات تنشر للمرة الأولى تكشف السلوك الاحتيالي للحاكم

رياض سلامة مختلس... بالوثائق

وفيق قانصوه

وقائع اختلاس معلن

أولاً، عودة إلى الوقائع:

في 21 تشرين الأول 2021، دهمت قوة من الشرطة الفرنسية شققاً سكنية وعقارات، غالبيتها في باريس، يشتبه في أن ملكيتها تعود إلى كل من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وآنا كوزاكوفا (والدة ابنته إليزابيت المولودة في 17 تشرين الثاني 2005) وشقيقه رجا سلامة. واشتُريت بأموال مختلسة من مصرف لبنان. كما جاءت في سياق التحقيق المفتوح في سويسرا ولبنان وفرنسا ولوكسمبورغ وألمانيا ودول أخرى، منذ بداية عام 2021، حول اختلاس أكثر من 300 مليون دولار من مصرف لبنان لصالح شركة تعود إلى الشقيقين سلامة، وتبييضها في مصارف سويسرية ولبنانية وأوروبية، قبل شراء عقارات في عدد من الدول، من بينها تلك التي دهمتها الشرطة الفرنسية. إلا أن الأبرز بينها طابق مكاتب يقع في جادة شانزيليزيه الباريسية الشهيرة، في المبنى الذي يحمل الرقم 66، تعود ملكيته لكوزاكوفا، وقد استأجره مصرف لبنان كمركز احتياط لعملياته في ما لو حالت ظروف قاهرة دون قيامه بمهماته من مقره الرئيس في شارع الحمرا، أو من مقره الاحتياطي في بكفيا. علماً أن الشقة التي يدفع المصرف المركزي نحو 30 ألف يورو شهرياً بدل إيجارها لا تحتوي على أكثر من «خادم» إلكتروني (server) لا تتجاوز المساحة التي يحتلها مترين مربعين.

مسؤولية جماعية

الشبهات المحيطة بعقود استئجار «المركز البديل» في باريس لا يتحمّل مسؤوليتها سلامة وحده بطبيعة الحال، وإنما كل نوابه (خصوصاً منصوري الذي غطّى المخالفة بترؤسه اجتماع تحديد آلية تشغيل المركز بعد 10 سنوات على استئجاره) وأعضاء المجلس المركزي الذين لم يسألوا يوماً عن جدوى المكتب، إلى جانب الدائرة القانونية التي يرأسها المحامي بطرس كنعان، خصوصاً أن الأخير كان ولا يزال في عداد معظم الوفود التي تمثل مصرف لبنان في اجتماعات الهيئات الدولية المعنية بمكافحة تبييض الأموال. وإلى الدائرة القانونية، هناك أيضاً عدد من الدوائر في المصرف معنية بتنفيذ هذه العقود ومراقبتها منها: مدير العمليات المالية يوسف خليل، ومديرة التدقيق، مدققو المراقبة، مديرية التفتيش، مدير المحاسبة محمد علي حسن، مديرية التنظيم، مديرية الأصول العقارية والمالية، مدير العمليات الخارجية نعمان ندور.

رغم ذلك، لم يكتف سلامة بالـ 24 متراً مربعاً التي استأجرها بداية في أحد أفخم الأحياء الباريسية، فزادها إلى 60 متراً مربعاً ثم إلى أكثر من ذلك.

كيف بدأت اللعبة؟

في 13 تشرين الثاني 2010، انعقد المجلس المركزي لمصرف لبنان (الوثيقة رقم 1)، وقرّر «بعد الاطلاع على الكتاب المقدم من شركة ECIFFICE»، «الموافقة على التعاقد مع شركة ECIFFICE لاستئجار مكتب (56 avenue Paris 75008 des champs Elysees) يؤمّن العمليات المالية لمصرف لبنان ضمن الخطة الموضوعة لمعالجة الحالات الطارئة». في 24 تشرين الثاني، وجّه سلامة كتاباً إلى مديرية الشؤون القانونية بواسطة نائب الحاكم الثالث لإبلاغها موافقة المجلس المركزي على استئجار المكتب بكلفة /00000/ يورو سنوياً» طالباً «فتح الاعتماد اللازم لذلك».

في 2011/10/5، عدّل المجلس المركزي القرار السابق ووافق «على التعاقد مع شركة ECIFFICE لاستئجار مكتب يؤمّن العمليات المالية الطارئة لمصرف لبنان ... بكلفة مالية تبلغ 120000 يورو سنوياً (حوالى 9600 يورو شهرياً) وفتح الاعتماد اللازم لذلك».

في 2012/8/16، قرر المجلس المركزي أيضاً الموافقة على التعاقد مع شركة ECIFFICE لـ«استئجار مكتب إضافي لتأمين العمليات المالية لمصرف لبنان ضمن الخطة الموضوعة لمعالجة الحالات الطارئة بكلفة حوالى 4000 يورو شهرياً وفتح الاعتماد اللازم لذلك».

في 2013/5/22، وافق المجلس «على استئجار مكاتب إضافية (مرة أخرى) في مدينة باريس - فرنسا لتأمين العمليات المالية لمصرف لبنان ضمن الخطة الموضوعة لمعالجة الحالات الطارئة بحيث تصبح الكلفة الإجمالية 23319 يورو شهرياً وفتح الاعتماد اللازم لذلك». علماً أن القرار لم يأت على ذكر اسم شركة ECIFFICE في ما يتعلق بالمكاتب الإضافية. إلا أن اسم الشركة ورد في الكتاب الذي وجّهه سلامة إلى مديرية الشؤون القانونية في 3 حزيران 2013 طالباً فتح الاعتماد اللازم.

في 2013/9/4، وافق المجلس على التعاقد مع شركة ECIFFICE لاستئجار «مكاتب إضافية» (مرة ثالثة) في مدينة باريس «لتأمين العمليات المالية لمصرف لبنان ضمن الخطة الموضوعة لمعالجة الحالات الطارئة بحيث تصبح الكلفة الإجمالية نحو 29113 يورو شهرياً». وبعد ثلاثة أيام، في 7 أيلول، أرسل سلامة كتاباً إلى مديرية الشؤون القانونية طالباً فتح «الاعتماد اللازم».

بتاريخ 2015/6/24، أقرّ المجلس «تجديد التعاقد مع شركة ECIFFICE لتأمين العمليات المالية لمصرف لبنان ضمن الخطة الموضوعة لمعالجة الحالات الطارئة لمدة 10 سنوات من تاريخ العقد السابق تنتهي في 7 آب 2025»، من دون أي إشارة إلى قيمة الإيجار، وأرسل سلامة كتاباً إلى مديرية الشؤون القانونية يبلغها بالقرار.

كل هذه القرارات مُهرت، إلى جانب توقيع الحاكم، بتواقيع أعضاء المجلس المركزي: آلان بيفاني، هاروتيون ساموئليان، محمد البعاصيري، سعد العنداري، رائد شرف الدين، عليا عباس، وأمينة السر ماجدة مشنوق عبد الخالق، من دون أن يبدي أي منهم تحفظاً على أي منها، ما يجعلهم جميعاً شركاء في المسؤولية الجرمية. بعيداً من توقيع كل من سلامة (بصفته حاكماً لمصرف لبنان) ووالدة ابنته (بصفتها مديرة شركة ECIFFICE) على عقد الإيجار، وهو أمر يثير الارتياب المشروع جداً بسبب العلاقة بينهما، يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

- هناك مسؤولية كبيرة تقع على نواب الحاكم وأعضاء المجلس المركزي في تمرير هذه العقود في حال كانوا يعرفون بالعلاقة بين كوزاكوفا وسلامة، وكذلك في حال عدم معرفتهم بذلك لإهمالهم موجب معرفة مالك (أو مالكة) شركة ECIFFICE، خصوصاً أنه منذ ما بعد أحداث 11 أيلول سنة 2001، فُرض على كل المصارف بما فيها مصرف لبنان اعتماد مبدأ KYC (اعرف عميلك أو الزبون) منعاً لعمليات تبييض الأموال.

- جاءت الموافقة الأولى للمجلس المركزي (13 تشرين الثاني 2010) على استئجار مكتب باريس «بعد الاطلاع على الكتاب المقدم من شركة ECIFFICE»، علماً أن واجب إجراء مناقصة أو استدراج عروض أمر أساسي لم يتم احترامه.

- بعض القرارات أغفل قيمة الإيجار وبعضها الآخر لم يرد فيه اسم شركة ECIFFICE كمؤجّر، ما يشير إلى أن إخفاء اسم الشركة أحياناً قد يكون سببه «تجديد» عقد سابق.

- في كل مرة كان يُعرض استئجار مكاتب إضافية لم يُعلّل الأمر أمام أعضاء المجلس المركزي ولم يسجل أي منهم تحفظاً أو تساؤلاً حول الحاجة إلى توسيعه واستئجار مكاتب إضافية.

> جدّد أعضاء المجلس المركزي عقد شركة سلامة مراراً من دون أي تساؤل حول جدوى «مركز باريس»

(هيثم الموسوي)

في أي مكان في أوراق الشركة، لكن مجموعة من القرائن تؤكد أن ملكيتها تعود إليه أو إلى شقيقه رجا. إذ إن المدير الوحيد للشركة جان غابريال يدير شركة أخرى في لوكسمبورغ أيضاً (Stockwell Investissement) التي يملكها رياض سلامة. وقد استقال غابريال من الشركتين في يوم واحد (18 شباط 2021)، بعد أيام قليلة من فتح التحقيق السويسري في شبهات حول سلامة. إلى ذلك، هناك «مصادفتان» تتعلقان بالشركة: الأولى أنها أُسّست في العام نفسه (2007) الذي اعترف فيه بابوّته لابنته من آنا كوزاكوفا، والثانية أن اسم الشركة (BET - بيت) يوافق القسم الأخير من اسم ابنته إليزابيت.

إلى هنا، يبدو طبيعياً أن يحوّل مستثمر ما أموالاً إلى شركة يملكها هو أو أحد أرحامه. بعد شهر واحد على تأسيس «BET»، في نيسان 2007، أنشأت الشركة شركة "ZEL"، وضخّت إليها أموالاً للاستحواذ على عقارات وإدارتها وتأجيرها. واستحوذت «BET» على 99 في المئة من أسهم الشركة الوليدة، في مقابل 1 في المئة لرجا سلامة. تملكت "ZEL"، في 2007، عدداً من العقارات في العاصمة الفرنسية، منها شققان في جادة جورج ماندیل بقيمة 2,4 مليون يورو وشقة أخرى في الرقم 65 من الجادة نفسها بقيمة ثلاثة ملايين يورو ، وطابق مكاتب في 66 جادة الشانزليزيه (وهنا بيت القصيد)، ثم طابقين آخرين في العامين 2011 و2014.

منذ عام 2010، ساهمت شركة ECCIFICE في تأجير وإدارة مكاتب الشانزليزيه. الشركة، بحسب أوراقها، تملكها كوزاكوفا. لكن، في 2015، ظهرت كوزاكوفا في النظام الأساسي لشركة "BET" بصفتها «مساهماً وحيداً». واشترت نسبة الواحد في المئة التي كانت من حصة رجا سلامة. إلا أن معلومات «سجل لوكسمبورغ لأصحاب المصلحة المستفيدين» تفيد بأنها ليست المالك الفعلي للشركة، بل هي «مساهم منتفع» فيها، ولها حق الحيازة والاستخدام، أي أنها شريكة فيها.

في محاولة لتسهيل الأمر على الفهم:

استأجر مصرف لبنان، طوال أكثر من 10 سنوات، شقة لم يستخدمها أبداً اشترتها شركة «BET»، ودفع نحو خمسة ملايين دولار بدلات إيجار إلى شركة «ECCIFICE» التي تملكها والدة ابنته، والتي «ظهر» اسمها عام 2015 «مساهماً منتفعاً»، أي شريكاً في الشركة التي يعتقد أن سلامة هو من أسسها، والتي كانت لشقيقه حصة فيها. باختصار أكثر: دفع رياض سلامة 5 ملايين دولار إيجاراً لشقة استأجرها من رياض سلامة نفسه ومن أرحامه وشركائه!

هل تجاوز مثل هذه الملاحظات من قبل أعضاء المجلس المركزي أمر طبيعي؟

«ليس فقط غير طبيعي، بل خلاف للقانون» بحسب ما تؤكد مراجع قانونية، مشيرة إلى أن «الشفافية تشكل عنصراً أساسياً في تعاقدات مصرف لبنان تحت طائلة تحول هذه العقود إلى واجهة اختلاس وتبييض أموال وإثراء غير مشروع».

من سلامة وإلى سلامة نعود

«الأخبار» حصلت أيضاً على وثيقتين هما عبارة عن كشف حساب لسلامة بين 2007/2/26 و2021/7/9. اللافت أن الأموال التي دخلت هذا الحساب أو خرجت منه طوال هذه الفترة أكبر بكثير من راتبه الشهري البالغ 25 ألف دولار. إلا أن أبرز ما في الكشف أربعة أوامر تحويل: الأول بتاريخ 2009/3/24 بقيمة مليوني يورو؛ والثاني في 2009/3/30 بقيمة مليون يورو، والثالث في 2009/11/19 بقيمة مليونين و300 ألف يورو (الوثيقة 2)؛ والرابع في 2014/2/7 بقيمة 4 ملايين ونصف مليون يورو (الوثيقة 3). أوامر التحويل الأربعة حُوّلت لحساب شركة «BET».

تأسست هذه الشركة في 2007/3/27 في لوكسمبورغ، ورغم أن اسم سلامة لا يظهر

(الوثائق كاملة على الموقع الالكتروني)

5 ملايين دولار لمركز بلا عمل ولا ترخيص

عقد بالتمام والكمال مرّ على استئجار «مركز باريس»، دفع خلالها مصرف لبنان حوالي 5 ملايين دولار بدلات إيجار بين عامي 2011 و2021، قبل أن يحدد مهام هذا المركز ومسؤولياته وآلية تشغيله. ولم يفعل ذلك إلا بعد بدء ملاحقة سلامة أمام القضاء اللبناني والأجهزة القضائية الفرنسية والأوروبية. ففي 2 شباط 2021، صدرت مذكرة داخلية (الوثيقة رقم 4) تحدّد آلية عمل «المركز البديل» وتوزّع المهام والمسؤوليات في تشغيله على المديريات المختلفة. وفي 5 تموز 2021، انعقد اجتماع (الوثيقة رقم 5) في مصرف لبنان لوضع آلية لعمل المركز، وتحديد المهام والمسؤوليات لكل من مديرية المعلوماتية ومديرية القطع والعمليات الخارجية ومديرية المحاسبة. وقد وقّع محضر الاجتماع النائب الأول للحاكم وسيم منصوري، ومدير مديرية المحاسبة محمد علي حسن ومدير مديرية القطع والعمليات الخارجية نعمان ندور ومدير مديرية المعلوماتية علي نحلة. في المحضر، عرض منصوري على الحضور «الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة» وسأل: «هل استمرارية المركز في باريس ضرورية نظراً للتكاليف التي يتكبّدها مصرف لبنان؟». وبحسب المحضر «تبيّن من مختلف الآراء أن المركز البديل أساسي وضروري لا يمكن لمصرف لبنان الاستغناء عنه كي يبقى قادراً على تنفيذ التزاماته... وأن الحاجة للمركز مهمة أكثر من الوقت الذي تأسس فيه». علماً أنه بحسب مصادر «الأخبار»، لم يستفد المصرف المركزي من هذا المركز طوال الفترة الماضية. إذ لم تسجّل فيه أي حركة مالية أو نقدية تذكر. والأهم من ذلك أنه لم يستحصل أساساً على التراخيص القانونية التي تخوّله إجراء عمليات نقدية على الأراضي الفرنسية، وهو ما أكّده المصرف المركزي الفرنسي في جواب للقضاء الفرنسي، مؤكداً عدم معرفته بوجود مكاتب مستأجرة من مصرف لبنان في باريس.

كذلك، أظهر محضر الاجتماع الآتي:

■ أولاً، مكتب باريس الاحتياطي يُستخدم، منذ استئجاره عام 2010، لمدة أربعة أيام في السنة فقط.

■ ثانياً، يستخدم المكتب في هذه الأيام الأربعة 3 أشخاص فقط هم: موظف في مصرف لبنان، مندوب من شركة الصيانة، وعامل نظافة. بالتالي، يمكن الاستنتاج أن زيادة المساحة المستأجرة وزيادة بدل الإيجار في العقود التي أبرمها المصرف مع خليلة حاكمه لم تكن سوى «تنفيعة».

■ ثالثاً، لم يقدّم المدراء أي تبرير مُقنِع لأصل استئجار المكاتب في باريس. فهي، بحسب زعمهم، مكاتب احتياطية. وعندما سألهم منصوري عن فرع مصرف لبنان في بكفيا الذي يمكن استخدامه كمركز احتياط لإدارة عمليات مصرف لبنان، ردّ ندّور بأن الوصول إلى باريس لإدارة العمليات من هناك أسهل من الوصول إلى بكفيا «في الحالات الطارئة»! وأكد نحلة على «أهمية المركز البديل وعلى إمكانية وصول فريق العمل إليه لمتابعة العمليات فور وقوع أي ظرف قاهر في غضون ساعات قليلة»، مذكّراً بأنه «خلال حرب 2006، تمكّنت البوارج الإسرائيلية من التشويش على أنظمة الاتصالات، فانفصل مصرف لبنان كلياً عن العالم»، من دون أن يسأل منصوري لماذا لم يُستخدم «المركز البديل» يومها أو عن كيفية الوصول إليه «في غضون ساعات قليلة» في حال كان المطار مقفلاً كما أثناء عدوان تموز مثلاً!.

■ رابعاً، تحدّث ندّور عن أن مصرف نيويورك استكمل أعماله من مركز احتياط له في كاليفورنيا بعد هجمات 11 أيلول، ليؤكد أهمية وجود مركز احتياط لمصرف لبنان للحالات الطارئة. حسناً أيضاً. مركز الاحتياط كان داخل الولايات المتحدة، لا في باريس!

■ خامساً، المدراء في مصرف لبنان بدوا كمن يتحدّث عن سيناريو يوم القيامة، لا عن حالات طارئة.

■ في العقود الموقعة بين مصرف لبنان وشركة كوزاكوفا، ثمة بند ينفي تماماً صفة الطوارئ عن المكاتب المستأجرة. إذ يشير إلى أنه يحق لمصرف لبنان استخدام قاعة اجتماعات، أربع مرات شهرياً فقط، على أن يتم حجز القاعة قبل شهر من موعد استخدامها! هذا يعني أن على مصرف لبنان أن يتنبّأ مسبقاً بالحالات الطارئة!

قضية اليوم

اسرائيل تهرب من المواجهة
تأجيل الاستخراج وعرض حلّ يرفضه لبنان

يحيى دبوق

أعلنت «إسرائيل» أمس ما سمته صيغة الاتفاق المتبلور مع لبنان لحل النزاع على الحد البحري. وجاء «الاتفاق» مثقلاً بالألغام التي يتعذر على الجانب اللبناني القبول بها. لكنه يعدّ، في حد أدنى، ردأ إسرائيلياً أولياً على المطالب اللبنانية، سيصار إلى تداوله والرد عليه للتراجع عن جزء مما ورد فيه، لما يشكّله من تهديدات تنسف ما فيه من فرص. فيما أكد مصدر لبناني رفيع معني بالمفاوضات لـ«الأخبار»: «نحن على ما اظن غير معنيين بهكذا حل. وهذا ما زال من باب التحليلات الصحفية». وقال إن لبنان «ينتظر ردا خطيا يحمله الوسيط الاميركي خلال فترة قريبة الا اذا وجد ان الاجواء اللبنانية سلبية فقد يعدل عن الزيارة».

الإعلان الإسرائيلي جاء، كما هي العادة المتبعة، عبر الإعلام العبري (القناة 12 العبرية) في تسريبات لجس نبض الجانب الآخر قبل أن يطرح رسمياً عبر «الوسيط» الأميركي، عاموس هوكشتين، المفترض أن يزور لبنان في الأيام القليلة المقبلة.

وورد في تفاصيل الاتفاق، بحسب التسريبات، أن إسرائيل تحتفظ بحقل «كاريش» كاملاً، فيما يحتفظ لبنان بكل المنطقة المتنازع عليها بما يشمل «حقل قانا» الذي يمتد إلى المنطقة الاقتصادية الإسرائيلية، على أن يدفع لبنان لإسرائيل تعويضاً مالياً، هو ثمن المنطقة المتاخمة، وهي ما يقرب من ثلث «قانا».

وهذا البند واحد من العوائق المفترض أن تستفز الجانب اللبناني مع إشارة التقرير إلى أنه يحظى بموافقة الحكومة اللبنانية!

ومن البنود المثيرة جداً، تحديد الاتفاق، في أحد بنوده، أن الشركة التي ستعمل على خطي الحدود الاقتصادية التي يتفق عليها، ستكون شركة «إنيرجيان» الإسرائيلية التي تحمل جنسية يونانية أيضاً. ويعدّ هذا البند ضمانة لإسرائيل بأن لا يقدم حزب الله على الإضرار بالمنصات الإسرائيلية كون هوية وتبعية الحفار وسفينة الاستخراج ستكون واحدة، وهي شركة «إنيرجيان»، وأي ضرر هنا سيكون ضرراً هناك، والعكس صحيح. وورد في التقرير أن هذا يخلق تكافؤاً وميزان ردع: منصة مقابل منصة، ما يعني منع محاولات الهجوم على المنصة الإسرائيلية.

وعلى خلفية «الاتفاق المتبلور»، قررت إسرائيل أن بداية استخراج الغاز من حقل «كاريش» ستكون في بداية تشرين الأول، وليس في أيلول كما كان مخططاً منذ البداية. و«الأهم من كل شيء» هو أن إسرائيل تريد أن تقول إن تأجيل استخراج الغاز إلى تشرين الأول هو لأسباب تقنية، ولا يتعلق بتهديدات حزب الله، و«هذا ما قيل لنا أن نقوله» كما أشار معدّ التقرير.

هل حظي هذا الاتفاق بموافقة لبنان الرسمي؟ يبدو أن الحديث الإسرائيلي بعيد جداً عن أن يكون صحيحاً. وفي الواقع، فإن اتفاقاً كهذا يصلح أن يكون وثيقة مطالب إسرائيلية من لبنان، أو اتفاقاً بين «الوسيط» الأميركي وإسرائيل للإيقاع بلبنان لمصلحة إسرائيل، وليس اتفاقاً بين لبنان والعدو.

على خلفية هذا التقرير، يبدو أن الوسيط الأميركي أنهى أسابيع استجمامه في اليونان، ليستأنف «الوساطة الغازية». لكن ما طال انتظاره، إن صحت التقارير العبرية، ينبئ بالأسوأ، وليس بتسوية ترعى مصالح الطرفين، بل من شأنه إثارة أكثر من علامة استفهام في لبنان: هل نية السوء هي التي قادت إلى طرح صيغة كهذه على لبنان؟ وهل الهدف منها الإيقاع بين اللبنانيين؟

> **الاسابيع المقبلة قد تشهد «جرعة تذكيرية» من المقاومة ما لم يتخل الوسيط عن مماطلته المريبة**

وما معنى هذا التأخير ليصار من بعده إلى صيغة تسوية يدرك العدو والوسيط أنها سترفض؟

كيفما اتفق، إعلان إسرائيل نيتها استخراج الغاز من حقل كاريش مع بداية تشرين الأول المقبل، خلافاً للموعد الذي كانت قد حدّدته في بداية أيلول، من شأنه بحسب التقديرات الإسرائيلية ترحيل المواجهة مع حزب الله، وإن كان لا يلغيها بالمطلق. وهو ما يفسر استمرار استنفارها العسكري وإطلاقها التهديدات.

ويثير التأجيل علامات استفهام: هل هو تقني تحدث عنه عدد من الوزراء في المجلس الوزاري المصغر بعدما هدد حزب الله باستهداف الحقل؟ أم أن التأجيل على خلفية الأعطال التقنية جاء نتيجة قرب موعد تفعيل تهديد حزب الله؟ وهل يعني تأجيل الاستخراج تأجيل تفعيل التهديدات؟ وهل يكفي، وفقاً للاتفاق المزعوم، أن يفيد حزب الله ويفرمل اندفاعة تنفيذ التهديدات، بخاصة أن «الاتفاق» هو «تشاطر» واضح على خلفية النيات السيئة للعدو وللوسيط؟

تبقى الأسئلة، وبخاصة تلك التي تتعلق بإمكان التصعيد بلا إجابات كاملة إلى حين عودة «الوسيط» من إجازته حاملاً «الاتفاق» الذي تبلور بمعيته.

وتأجيل استحقاق الأول من أيلول إلى الأول من تشرين الأول، لا ينهي الترقب والقلق والاستنفارات المتبادلة بين الجانبين، ولا ينزع الإصبع عن الزناد، ويبقي الجانبين، حزب الله و«إسرائيل»، متوثبين كل وفق تقديراته عن نيات الطرف الآخر. هذه هي سمة الأسابيع المقبلة، التي ستشهد كما هو مقدر، «جرعة تذكيرية»، أو جرعات، ما لم يتخلّ الوسيط عن مماطلته المريبة، من دون أن يلغي ذلك إمكانات التصعيد في موعد الاستخراج الملغى، في الأول من أيلول. بخاصة أن الاتفاق المتبلور كما يرد من تل أبيب، ليس اتفاقاً.

على هذه الخلفية، تسعى «إسرائيل»، وتحديداً الدوائر الاستخبارية، إلى تقدير ما يمكن أن يقدم عليه حزب الله، سواء للأيام المتبقية حتى أيلول، ولاحقاً حتى بداية تشرين الأول.

وضمن استراتيجية استيعاب ما يمكن أن يأتي من قرارات، في عدة اتجاهات:

- العمل على قلب التموضعات باعتبار أن «جرعة التذكير» أو أي استهداف للمنشآت الغازية الإسرائيلية، هو عمل مبادر إليه من قبل حزب الله، وليس نتيجة قرار منها باستخراج الغاز من كاريش، قبل تسوية النزاع مع لبنان. وهو ما يؤمن لإسرائيل، باعتقادها، مشروعية «الرد على اعتداء»، وليس الرد على الرد.

- إطلاق التهديدات بشكل مفرط، والتأكيد على أن رد إسرائيل في حال استهدف حزب الله أياً من أصولها الغازية، حتى وإن كان شكلياً، فإنها ستعمد إلى رد غير تناسبي، يؤدي إلى أيام قتالية، أو إلى حرب.

وهذه التهديدات، تهدف إلى لجم حزب الله عن المبادرة، أو التخفيف من حجمها، وهي معركة تخوضها إسرائيل في مرحلة ما قبل الفعل لمنعه، ولا علاقة لها بالضرورة، بما ستقدم عليه رداً.

إعلان الجيش الإسرائيلي عن استنفار واستعداد لمواجهة، وصفها وزير الأمن بني غانتس بأنها قد تستغرق يوماً أو أياماً قتالية، أو حتى معركة، وهو استنفار يحرص العدو على تظهيره علناً مع استغراق الإعلام العبري في تغطيته وتظهيره، بما يشمل الاستنفار البري والبحري والجوي وسلاح الاستخبارات، وكل ذلك في خدمة هدف واحد: ردع حزب الله ومنعه من الاقتراب، مرة ثانية، من حقل كاريش.

الإعلان عن اتفاق ملغوم، يظهر إسرائيل أنها المبادرة إلى تسويات، رغم أنها ملغومة وتنسف كل المقاربة الرسمية في لبنان، وكل ذلك بهدف قلب التموضعات بينها وبين الجانب اللبناني.

لكن هل من شأن عمليات الاستعراض العسكري وتظهير القدرات والاستنفار، والوعيد بالأيام القتالية والردود غير التناسبية، وكذلك بعرض اتفاقات ملغومة، أن يجعد مبادرة حزب الله التذكيرية؟ والأهم، هل يجعد مبادرة حزب الله التصعيدية في حال قررت إسرائيل بدء استخراج الغاز من كاريش، بعد أن يرفض لبنان ما قيل في إسرائيل إنه «اتفاق»، وما أشير إليه في سياقات أخرى بأنه «اقتراح أميركي»؟

(هيثم الموسوي)

تقرير

الكابيتال كونترول مجدداً في اللجان المشتركة
ورقة ملاحظات تزايد على حزب المصرف

غداً تناقش اللجان النيابية المشتركة ورقة ملاحظات أعدّتها شخصيات أكاديمية وقانونية ومصرفية في اجتماعات دعاهم إليها نائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب. ويطغى على الورقة موقف حزب المصرف حتى ان الصيغة الحكومية للمشروع باتت «ارحم»، إذ إنها تقترح ان يكون مصرف لبنان رئيساً للجنة الخاصة التي ستنفذ تطبيق القانون

رلى إبراهيم

فجأة دبّت الحياة في نقاش مشروع قانون «الكابيتال كونترول». فقد دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري اللجان المشتركة إلى جلسة لدرس ورقة الملاحظات التي أعدّتها مجموعة شخصيات دعاها نائب رئيس المجلس الياس بو صعب إلى سلسلة اجتماعات للاطلاع على رأيها في المشروع. شارك في هذه الاجتماعات كل من: بول أبي نصر، سابين الكك، كارول عياط، مروان بركات، فادي عبود، زياد بارود، نيكولا شيخاني، نقولا شماس، ليلى داغر (حضرت الجلسة الأولى فقط)، كريم ضاهر (حضر الجلسة الأولى فقط)، نسيب غبريل، علي نور الدين، جاد غصن، موريس متى، رائد خوري، إيلي شمعون. أما ورقتهم فهي خلاصة ثلاثة اجتماعات وعبارة عن عرض لوجهات نظر متعدّدة.

أعد بو صعب لهذه الاجتماعات في محاولة غير واضحة المعالم والأهداف، إذ إنها لا تقدّم جديداً، باستثناء استعمالها كمدخل لانعقاد اللجان المشتركة. وهذه الجلسة تأتي بعدما فشلت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في تمرير نسخة من هذا القانون قبل الانتخابات النيابية على اعتبار أنه متداخل مع خطّة الحكومة التي تضمنت شطب 60 مليار دولار من الخسائر. آنذاك طالب النواب بتعديل الخطة من أجل بتّ مشروع الكابيتال كونترول. لا الخطّة عدّلت، ولا الكابيتال كونترول أقرّ، بل واصلت المصارف ومصرف لبنان تطبيق القبود غير الشرعية. كذلك تأتي هذه الجلسة في سياق مشروع إعادة هيكلة المصارف الذي لم يكشف عنه بعد.

الملاحظات المعروضة على النواب لا تتضمن تعديلات جوهرية على المشروع الأساسي. فالمادة الأساسية المتنازع عليها في المشروع المعدّ من الحكومة، هي المادة 12 التي لا يختلف أحد على أنها تمنح المصارف براءة ذمة تجاه الدعاوى المرفوعة ضدّها في الداخل والخارج. وقد أعدتها الحكومة لتتلاءم مع ما يطمح إليه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة والمصارف لتتكامل مع خطتهم الرئيسية بإطفاء الخسائر على حساب المال العام والخاص. وبإقرار هذه المادة، تطوى صفحة الجرائم المالية المرتكبة.

لكن في ورقة الملاحظات ثلاثة اقتراحات بعدما فشل المجتمعون في التوافق على اقتراح واحد؛

- فريق المصارف طالب بإبقاء المادة على حالها مبرراً ذلك بالحرص على أموال المودعين وبعدم الاستنسابية بينهم، مشيراً إلى أنه لا قدرة لجميع المودعين على تقديم دعاوى في الخارج، بالتالي يجب منح المصارف حصانة كل الدعاوى. إذ إن صدور قانون الكابيتل كونترول ومن ضمنه هذه المادة يمنع المحاكم الأجنبية من قبول دعاوى المودعين في الخارج لاستعادة ودائعهم.

- فريق ثان طالب بـ«إلغاء هذه المادة كونه يحقّ للمودعين المطالبة بودائعهم سواء في الداخل أو في الخارج».

- فريق ثالث اقترح صياغة فقرة «ميكّلة» تشير إلى تعليق تنفيذ «الأحكام والقرارات المبرمة التي صدرت قبل صدور هذا القانون وتلك التي ستصدر بعد دخوله حيّز التنفيذ والمتعلقة بمطالب أو تدابير مخالفة لأحكامه، ويبقى هذا التعليق سارياً لغاية انتهاء مهلة تطبيقه المنصوص عنها في المادة الرابعة عشرة وانتهاء تمديدات هذه المادة في حال حصولها».

يصف رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين المحامي كريم ضاهر، اقتراح الفريق الثالث بـ«الفخ المنصوب من مصرف لبنان والمصارف وحزبها النيابي لإدخال البلد والمودعين والناس فيها ثم إقفال الباب». فعبر هذا المشروع سيقوم ممثلو الشعب بتشريع «كل تجاوزات الماضي المنفّذة من قبل المصارف وكل تعاميم مصرف لبنان، لإعطائها عفواً عاماً مالياً عن كل ما حصل قبل وبعد 17 تشرين، من دون أن يتمكن المودع أو أي جهة قضائية من مراجعتها أو ملاحقتها أو الطعن بشرعية ودستورية التعاميم والمسار الانحداري لقيمة الودائع كما الهيركات».

والأخطر من ذلك أنه لا قدرة على الطعن بمسألة توقف المصارف عن الدفع لكن يتم منحها في المقابل إمكانية اعتبار نفسها «مليئة» وغير مفلسة. هكذا، بوضع المودع والمواطن تحت رحمة مصارف «الزومبي» فيما الودائع محجوزة وثمة تركيز على تعزيز «الاقتصاد الأسود» عبر منع فتح حسابات جديدة أو إعادة فتح الحسابات المغلقة في المادة التاسعة التي لم يقترح أي تعديل بشأنها. كل ذلك يأتي بذريعة «مطلب صندوق النقد» الذي، بحسب ضاهر «يضع الكابيتال كونترول في آخر السلم وتتقدّم عليه الخطة المالية وإعادة هيكلة المصارف». وبرأيه لا يجب أن يمرّ هذا المشروع قبل «مشروع إعادة هيكلة المصارف، ومشروع توحيد سعر صرف العملة»، واعداً بالتصدّي للقانون ومواجهة من يريدون إمراره لخدمة مصالحهم».

> **الملاحظات المعروضة على النواب تقترح مصرف لبنان رئيساً للجنة التنفيذ**

هيئات أصحاب الرساميل تتقدم

في ورقة الملاحظات تم اختصار هدف مشروع القانون عبر حصره بـ«وضع ضوابط استثنائية ومؤقتة على السحوبات النقدية وعمليات التحويل إلى الخارج وحذف ما يتعلق بحماية المودعين. علماً بأن أساس مشروع الكابيتال كونترول هو الحدّ من التحاويل والسحوبات المصرفية لمعالجة الخلل البنيوي في ميزان المدفوعات. وكان يفترض أن تأتي هذه الإجراءات وفق خطة مالية شاملة تحدد حجم الدولارات التي ستستخدم لضبط الاقتصاد.

ثمة خوف هنا من أن تستخدم ملاحظات الأكاديميين والخبراء كمظلّة لتغطية إصدار براءة ذمة للمصارف ولمصرف لبنان. فعلى سبيل المثال يزايد المصرفيون على الحكومة في البند 17 من المادة الثانية المتعلّق بتعريف «الأموال الجديدة». هذا المصطلح ينطبق وفق الصيغة الحكومية على «تدفقات العملات الأجنبية كافة المحولة من الخارج إلى حسابات مصرفية في لبنان أو الإيداعات النقدية بالعملة الأجنبية التي تمت بعد 17 تشرين الأول 2019 باستثناء المبالغ المحوّلة عملاً بأحكام قرار مصرف لبنان رقم 13262 تاريخ 27/ 8/ 2020». إنما يبدو الورقة اقترحت إضافة عبارة «على أن تعود وتعتبر أموالاً جديدة بعد انتهاء العمل بالقانون الحاضر أو بعد انقضاء مدة الخمس سنوات المشار إليها في القرار المذكور أيهما يحصل أولاً». وهذه الإضافة مصدرها هيئات أصحاب الرساميل، وهي تدخل في إطار خدمة التجار والطعن بمبدأ المساواة عبر السماح لهم بالاستفادة من دولاراتهم المودعة في المصارف مقابل ليرة كل الودائع وضرب قيمتها.

في الإطار نفسه، لم تقترح ورقة الملاحظات أي تعديل بنيوي على المادة الثالثة المتعلقة بإنشاء لجنة خاصة تتألف اللجنة من وزير المال وحاكم مصرف لبنان وخبيرين اقتصاديين وقاض من الدرجة 18 وما فوق يختارهم رئيس مجلس الوزراء. ورغم أن هذه الصيغة لاقت اعتراضاً كبيراً حتى من القوى السياسية لجهة ضرورة فصلها عن تأثيرات المقربين من حاكم مصرف لبنان والمصارف، لم يجد فيها المجتمعون لدى بو صعب، أي شائبة بل هناك من اقترح أن يترأسها سلامة نفسه!

على هذا النسق، تمت إضافة عبارة في نهاية فقرة المادة الرابعة (نقل الأموال عبر الحدود ودفوعات الحساب الجاري والتحاويل) تنصّ على التالي: «باستثناء ما يتعلق بالأموال الجديدة التي يبقى التداول بها حرّاً». فالتفريق ما بين «أموال قديمة» و«أموال جديدة» متعمد لطمس التعديات وكل ما يتعلق بالودائع القديمة إلى حدّ اعتبارها غير قانونية.

كذلك حرصت الهيئات على ضمان حقوق شركات التأمين مع إضافة عبارة ضمن المادة الخامسة تتحدث عن ضرورة إضافة فقرة تتعلق بصافي أرصدة إعادة التأمين. وبينما حددت المادة السادسة السحوبات النقدية بمبلغ لا يزيد على 1000 دولار بالعملة الأجنبية أو الوطنية أو الاثنين معاً، ألغيت هذه الفقرة في ورقة الملاحظات واستبدلت بطلب استيضاح من مصرف لبنان عن المبلغ الشهري الذي يمكن للمصارف تسديده للعملاء والمدة الممكن الالتزام بها وأي عملة ستعتمد.

ثمة من يشرح هذا الاقتراح بإيجابية عبر الإشارة إلى أن ثلاثة قوانين صدرت للدولار الطلابي وحددت سقوفاً من دون أن يطبق أي منها تحت حجة عدم إرسال مصرف لبنان دولارات للمصارف. لذلك وتفادياً لتحديد سقوف مالية أخرى، ترك تحديد هذا الأمر لمصرف لبنان طالما أن لا قانون سيلزمه بالدفع وحتى يتحمل مسؤولية مالية ومعنوية.

خلطة وجهات النظر

يستبعد بو صعب في حديثه إلى «الأخبار» أن يتم إقرار هذا القانون في جلسة واحدة، ويؤكد بموازاة ذلك «أنني لن أقبل بوضعه في الأدراج بل سأحرص على عقد جلسات متتالية لإقراره أو رفضه». وبرأيه «فإن الصيغة الأصلية كما تلك التي تحمل ملاحظات من اجتمعت معهم، بحاجة إلى إدخال تعديلات عليها كي تحفظ حقوق المودعين بشكل واضح». ويشير إلى أنه لم يتبنّ أي وجهة نظر بل ركّز عمله على جمع وجهات النظر المختلفة بهدف توفير الوقت وتسهيل العمل».

(هيثم الموسوي)

تقرير

ميقاتي يستجير بالمفتي... والسنيورة

بدت لافتة، في الساعات الماضية، قدرة مراجع رسمية على تحويل الأزمة إلى صراع طائفي يتخذ طابعاً دستورياً وسياسياً، فيما تزداد الخشية من أن يدفع التأزيم البلاد نحو مرحلة شبيهة بتلك التي شهدها عام 2008 عندما تعطلت كل السلطات الدستورية لأكثر من سنة. وعادت هذه التجربة إلى الأذهان من منطلق الخلاف الناشئ على «صلاحية» حكومة تصريف الأعمال في تسيير البلاد في حال الفراغ الرئاسي، مع تصلّب كل من رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي بموقفهما من مسألة «دستورية» أن ترث حكومة تصريف الأعمال صلاحيات الرئاسة الأولى.

ومع الحرب المستمرة بين الطرفين، لجأ ميقاتي إلى استخدام ورقة دار الفتوى ونجح في الحصول على موقف داعم من المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، بعد تواصل مع الرئيس فؤاد السنيورة الذي أكدت مصادر أنه التقى ويلتقي المفتي بعيداً من الإعلام للتنسيق في هذا الأمر. وقد صدر عن المجلس بيان أبدى فيه «حرصه على صلاحيات رئيس الحكومة في ممارسة المهام المنوطة به والمحددة له في الدستور واتفاق الطائف، ولا سيما في ما يتعلق بتشكيل الحكومة. ولا يمكن المس بهذه الصلاحيات تحت أي ذريعة أو مصالح فئوية لأنها تستهدف لبنان وعيشه المشترك وهي قضية وطن وبناء دولة، مما ينبغي الترفع عن الحسابات الضيقة فيها». وفي الإطار، علمت «الأخبار» أن ميقاتي يعمل على خط النواب السنة للحصول على غطاء نيابي منهم، بينما يتولى السنيورة التنسيق مع شخصيات مسيحية ومع البطريركية المارونية بهدف تأمين «غطاء وطني» لميقاتي وتأمين الحماية للمركز السني الأول.

ولم يتأخر القصر الجمهوري في الرد على البيان، فأصدر بياناً مُفصلاً حذّر فيه «من تمادي البعض في دس الأخبار والمعلومات الكاذبة والتحريض الطائفي والمذهبي وتضليل الرأي العام واستهداف أمن البلاد واستقرارها (...) هذه المحاولات باتت مكشوفة ومعروف من يقف وراءها»، خاتماً بمقولة: «إن أولاد الحرام هم الذين يقوّلون الرئيس ما لم يقله، ويحملونه وزر أفعال لم يفعلها».

تجدّد الخلاف بين الرئاستين بوتيرة أعلى، جعل المتابعين والمعنيين بالملف الحكومي، يُقرّون بسقوط أي أمل في تشكيل حكومة جديدة، وحتى تعويم الحكومة الحالية باعتبارها «الوريثة الشرعية» الوحيدة حتى الآن، من وجهة نظر البعض. وأبدى هؤلاء خشية كبيرة خصوصاً أن الأزمة الحالية «تختلف عن كل الاختبارات التي مرّ بها البلد سابقاً، فنحن لا نعيش أزمة سياسية بل أزمة نظام قد تؤدي بنا إلى تجارب كتلك التي شهدها لبنان في الثمانينيات تمهيداً لصيغة جديدة للعيش والحكم، وهذا ما لا يُمكن أن يحصل من دون توترات أمنية».

(الأخبار)

تحقيق

«أزمة» عمالة منزليّة غادرن ولن يعدن

رحّلت الأزمة الاقتصادية العاملات المنزليّات الأجنبيّات من لبنان. ورغم استمرار الحاجة إلى العمالة المنزلية إلا أنّ الطلب لا يقابله عرض من اليد العاملة المحلية. هذا يعني أننا نمرّ بـ«أزمة» عمالة منزلية، حتى لو بدا التوصيف مبالغاً فيه للوهلة الأولى، لكن بالنظر إلى التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لإقفال مكاتب الاستقدام، والتخلّي «عنوة» عن العاملة في المنزل، يصبح الوصف أقرب إلى الواقعية

إعداد **زينب حمود**

نتيجة الانهيار الاقتصادي وتدهور قيمة العملة الوطنية، لم تعد غالبية العائلات اللبنانية قادرة على استقدام عاملات منزليّات وتسديد كلفة تُراوح بين الألفين والثلاثة آلاف دولار، ولا حتى الاستمرار في دفع مستحقات العاملة التي لا تقلّ عن مبلغ 200 دولار في الشهر، يتعدّى في كثير من الأحيان رواتبها. وبلغة الأرقام التي زوّدتنا بها دائرة المعلوماتية في وزارة العمل، تراجعت طلبات الاستقدام من ما يقارب الـ95 ألفاً عام 2018 إلى الـ27 ألفاً حتى منتصف العام الجاري (راجع/ي الجدول المرفق).

وتلفت المديرة العامة لوزارة العمل بالإنابة، ورئيسة دائرة مراقبة عمل الأجانب في الوزارة، مارلينا عطاالله إلى أن هذه الأرقام لا تعكس بدقة عدد العاملات المنزليات الأجنبيات اللواتي دخلن لبنان «بالفالرقم أقل بكثير لأنّ المكاتب تتقدّم بطلب العاملة ذاتها أكثر من مرة نتيجة إصابتها بكورونا أو لمشاكل في تأشيرات الدخول، إضافة إلى أنّ الطلب قد يُقابل برفض من قبل العاملة أو من قبل وزارة العمل. عدا أنّ هناك مجموعة تأتي ثم تتخلّف عن العمل لعدة أسباب». ومما لا شك فيه أنّه في المقابل هناك عدد من العاملات اللواتي يعملن بشكل غير نظامي يصعب إحصاء عددهن، لذلك من الصعب تحديد حجم العمالة الأجنبية في الخدمة المنزلية في السوق اللبنانية، لكن بالنظر إلى تراجع عدد طلبات الاستقدام، والتراجع «الساحق» في عدد الإجازات التي أعطيت لعاملات لأول مرة، من 76570 في عام 2018 إلى 8720 حتى تاريخ 16 آب عام 2022، يمكن القول و«بضمير مرتاح» إن العاملات المنزليّات الأجنبيات غادرن لبنان ولم تبقَ إلا قلة قليلة.

لا يزال العمل المنزلي حكراً على المرأة في أغلب الأوقات (مروان بو حيدر)

مكاتب الاستقدام

أبعد من مغادرة عمالة أجنبية في الخدمة المنزليّة، تعرّض قطاع برمّته لشلل «بتخبّط» العاملون فيه للشفاء منه. «فمن أصل 525 مكتباً لاستقدام العاملات المنزليات هناك 300 مكتب أو أقلّ تعمل، وبنسبة 20 إلى 30% من نشاطها مقارنة بالفترة التي سبقت الأزمة»، بحسب علي الأمين، عضو مجلس نقابة أصحاب مكاتب الاستقدام في لبنان، رئيسها على مدار سنوات سابقاً. بعد انتفاضة 17 تشرين عام 2019، وما تبعها من انهيار اقتصادي وانتشار جائحة كورونا، توقّفت المكاتب كلياً عن العمل، وأصيبت بعجز «ساحق» تراجع على إثرها دخلها إلى صفر طوال سنة ونصف سنة. هناك فئة لم تستطع النهوض من بعدها وأخرى فضّلت عدم «المخاطرة» في استقدام عاملات مقابل آلاف عالية بالعملة الصعبة قد تكون نتيجتها وخيمة، كأن تقرّر العاملة العودة إلى بلدها، أو ببساطة أن تهرب. وهكذا خسر عشرات الموظفين عملهم، «حتى تلك التي قرّرت استئناف العمل اكتفت بموظف واحد أو اثنين»، بحسب الأمين.

أما الدول التي تُستقدم منها العاملات فتخضع لشروط الأزمة وداعي التوفير في المستندات المطلوبة وتأشيرة المغادرة والفحوصات المخبرية... «الاستقدام من الفيليبين صار شبه معدوم لأنه مكلف»، على ما يقول الأمين، وللسبب نفسه «تراجع الاستقدام من بنغلادش وسيرلنكا». وبات التوجه اليوم نحو الدول الأفريقية الفقيرة مثل كينيا وسيراليون والكاميرون».

مولا راجعة

بعد ست سنوات من الاستعانة بعاملة منزلية، فجأة، صارت كل المسؤوليات على عاتق عزّة التي تأسف لغياب مولا «الذي أحدث فوضى عارمة في المنزل واستنزفني». تزعجها تعليقات البعض أن اللبنانية «غنّوجة» فالأعمال المنزلية «ليست صعبة بقدر ما تقضم وقتي على حساب مهام أخرى أجدها أولوية مثل عملي وعائلتي». لم تعد عزّة تجد وقتاً للعب مع أبنها والحديث معه، ولا لممارسة الرياضة والاهتمام بصحتها النفسية، حتى الأعمال المنزلية لم تعد تُنجز على أكمل وجه. الفائدة الوحيدة كانت «الفرصة التي أتيحت لي للتعرّف إلى تفاصيل منزلي، والاستمتاع بترتيب خزانة ابني».

> تراجع عدد إجازات العمل خلال 4 أعوام من 76,570 إلى 8720

لم تستطع عزّة أن تتحمّل هذا الوضع أكثر من سنة وشهر. قريباً ستعود مولا نفسها، فكلّ العاملات الأجنبيات اللواتي استعانت بهنّ «بالساعة» (تدفع الأجر عن كل ساعة عمل) لم يتقبلهن ابنها وظلّ يسأل عن مولا. تقول: «صحيح أن مبلغ 2700 دولار لاستقدامها من جديد متعب، عدا تسديد 250 دولاراً شهرياً، لكنني سأؤمّن المبلغ ولو بطلوع الروح». تجربتها علّمتها أن «اتشارك مع مولا العمل لأبقى ملمّة بشؤون المنزل وحتى لا أعيش الصدمة ذاتها إذا تركتني ثانية».

تداعيات اجتماعية

لنضع جانباً فئة من الميسورين لا تستصعب استقدام عاملة منزلية، وأخرى تراها «بريستيجاً» يمكن الاستغناء عنه، هناك عائلات لبنانية تأذّت فعلاً عندما تخلّت عن العاملة المنزلية. فالأخيرة لطالما شكّلت حاجة ملحّة للاعتناء بمسنّ أو معوّق أو مريض، أو لمساندة المرأة العاملة في تدبير أمور المنزل ورعاية الأطفال. هذا التخلّي يخلّف مشاكل اجتماعية ويشكّل ضغطاً ثقيلاً على العائلات، خاصة لجهة غياب من يعتني بمسنّ أو معوّق، بحسب أستاذة الأنتروبولوجيا في المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية مهى كيّال. «فالعاملة الأجنبية في لبنان جاءت لتسدّ ثغرات في المجتمع لم تسدّها المؤسسات العامة والخاصة». تشرح: «قد يقول البعض إن العائلات في الخارج لا تستعين بعاملات منزليات مثلنا، لكن ذلك يعود إلى تخفيف المؤسسات أعباء عن كاهلها كأن تتكفل بإرسال من يهتم بمعوّق أو مسنّ إذا لم يتوفر من يقوم بذلك في المنزل، وهذا ما لا يحصل هنا».

الرجل لا يساعد

الموروثات الثقافية والعقلية الشرقيّة التي تحكمنا تجعل الاستغناء عن العاملة «مصيبة» بالنسبة إلى كثير من النساء العاملات وغير العاملات. «فالمجتمع اللبناني يتطوّر ببطء، تتحوّل العائلات إلى نواتية وتتغير أنماط حياتية وتنخرط المرأة أكثر في سوق العمل من دون أن يرافق ذلك تبدّلات ثقافية ملحوظة. لا يزال العمل المنزلي حكراً على المرأة في أغلب الأوقات، وفي حالات نادرة يساعد الرجل زوجته في الأعمال المنزلية فيقوم ببعض المهام فيما تقع المسؤوليات الكبرى على عاتقها هي»، كما تقول كيال. وتلفت إلى أنه «تبعاً للموروثات الثقافية أيضاً وللحفاظ على بيت العائلة الذي حمل ذكرياتها لا ينتقل الزوجان إلى بيت أصغر عندما يقلّ عدد أفراد الأسرة، وهكذا يكون العمل المنزلي مضخّماً بالنسبة إلى مسنّ من يقوم بذلك في المنزل، وهذا ما لا يحصل هنا».

تراجع طلبات الاستقدام (وزارة العمل)	
2018	94,921
2019	49,891
2020	7,846
2021	28,646
16 آب 2022	26,509

«سوق الأحد» في الحمراء
زبوناتنا طرن إلى دبي

منذ سبع سنوات، نظّمت جمعية «أريس» التي تُعنى بتدريب النساء غير العاملات للدخول إلى سوق العمل تحويل موقف سيارات في الحمراء إلى سوق شعبي كلّ يوم أحد. ومع أنّ هذا السوق لم يُنشَأ كرمى لفئة معيّنة، بل «لجميع اللبنانيين والأجانب من مختلف الجنسيات حيث يجدون السلع بأسعار مشجعة»، وفق المسؤولة عنه فاتن شحادة، إلا أنه ارتبط بالجالية الفيليبينية ارتباطاً وثيقاً. لماذا؟ لوقوعه مقابل كنيسة الكبوشية، حيث فتحت الفيليبين مكتباً لسفارتها بقصده الفيليبينون والفيليبينيات لتسوية أوضاعهم ولتأدية الصلاة في الكنيسة، ثم يمرون إلى السوق لشراء حاجاتهم في يوم عطلتهم. وهكذا صار هذا السوق ملتقاهم، يحتضن في زاويته مطعماً للمأكولات الآسيوية تذكّرهم بنكهة الوطن.

السوق يُحرم من زوّاره

قبل الأزمة، كان «يزور هذا السوق نحو ثلاثة آلاف فيليبيني وفيليبينية، تراجع عددهم اليوم إلى حوالي الـ600»، بحسب شحادة التي تجلس خلف طاولة إكسسوار وأحجار كريمة. تنظر حولها إلى السوق الذي لم يقفله جنون العواصف عندما احتمت الطاولات بالخيم، وحمل الزوّار المظلات. تأسف كيف كان جنون الأزمة أشد وطأة فغادرت العاملات الأجنبيات في الخدمة المنزلية بعدما عجزت العائلات اللبنانية عن دفع مستحقاتهنّ بالدولار، عدا أزمة المواصلات وصعوبة الوصول من أماكن بعيدة، ما حرم السوق من غالبية زوّاره. ولا نقصد هنا الفيليبينيات حصراً، بل السيّدات اللواتي وُلدن في بلاد وصمها الفقر مثل إثيوبيا، سيرلنكا، بنغلادش... فتوافرُن التهجير للعمل في الخدمة المنزلية مقابل حفنة من الدولارات يرسلنها إلى عائلاتهن.

تقلّب أنجيلا الثياب البالية المفروشة على الأرض. الأكياس الكثيرة التي تحملها لا تشي بأنها تتسوّق من هنا باستمرار. «إنها زوّادة ساخذها إلى دبي»، تفسّر الشابة العشرينية التي جاءت من الفيليبين إلى لبنان منذ تسع سنوات ثم غادرته إلى دبي برفقة العائلة التي تعمل لديها. إذاً، في حين تقضي العائلة المغتربة العطلة الصيفية في لبنان، تحنّ أنجيلا إلى «سوق الأحد»، تقصده، وتشتري أشياء لها ولأصحابها في دبي الذين انتقلوا حديثاً من لبنان للعمل في الخدمة المنزلية أيضاً.

> كان السوق يستقبل نحو 3 آلاف فيليبيني/ة وتراجع العدد إلى حوالي الـ600

هجرة «عكسية»

خلافاً لهجرة كثيرات من العاملات المنزليات الأجنبيات لبنان إلى الخليج وتحديداً دبي جرّاء الأزمة، كانت هجرة الفتيات الثلاث اللواتي يمشين تحت أشعة الشمس المتوهّجة ويحتمين منها بقبعات القش «عكسية». جئن إلى لبنان في عزّ الأزمة، جيني بير (31 عاماً) مثلاً وصلت منذ أيام تاركة زوجها وأبناءها الثلاثة في الفيليبين، «خفت بداية من المجيء إلى لبنان لكثرة ما سمعت عن عدم الأمان فيه وكثرة النزاعات التي تدور بين أبنائه في الشوارع، لكنني أشعر بالارتياح الآن». تقول. صديقتها دانا جاءت منذ عامين بعد ست سنوات من العمل في قطر. تعملان في المنزل ذاته في الحمراء. تشيدان بمعاملة العائلة «الجيدة» ويكرمها، «فإضافة إلى الـ500 دولار التي ترسلها إلى عائلة كلّ منا شهرياً، لا تبخل علينا بالمصروف الخاص». تتنقّل الثلاث بين الطاولات المتلاصقة التي تعرض المؤن والألبسة والأحذية ومن تأتي للتوّ، تعمل في خدمة الأغنياء». القصص التي تسمعها منهن «تصدمها»، ففي خضمّ الفقر المستشري وتردّي الأوضاع المعيشية «هناك من يشغّل خمس عاملات في منزله، وهناك من يدفع للعاملة ألف دولار في الشهر مقابل تنظيف المنزل ورعاية طفل»!

بنغلادشية «عالقة»

خلال الحديث، تدخل على الخط سيدة بنغلاديشية تشكو: «أمضيت 16 عاماً في لبنان ولم أرَ قهراً وعذاباً كهذين»، تحكيها باللغة الإنكليزية أسوة بغيرها من السيدات اللواتي استصعبن فهم الأسئلة باللغة العربية، فتقاطعنا: «إحكي عربي، أنا بحب العربي»، لتثبت أنها فعلاً قضت عمراً هنا حتى حفظت اللغة وصارت «خبيرة» بالشأن السياسي. تتهم الطبقة السياسية «بالكذابين والحرامية». أما سبب عصبية هذية (39 عاماً) فيعود لتركها في لبنان وحدها بعدما هاجرت العائلة التي استقدمتها نحو فرنسا، وأقفل المكتب الذي أتت عن طريقه. وفي حين لا تملك 500 دولار ثمن تذكرة المغادرة، «علقت» في بلد مازوم.

تعمل هذية في فندق لقاء مليون ليرة فقط «وهذا لا يكفي لتسديد أجرة الغرفة التي أسكن فيها ومصاريف الأكل والشرب». لذا تركت الفندق وستبدأ مطلع الشهر المقبل العمل في خدمة منزلية مقابل 200 دولار شهرياً بعدما كانت تتقاضى 400 دولار قبل الأزمة. تعود إلى انفعالها وتلوّح بيديها: «يا عيب الشوم، صار كلّ شي غالي». تتذكّر الأشهر الأولى لانتشار جائحة كورونا عندما خسرت عملها وخافت العائلات اللبنانيات من استقدام عاملة منزلية تجنباً لانتقال العدوى، «مضت أيام، أكل نصف رغيف خبز. وبعدما بعت عقد الذهب طلبت من أختي لأول مرة أن ترسل إلي المال من بنغلادش إلى لبنان كي لا أموت جوعاً».

(هيثم الموسوي)

اللبنانية لا تعمل في «تنظيف البيوت»

قبل نحو عامين، «قامت القيامة» على زوجة رئيس الحكومة السابق حسان دياب نوّار المولوي لأنها «تجرّأت» ودعت اللبنانيات في حديث إذاعي إلى العمل في المنازل، مثل أي وظيفة يمكن أن تندرج في قانون العمل «فيحصلن على راتب شهري وضمان صحي، ومن غير الضروري أن يشمل العمل منامة في منزل صاحب العمل، وهكذا لا تخرّج أموالنا إلى الخارج». اليوم، لم يعد الحديث عن عمالة منزلية لبنانية أمراً مستنكراً، بدليل أن صفحات عديدة في مواقع التواصل الاجتماعي تطلب عاملات لبنانيات وسوريات للعمل في الخدمة المنزلية من دون أن تتعرّض لهجوم «عنيف».

«تهافت» على عاملات لبنانيات

جولة في هذه الصفحات تكشف حجم الطلب الكبير على عاملات لبنانيات في المنازل للتنظيف وأحياناً كثيرة معطوفة على رعاية أطفال، مسنّين، مقعدين، معوّقين. من الشروط أيضاً أن تكون تجيد الطبخ، بعضها مع منامة وبعضها من دونها. في حالات نادرة، يكون الطالب محظوظاً فيأتيه تعليق: «أنا مهتمة»، «أنا موافقة». لكن الأسماء الوهمية التي يأتي الردّ عن طريقها للاستفسار عن التفاصيل تؤكد أن ممارسة هذا العمل لا تزال «سرية» تماماً كما يحصل على أرض الواقع، إذ طلبت سيدة من صاحبة المنزل ألا تخبر أحداً عنها إذا سألوها عن عاملة، تريد أن تعمل «ولا من شاف ولا مين دري». وتكشف طلبات العمل استغلال السيدات والفتيات في أعمال ذات دوامات طويلة من دون استراحة أو مع منامة من دون إجازة. أما الأجر فيتراوح بين 3 ملايين و7 ملايين ليرة، وهناك من يعرض 150$ إلى 200$. أحد العروض كتب للتعويض عن الراتب البخس «المعاملة جيدة جداً»!

الطلب من دون عرض

ما سبق قوله لا يوصل إلى نتيجة أننا نمرّ ببدايات تحوّل إلى عمالة منزلية محلية. يجزم علي الأمين، عضو مجلس نقابة أصحاب مكاتب الاستقدام في لبنان أن «الطلب لا يقابله عرض أبداً»، مؤكدا أنه «إذا وجدت اليد العاملة، فأنا مستعد لاستقطابها». صحيح أن العمالة المحلية، وخاصة الجزئية اليومية أو بالساعة، لا تحتاج إلى وسيط كالمكتب وتحصل بشكل سري بين الطرفين أحياناً، إلا أن الأمين يبدو متأكداً من غياب العرض في السوق لأنه «يومياً يتصلون بنا ويسألوننا عن عمل يومي أو بالساعة، فنجيب أننا لا نعمل بهذه الطريقة بل بعقود عمل». وعن العمل غير الشرعي الذي تمارسه عاملات أجنبيات بالساعة فهو يراه «ظاهرة تثقل كاهل المكاتب».

لماذا لا يعملن؟

ظنّ البعض أن الفقر والعوز سيفتحان الطريق أمام العمل في الخدمة المنزلية، لدرجة أنه «تصل إلى مكاتب الاستقدام طلبات بين الحين والآخر لتأمين سيدة لبنانية للعمل في الخدمة المنزلية في مقابل مبالغ مالية عالية»، بحسب الأمين، لكن «طبعاً هذا مستحيل». لماذا لا ترضى اللبنانية والسورية والفلسطينية بما ترضاه الأجنبيات الآسيويات والأفريقيات؟ تجيب أستاذة الأنتروبولوجيا في المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية مهى كيال عن ذلك بالقول: «الموروثات الثقافية تمنع الوالد من تشغيل ابنته في المنازل خوفاً من ألا يرضى أحد الزواج بها، أو حتى أن يقال للزوج إنه يشغّل زوجته عند الناس». هكذا ينظرون «بدونيّة» إلى العمل في الخدمة المنزلية. إلى ذلك، لا تصدّ عاملات محليات في الخدمة المنزلية، أصحاب العمل يصرفونهن نتيجة تقارب اللغة والثقافة بينهما، ما يجدونه تعدياً على خصوصية المنازل.

العمل المنزلي في القانون

حاجة السوق إلى يد عاملة في الخدمة المنزلية وحاجة اللبنانيين واللبنانيات إلى فرص عمل كانتا مناسبة لإعادة طرح العمالة المحلية في الخدمة المنزلية جدياً. لذلك أدرجت وزارة العمل في مشروع تعديل قانون العمل، الذي أخّرت ظروف البلد إقراره وينتظر توقيع النواب، اقتراح تعديل المادة السابعة منه لضم الأعمال المستثناة كالعمل المنزلي والعمل في القطاع الزراعي إلى أحكامه. «هذا يؤمن حماية قانونية وحوافز قد تشجع اللبنانيين على العمل في الخدمة المنزلية، وهذا ما نتمنّاه في وزارة العمل، لأن هدفنا دائماً تشغيل اليد العاملة المحلية وعدم نقل العملة الأجنبية إلى الخارج»، كما تقول المديرة العامة للوزارة بالإنابة مارلينا عطاالله، التي تطلب من وسائل الإعلام «تشجيع الناس على ممارسة هذا العمل والتخلي عن المعتقدات الثقافية الخاطئة التي تحطّ من قيمته».

(أرشيف ـ مروان طحطح)

هي أعنف صدامات تشهدها العاصمة الليبية، منذ محاولة خليفة حفتر الاستيلاء على طرابلس قبل أكثر من ثلاث سنوات. لكن ما يمكن وصفه بمناورة فتحي باشاغا المحدودة ولكن المحسوبة، فعلت فعلها بإعادة تسليط الضوء على الأزمة الليبية، وهو ما جلّاه الحديث عن احتمال عقْد مفاوضات بين الأطراف المتنازعة لوضع مسار جديد، تُرسم من خلاله خريطة طريق واضحة المعالم، تأخذ في الاعتبار هواجس الغرب والشرق

الحدث

بروفا حرب في طرابلس الفوضى المستدامة

سيطلة ملف الانتخابات وسيلة الأطراف المتصارعة لاستدامة الأزمة (أ ف ب)

محمد عبد الكريم أحمد

شهدت العاصمة الليبية، طرابلس، يومَي الـ 26 والـ 27 من الشهر الجاري، أعنفَ صدامات بين ميليشيات الأطراف السياسية المتناحرة، منذ محاولة خليفة حفتر الاستيلاء على المدينة (نيسان 2019). صداماتٌ خلّفت أكثر من 23 قتيلاً و140 مصاباً، وخسائر مادية جسيمة في منشآت وممتلكات متفرقة في أرجاء المدينة، وسط مساعي رئيس الحكومة الموازية، فتحي باشاغا، لتكرار مغامرة حفتر، وطرْد رئيس حكومة الوحدة، عبد الحميد الدبيبة، من العاصمة. ونجحت المليشيات المؤيّدة لباشاغا في السيطرة على أجزاء من العاصمة، فيما لا تزال نظيرتها الداعمة للدبيبة تسيطر على معظم أجزاء المدينة، في تصعيد دائه أغلب الليبيين، وإعادة مقرّ رئاسة الوزراء في طرابلس بالتعاون مع «قوّة حماية الدستور والانتخابات».

> المتغيّر الخارجي الأبرز في إدارة الأزمة الليبية واحتمالات التصعيد المرتقبة يتمثّل في حادث إسقاط المسيّرة الأميركية

الانتخابات الليبية: الغاية والوسيلة

تبنّت حكومة باشاغا إدارة البلاد لمرحلة انتقالية مدّتها 14 شهراً تنتهي بإجراء انتخابات وطنية، بينما بادرت حكومة الدبيبة إلى رفض هذا المسار، واكتفت، في تصريحات قبل أقلّ من أسبوع، بقاء «حكومة الوحدة»، وأنه لا حلّ في ليبيا إلا بالانتخابات. وإلى هذا التضارب في الرؤى، سعى الدبيبة إلى التدخّل في ملفّ حسّاس للغاية هو «توحيد المؤسسة العسكرية»، على نحو يتجاوز حفتر وحلفاءه بشكل واضح، وإلى استمالة مكوّنات عسكرية أخرى عبر دعم مادي كبير (في تكرار لنموذج «القوّة المشتركة»)، وهو توجّه دعمه إعلان رئيس «المجلس الرئاسي» الليبي، محمد المنفي (23 آب)، اشتغال المجلس على توحيد المؤسّسة العسكرية «من خلال إعادة بناء الثقة بين رئاسة الأركان العامة في المنطقتَين الشرقية والغربية»، على خلفية وجود تقدُّم فعلي في هذا الملفّ وبروز مسار «بديل» للتقارب بين الشرق والغرب عسكرياً خارج مظلّة حفتر (قاد مفاوضاته رئيس الأركان في حكومة الوحدة محمد الحداد، وعبد الرزاق الناظوري «في الجيش الليبي»). وعزّزت الاشتباكات فرضيّةَ النزاع على السلطة «خدمة لأجندات خارجية» وتفادي التوصّل إلى تسوية سياسية شاملة ستؤدّي حتماً إلى عزْل فاعلين في الأزمة لمصلحة هذه الأجندات، ولا سيما في الإمارات وتركيا.

أمّا ملفّ الانتخابات، فيبدو أنه سيظلّ وسيلة الأطراف المتصارعة لاستدامة الأزمة والحفاظ على حدود المحاصصات في الموارد الاقتصادية والسياسية الليبية والتوصُّل إلى «تسوية» وصائية على إرادة الشعب الليبي في الأساس، ولا سيما أن «الانتخابات» تظلّ مرهونة، حتى الآن، بترتيبات وضْع المؤسّسة العسكرية، وليس العكس.

المقاربة الإقليمية والدولية

يبدو أن المتغيّر الخارجي الأبرز في إدارة الأزمة الليبية واحتمالات التصعيد المرتقبة، يتمثّل في حادث إسقاط المسيّرة الأميركية من طراز Reaper 9-MQ قرب بنغازي، والتي كانت مكلّفة «بدعم ريتشارد نورلاند، السفير والمبعوث الأميركي الخاص إلى ليبيا، وارتباطاته الدبلوماسية»، بحسب بيان قيادة أفريقيا الأميركية (22 آب). وعلى رغم أن التحقيقات بدأت لتوّها، فإن تقارير عسكرية أميركية أكدت ضلوع قوات خليفة حفتر (الجيش الوطني الليبي)، بدعم مباشر من «قوّة روسية»، في العملية، علماً بأن حركة «الطائرة كانت تتمّ بالتنسيق مع السلطات الليبية المناسبة» (ربما في إشارة إلى قوات حكومة الوحدة الليبية المعترَف بها دولياً). ويعكس هذا الحادث، الذي لم يقع نظيره منذ عام 2019، الارتباك على مستوى المقاربة الدولية والإقليمية للملفّ الليبي، ويُظهر أن المسار «الموازي» لتوحيد المؤسّسة العسكرية حقّق اختراقات مهمّة مثّلت، في جوهرها، تهديداً لحفتر وشبكة دعمه ومستقبل دورها في «المرحلة الانتقالية» الحالية.

وتبنّت تركيا، في بيان أمس، موقف حكومة الدبيبة تماماً، إذ دعت إلى ضرورة عقْد انتخابات حرّة ونزيهة في جميع أرجاء ليبيا، وفي «أسرع وقت ممكن»، لضمان الاستقرار والأمن الدائمَين في هذا البلد. من جهتها، بادرت مصر، أوّل من أمس، الى الإعلان عن التواصل مع «جميع الأطراف الليبية» للتوصّل إلى هدنة عاجلة، فيما تُعيد القاهرة تقييم مقاربتها للأزمة الليبية في ضوء احتمالات تجاوُز مسار مفاوضات «توحيد المؤسّسة العسكرية الليبية» الموازي لدورها الحصري والتقليدي في هذا الملفّ. أمّا الإمارات، الداعم الأبرز لحفتر وباشاغا، فدانت العنف في ليبيا، ودعت جميع الأطراف إلى الوقف الفوري للعمليات العسكرية وتنحية الانقسامات واستعادة الهدوء والحوار الجادّ. وأعادت أبو ظبي (التي اعترضت بمفردها في مجلس الأمن منتصف العام الجاري، وبدعم من دول عربية، تعيين الدبلوماسي الجزائري صبري بوقادوم مبعوثاً أمميّاً إلى ليبيا، خلفاً لعبان كوبيش، ليظلّ المنصب شاغراً منذ تشرين الثاني الماضي) تأكيد موقفها الداعي إلى التوصّل إلى حلّ للصراع، ودعمها لكلّ ما يحفظ أمن ليبيا واستقرارها ووحدتها بما يتّفق مع مخرجات خريطة الطريق وقرارات مجلس الأمن واتفاق وقف إطلاق النار، لضمان انتخابات ناجحة.

> تهدف المفاوضات بشكل رئيس، إلى رسم خريطة طريق جديدة، تمهّد لإجراء الانتخابات

أمّا الولايات المتحدة، التي لم تعلّق بعد على الاشتباكات الجارية، فاستبقتها بإعلانها (20 آب) رفْض أيّ خطوات من قِبَل أيّ طرف يمكن أن تقود إلى تصعيد في العنف وإعاقة التوجُّه الحالي من قِبَل الفاعلين الليبيين الرئيسيين والشركاء الدوليين للدفع نحو «انتخابات مبكرة». وراء الخارجية الأميركية أن «عدم الاستقرار الجاري» يذكّر بالحاجة الملحّة إلى تعيين مبعوث أممي جديد إلى ليبيا، لمواصلة جهود الوساطة بدعم موحّد من المجتمع الدولي، على أن تعيد واشنطن التزامها بضرورة عقْد الانتخابات خلال جلسة مجلس الأمن المقرَّرة حول ليبيا في 30 آب الجاري.

وعلى رغم هذه المواقف الرسمية الداعمة للهدوء والسلمية، والتي تتجاهل في مجملها تداعيات التدخّل الخارجي في ليبيا على استدامة أزمتها وتعميقها، فإن استمرار وضْع مستقبل هذا البلد على نحو متكرّر عند حافة الهاوية، والرفض الشعبي المتزايد لأدوار الفاعلين الخارجيين، قد يؤدّي إلى نتائج غير متوقّعة على المدى القصير في مجمل مسار الأزمة الليبية، ونحو فوضى مفتوحة مجدداً.

ماذا بعد

يُبرز سَعي أطراف الأزمة الليبية والأطراف الخارجية الداعمة لها حقيقة عدم وجود رغبة في التسوية السلمية للأزمة عبر عملية سياسية سلسة من أجل تجاوز الوضع القائم منذ أكثر من عقد، بل تكريس حالة الفوضى والعنف لمصلحة حفاظ هذه الأطراف على مكاسبها المترتّبة على استدامة هذا الوضع. وحتى إذا قادت جلسة مجلس الأمن حول ليبيا إلى تعيين مبعوث أممي خاص لإدارة المقاربة الدولية للأزمة الليبية، فإن هذا المسار لن يُنجز قبل نهاية العام الجاري، وسيتزامن فعالية انخراط المسؤول الأممي المرتقب تعيينه، مع قرب نهاية المرحلة الانتقالية لحكومة باشاغا، ومن ثم يُتوقّع أن يستمرّ التناقض الحالي والعمل على حشم تسوية المحاصصات قبل أيّ انتخابات ليبية، وأن تكون الانتخابات عنصراً مكمّلاً للتسوية وليس أساساً لها.

سوريا

واشنطن تخشى التصعيد: المقاومة لا ترتدع

الحسكة - أيهم مرعي

عاد الهدوء ليخيّم على خطوط التماس الفاصلة بين مناطق سيطرة الجيش السوري وتلك التي تسيطر عليها «قسد»، بعد ارتفاع وتيرة التصعيد، على خلفية تكرار الاعتداءات الأميركية على مقرّات ومواقع تابعة للقوات الرديفة للجيش السوري، والتي قوبلت بردّ هذه الأخيرة من خلال القصف المتكرّر للقاعدتَين الأميركيتَين في حقلَي العمر وكونيكو. وكانت القوات الرديفة تعمّدت التصعيد ضدّ الأميركيين في التنف ودير الزور، لإيصال رسالة مفادها بأنها ماضية في استهداف الوجود الأميركي غير الشرعي في سوريا، لإجبار القوات المحتلة على الخروج من هذا البلد.

ويبدو أن الأميركيين أدركوا وجود نوايا تصعيدية ضدهم، يمكن أن تصل إلى حد استهداف دورياتهم البرية، في ظل تكثيف القصف على قواعدهم في دير الزور والحسكة والتنف. وعلى هذه الخلفية، اتخذت واشنطن العديد من التدابير لمواجهة التصعيد، من خلال تكثيف الطائرات المروحية والمسيّرة دورياتها في أجواء الحسكة ودير الزور، وإطلاق بالونات حرارية للمراقبة، بالتوازي مع الطلب من «قسد» تعزيز نقاطها على امتداد الجهة الشرقية من نهر الفرات، لمنع تسلُّل أي من عناصر المقاومة إلى المنطقة. كما أصدرت قيادة القوات الأميركية تصريحات للإشارة إلى خطورة الوضع في البلاد، إذ أعلنت حالة الطوارئ في كلّ من سوريا والعراق، ووضعت قواتها في حالة التأهُّب، خشيةً من أيّ تصعيد إضافيّ محتمل ضدّها. وبحسب القيادة الأميركية الوسطى التي قيّمت الوضع في سوريا، فإن «التصعيد بلغ ذروته خلال الأيام الماضية وبدأ بالتراجع»، مؤكدة «(أننا) سنرد على أي هجوم يستهدف قواتنا في المنطقة». وربما تريد الولايات المتحدة، من لغة التهديد هذه، منع محاولة إطلاق مقاومة شعبية منظمة ضدها، لما يمكن أن تشكله من خطر على وجودها في المنطقة.

> بدا العدوان الإسرائيلي الأخير على مصياف متكاملاً ومؤازراً للأميركيين

أولاً؛ وللتعبير للروس، ثانياً، عن استيائها بسبب الاستهداف المتكرر للطيران الروسي لفصائل موالية لها في منطقة التنف، وبأنها ستبقى على أهبّة الاستعداد للرد، بقصف القوات الرديفة السورية، في محاولة لخلق معادلة ميدانية تتناسب مع حجم التهديد ضدها. ومن غير المستبعد أن يكون الأميركيون قد أوعزوا للإسرائيليين بتصعيد القصف على سوريا، كما حصل في الاعتداء الأخير على مصياف، للتأكيد أن أي استهداف لوجودها في الشرق السوري، سيقابَل بتصعيد في مختلف الجبهات السورية الأخرى.

ومن هنا، فإن العدوان الإسرائيلي الأخير، والذي أتى بعد يوم واحد من الاعتداءات الأميركية على دير الزور، بدا متكاملاً ومؤازراً للأميركيين. وعلى رغم أن الولايات المتحدة تعمّدت تكثيف اعتداءاتها العسكرية أخيراً، لكنها أرادت، في الوقت ذاته، إرسال رسالة مفادها بأنها لا تريد التصعيد، لإدراكها خطورته في ما لو استمر نشاط المقاومة الشعبية ضدها. ومع أن الهدوء عاد نسبياً إلى المنطقة، منذ مطلع الأسبوع الجاري، إلا أن الاحتياطات التي عملت واشنطن على اتخاذها، توحي بأن التصعيد ضدها سيتكرر في أي لحظة، بخاصة في ظل إجماع ثلاثي «أستانا» على ضرورة خروج الولايات المتحدة من سوريا. وفي هذا الإطار، أفادت مصادر ميدانية، «الأخبار»، بأنه «وعلى رغم الخسائر التي تسبّب فيها القصف الأميركي على عدة مواقع للقوات الرديفة في دير الزور، إلا أنها لن تؤثر في الإصرار على تحقيق هدف إخراج الأميركيين من سوريا». لافتةً إلى أن «ما تفعله المقاومة الشعبية، من استهداف للقواعد غير الشرعية للاحتلال الأميركي، هو هدف مشروع، لكون الأميركي محتلاً ويتواجد من دون موافقة الحكومة الشرعية». وتوقعت المصادر أن يستمر التصعيد ضد الأميركيين في ظل التوافق السوري - الروسي - الإيراني - التركي، على ضرورة إنهاء الوجود الأميركي في سوريا، لكونه يشكّل عقبة أمام أي حل للأزمة، مرجّحةً أن «تكون المقاومة الشعبية رأس حربة في استهداف الوجود الأميركي، بالتوازي مع نشاط متوقَّع للطيران الروسي لاستهداف الفصائل المسلحة، ما سيشكل عامل ضغط على الأميركيين، سيصعب عليهم مواجهته».

اتّخذت واشنطن العديد من التدابير لمواجهة التصعيد (أ ف ب)

مناورة باشاغا المحسوبة: الرسالة وصلت

لا يزال الدبيبة يحظى بالقدرة على المناورة في ظل استمرار سيطرته على العاصمة (أ ف ب)

طرابلس - الأخبار

يمكن توصيف ما شهدته ليبيا، السبت، على أنه مناورة عسكرية محدودة، لم تكن نسبة نجاحها المتوقّعة تتجاوز الـ50%، لكن تنفيذها جاء بموافقة عربية وخليجية نالتها الأطراف الداعمة لرئيس الحكومة المكلّفة من البرلمان، فتحي باشاغا، وعبر المليشيات التابعة للعسكري المتقاعد، خليفة حفتر، من دون الزجّ بشكل مباشر باسم «الجيش الليبي» الذي يقوده الأخير. والظاهر أن هذه الموافقة مردّها محاولة إعادة تحريك مياه الأزمة التي دخلت مرحلة الجمود، في ظلّ غياب أيّ رؤية للحلّ السياسي، على رغم تعدُّد المسارات المتوازية التي نشأت خلال الأشهر الماضية مع تعذّر إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 24 كانون الأول الماضي، كما كان مقرّراً. وعلى العكس من تعهّداته السابقة، فإن باشاغا، المدعوم من القاهرة وأطراف خليجية إلى جانب دعم داخلي من حفتر ورئيس البرلمان عقيلة صالح، قرّر خوض مغامرة الدخول إلى العاصمة طرابلس عسكرياً، بعد أسابيع من ممارسة حكومته أعمالها في سرت على خلفية رفض رئيس الحكومة المنتهية ولايته، عبد الحميد الدبيبة، تسليم مهامه إلّا لسلطة منتخَبة.

وبُعد هذا الوضع الدستوري والقانوني المرتبك، والذي أسّس لحكومتين كلّ منهما لها داعموها داخلياً وخارجياً، هو السبب الرئيس وراء استمرار الأزمة، بخاصة في ظلّ انقسام السيطرة بين حكومتين، واقتصار الموقف الأممي على عدم التحيّز لأيّ من الطرفين، وسط تكرار الدعوات إلى «ضبط النفس»، فيما ساهم دعم غالبيّة «الحلفاء العرب» لباشاغا، ودعم إيطاليا والجزائر للدبيبة مع أطراف أخرى، في خلْق حالة من التوازن النسبي بين الحكومتين. وعلى رغم أن حكومة الدبيبة فقدت السيطرة على غالبية المدن الليبية، لكنّها لا تزال تمتلك القوّة والتأثير في طرابلس، فيما تسيطر حكومة باشاغا على المساحة الأكبر، لكنّها لم تتمكّن من دخول العاصمة إلّا بعد منتصف الليل لساعات قليلة، قبل أن تنسحب مع بدء عمليات إطلاق النار من جانب الميليشيات الداعمة لحكومة الدبيبة. ويتمسّك هذا الأخير بروايته حول قدرة حكومته على إجراء الانتخابات، معتبراً أن تكليفه الذي جرى برعاية أمميّة لا يمكن إسقاطه في البرلمان.

وبيّن سقوط المدنيين والتخريب الذي طاول الممتلكات، بالإضافة إلى تعرُّض بعض المناطق لأضرار بالغة، وشلّ الحياة في العاصمة طرابلس لعدّة ساعات، أن الحرب التي استمرّت لنحو عامين، يمكن أن تعود مجدّداً، على رغم أن الطرفين يفضّلان عدم الاصطدام لما يمكن أن يسبّبه هذا السيناريو من عقوبات دولية ستطولهما نتيجته. ولكن مناورة باشاغا العسكرية، حقّقت هدفها الرئيس، بإرسال رسالة تحذير قويّة إلى الأطراف المعنية بالأزمة الليبية،

> تهدف المفاوضات بشكل رئيس، إلى رسم خريطة طريق جديدة، تمهّد لإجراء الانتخابات

تضمّنت ضرورة التأكيد على العودة إلى الاهتمام بالقضيّة، والضغط على جميع الأطراف لاستئناف المفاوضات، سواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية سريعاً، أو استئناف التفاوض حول الدستور الذي قطعت فيه الأمم المتحدة شوطاً كبيراً بعد اجتماعات القاهرة وجنيف.

في هذا الوقت، أفادت المعطيات بوجود وساطة غير مباشرة للبدء في التفاوض بين الدبيبة وباشاغا، في محاولة للوصول إلى تفاهمات سياسية عبر وسطاء وأطراف إقليمية. هذه التفاهمات التي ستتكشّف خلال الساعات المقبلة، ستسعى إلى خلْق تصوّرات جديدة تخصّ مستقبل ليبيا، فيما ستتولّى الاستخبارات عملية التواصل المباشر للاتفاق على أُطر يمكن العمل عليها، شرط أن يستمرّ الوضع العسكري القائم إبّان عملية التفاوض. وتهدف المفاوضات بشكل رئيس، إلى رسم خريطة طريق جديدة، تمهّد لإجراء الانتخابات، عبر خلْق مسار جديد. من جهتها، لا تزال لجنة «5+5» المسؤولة عن المسار العسكري، ملتزمة الصمت إزاء الأحداث التي وقعت، إذ تحاول الإبقاء على الحوار قائماً بين العسكريين الليبيين المتنازعين على السلطة، على رغم صعوبة خطوة توحيد الميليشيات العسكرية في الشرق والغرب تحت قيادة موحّدة باسم «الجيش الليبي».

حتى الآن، لا يزال الدبيبة يحظى بالقدرة على المناورة في ظلّ استمرار سيطرته على العاصمة، فيما سيكون لدى باشاغا فرصة أكبر للدفع نحو إجراء الانتخابات، وتسوية الوضع من خلال حكومة مشتركة بين حكومته وحكومة الدبيبة، تُجري الانتخابات النيابية والرئاسية في يوم واحد، وبرعاية أممية.

السعودية

رفع وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، في الآونة الأخيرة، من مستوى القمع، مستهدفاً خصوصاً رجال الدين، في إطار حملته لتعزيز سلطته، عبر الحدّ من تأثير هؤلاء الكبير على المجتمع. حملةٌ تتزايد إزاءها حالات الفرار من المملكة، بحسب ما يفيد معارضون، ما يعزّز وضع المعارضة في الخارج التي عاد صوتها ليرتفع، بعدما اهتزّت مجدّداً العلاقة بين ابن سلمان والحكومات الغربية بسبب حَرَده من قرب التوقيع على الاتفاق النووي بين إيران والقوى الغربية

حَرَد بين الغرب وابن سلمان
معارضة الخارج «تنتعش»

حسين إبراهيم

لم ترسُ علاقة دول الغرب بوليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، على برٍّ بعد، على رغم التحسّن الذي طرأ عليها بعد قمّة جدة في تموز الماضي؛ وما انفكّت تثير الكثير من الأخذ والردّ. لكن الأكيد أن الغرب لا يثق بأن الأمير المتقلّب هو الشخص المناسب لقيادة المملكة ذات الأهميّة الاستراتيجية لمصالحه، وخاصّة أنه سيكون عليه أن يتعايش معه لسنوات، وربّما لعقود طويلة. فما إن لاحت بوادر إعادة إحياء الاتفاق النووي بين إيران والقوى الغربية، وعاد ابن سلمان إلى التلويح بالتحالف النفطي مع موسكو - الذي ثبت أنه الإجراء السعودي الأكثر إيلاماً لدول أوروبا على وجه الخصوص، في تاريخ العلاقات المشتركة -، حتى عاد الغرب إلى نبْش ملفّاته.

وفي هذا الإطار، نشرت مجلّة «إيكونومست» البريطانية، قبل يومين، وثائقيًا طويلاً وصفت فيه الأمير بأنه «أحد أخطر الأشخاص في العالم»، مستخدمةً لغةً عادة ما تُخصّص في الأدبيات الغربية لشخص مثل زعيم كوريا الشمالية، كيم جونغ أون، أو غيره من القادة المناوئين للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، وأعادت التذكير فيه بمقتل الصحافي جمال خاشقجي، وتقطيعه بالمنشار. وتضمّن الوثائقي مقتطفات جديدة من محادثات عبر واتساب بين ابن سلمان والمعارض الفار، سعد الجبري، يحاول فيها الأوّل استدراج الأخير إلى السعودية لـ«احتواء» الخلاف مع عرّاب الجبري، وليّ العهد السابق محمد بن نايف. ويتّهم الجبري وليّ العهد بأنه كان يريد قتله أو إخفاءه، وأنه أرسل «فرقة النمر» إلى كندا لاغتياله، بعد نحو أسبوعين على جريمة قتل خاشقجي في إسطنبول عام 2018. عادةً ما لا تكون حملات الإعلام في الغرب ضدّ زعيم ما، مصادفة؛ فهو حارس أمين للمصالح الغربية، سواء اتّفق مع هذه الحكومة أو تلك، أو هذه الإدارة أو تلك. وفي الحالة السعودية بالذات، كان هذا الإعلام نفسه يغطّي الاستبداد طوال عشرات السنين. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم مقاربة «إيكونومست» لشخصية مثل ابن سلمان الذي كانت قد وصفته، في تقرير نشر في تموز الماضي، بـ«الطاغية في الصحراء». وعندما اعترض المقرّبون منه على التقرير المذكور، وكالوا الشتائم لكاتبه نيكولاس بيلهام، ردّت المجلّة بنشر الوثائقي الذي أعدّه الكاتب نفسه.

تقليص الحصص الدينية في المناهج الجديدة للمدارس إلى أقلّ من النصف (أ ف ب)

وكذلك، ليس من النادر أن تختبئ الحكومات الغربية وراء حرية الصحافة لابتزاز الطغاة المدعومين منها، حين يتمرّدون عليها.

مع ذلك، فإن الصورة التي رسمتها المجلّة لابن سلمان، كحاكم مستبدّ وقاتل، صحيحة تماماً، وربّما هي أقلّ من واقعه. فهي لم تذهب إلى حدّ الإضاءة على مشاركة الرجل بيديه في التنكيل بالمعارضين. ولعلّ الرواية التي سردها مالك الدويش الذي أُخفي والده الداعية سليمان الدويش عام 2016، ثم اعتُقل شقيقه لأنه تجرّأ وسأل إن كان والده على قيد الحياة، قبل أن يُعتقل هو شخصياً في تموز الماضي للسبب نفسه، تسلّط الضوء على هذا الجانب الشخصي الذي ما كان حاكم ليضطر إليه، إلّا إذا كان يحمل «حقد الجمال». فيقول مالك، في رسالة سجّلها قبيل اعتقاله، ووصلت إلى منظّمات سعودية لحقوق الإنسان، منها «داون»، إن والده اقتيد بعد القبض عليه إلى مكتب ابن سلمان حيث جعله مساعدو الأخير يجثو على ركبتيه، ليبدأ شخصياً في الاعتداء عليه، ولكْمه في صدره وحنجرته بينما كان يوبّخه، بسبب تغريدات حول تربية الأطفال، أسيء تفسيرها على أنها انتقادات لابن سلمان في منافسته مع ابن نايف، مضيفاً إن والده نزف بغزارة من فمه حتى فقد وعيه. وتولّى عضوا «فرقة النمر»، ماهر المطرب ومشعل البستاني، تعذيب والده، بحسب الرواية، التي تفيد بأن السلطات السعودية أنكرت أولاً وجوده لديها، وقالت إنه ذهب إلى سوريا للقتال مع «داعش»، لكن العائلة كانت قد عثرت في موقع أمن الدولة على سجلّات تفيد بأن الداعية معتقل لدى السلطات، واتصلت بأحمد بن عبد العزيز، عم ابن سلمان، الذي كان نائباً لوزير الداخلية في حينه، فأكد لها وجوده في الحجز.

هذا المستوى من التنكيل، يجعل نظام ابن سلمان حالة فريدة على مستوى العالم في البطش، وسحْق أيّ صوت معارض، مهما كان بسيطاً. لكن النتيجة كانت دفْع المزيد من السعوديين إلى الفرار من المملكة، إلى الدول الغربية، وتعزيز صفوف المعارضين هناك، وفق ما يؤكد المعارض عمر بن عبد العزيز، في بثّ على «يوتيوب»، مضيفاً إن لديه معلومات عن انهيار بعض مساعدي وليّ العهد نفسياً بسبب مشاركتهم في التعذيب والقتل، وإن المطرب الذي كان له دور في عملية قتل خاشقجي، لا ينفكّ يتناول المهدئات والمسكّنات، بينما نُقل عن مساعد آخر، هو جمال باحسين، قوله إنه يشعر بالذنب لأنهم

> قسوة النظام خُصّصت لرجال الدين، وبناك الوهابيون القسط الأكبر من الاضطهاد

أدخلوه على مطاوع سجين وطلبوا منه ضربه والاعتداء عليه، وهو لا يعرف ما هي تهمته.

لكن قسوة النظام في الآونة الأخيرة خُصّصت لرجال الدين. وينال القسط الأكبر من الاضطهاد، الوهابيون الذين يظهرون أيّ نوع من أنواع الانتقاد لعمل «هيئة الترفيه» برئاسة تركي آل الشيخ، وكذلك المشائخ ذوو الميول الإخوانية. وينبع ذلك من إدراك ابن سلمان أنهم الأكثر تأثيراً في المجتمع السعودي، والأكثر تهديداً لحكمه. والمثال الأحدث على ذلك، الحكم على إمام وخطيب المسجد الحرام في مكة، الشيخ صالح آل طالب، بالسجن عشر سنوات، عقب تداول مقطع صوتي له هاجم فيه انتشار الحفلات التي تقيمها «هيئة الترفيه»، وما يتخلّلها من اختلاط بين الرجال والنساء. والحملة على رجال الدين تأتي ضمن نهج اعتمده ابن سلمان منذ اليوم الأوّل لتولّيه ولاية العهد، بهدف تصفية كلّ مراكز القوى والإمساك بكامل السلطة، مبتدئاً بالأمن حين عزل ابن نايف الذي كان مسيطراً على الأجهزة الأمنية. ثم انتقل إلى عملية تحويل المجتمع السعودي، ولا سيما عنصر الشباب، نحو اللّبْرلة الاجتماعية، لا السياسية، وصولاً إلى إعادة تنظيم القضاء المتفرّع عن المؤسسة الدينية، فشنّ حملة اعتقالات شملت عدداً كبيراً من القضاة، حتى ممّن كانوا طوع بنانه في إصدار الأحكام القاسية ضدّ المعارضين، ليستبدلهم بآخرين على قاعدة الولاء الشخصي، خوفاً من تأثيرهم. وهدفت تلك العملية إلى الإمساك بالقضاء من خلال محاكم الاستئناف، باعتبار أن عدد قضاة المحاكم الابتدائية كبير جداً ولا يمكن السيطرة عليه. وظهر ذلك في حالة آل طالب الذي كانت المحكمة الابتدائية قد برّأته، ثم نقضت محكمة الاستئناف الحكم ضدّه وقضت بسجنه عشر سنوات. وفي السياق نفسه، يأتي تقليص الحصص الدينية في المناهج الجديدة للمدارس التي أقرّت للعام الدراسي المقبل، إلى أقلّ من نصف ممّا كانت عليه في السنوات السابقة.

في المحصلة، يستفيد المعارضون السعوديون حالياً من عودة العلاقة بين المملكة ودول الغرب إلى التوتّر على خلفية الاقتراب من إحياء الاتفاق النووي بين الأخيرة وإيران، بعدما كانوا قد شعروا بالخذلان والتخلّي، عقب قمّة جدة، حين بدا أن الرئيس الأميركي، جو بايدن، عقد صفقة مع ابن سلمان لزيادة إنتاج النفط، مقابل ترتيبات أمنية غربية - إسرائيلية لحماية النظام السعودي وحلفائه في الخليج.

قضية

«الكوتا» السياسية يتيمة: المرأة السورية «أسيرة» للحرب

لم تتجاوز المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان الـ12,4٪ (أ ف ب)

على رغم أن مسؤوليات المرأة السورية زادت خلال فترة الأزمة، ولا سيما لجهة نسبة مساهمتها في إعالة الأسر، إلّا أنها فقدت كثيراً من المكتسبات التي حصلت عليها في السابق، وتعرّضت لأخطار كثيرة جعلت المجتمع يعيد حساباته حيال مشاركتها الاجتماعية والاقتصادية

زياد غصن

في أحد أقسام الكهرباء في ريف دمشق، لم يجد رئيس القسم خياراً يوفّق فيه بين ضرورة حضور بعض الموظّفات إلى عملهنّ، وبين أزمة النقل المستفحلة في عموم البلاد، سوى تكليفهن بأعمال التاشير في المناطق التي يسكنّ فيها. وهي مهمّة ظلّت، على مدى عقود، حكراً على الذكور، لما تتطلّبه من تنقّل بين المنازل لتسجيل كميات استهلاكها من الطاقة الكهربائية. لكن ذلك لم يَعُد مستغرباً، اليوم، في ضوء عدّة عوامل، أبرزها: ارتفاع عدد الأسر التي تعيلها نساء لتصل نسبتها إلى حوالي 10٪، فضلاً عن صعوبة الوضع الاقتصادي والمعيشي في البلاد، والذي حتّم على جميع أفراد الأسرة، بمن فيهم النساء، العمل، ولو في سنّ مبكرة. وهذا يعني أن زيادة حضور المرأة في مهن كثيرة لم يكن نتيجة لسياسة حكومية مباشرة تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وإنّما أحد تجلّيات تداعيات الأزمة المستمرّة منذ عام 2011، والتي عمّقت، من جانب آخر، مشاكل المرأة على أكثر من مستوى.

ومع أن دمشق حافظت، إلى حدّ ما، على «الكوتا» السياسية للمرأة، ولا سيما لجهة ضمان مشاركتها البرلمانية والوزارية، إلّا أن تشخيص الواقع الراهن للسكان والتنمية في سوريا يخلص، بحسب وضاح الركاد، وهو ميسّر التدقيق التشاركي للمساواة بين الجنسين، إلى وجود «إنجازات متحقّقة لا يمكن إنكارها، إلّا أن الفجوة المتشكّلة بين الجنسين لا تزال حاضرة، إضافة إلى وجود تفاوت كبير بين المحافظات، نجم عن بطء في مسار التغيير في العقود الأخيرة من القرن الماضي، وتبعه شبه ركود مع بدايات هذا القرن؛ ولا ريب أن ثمّة تراجعاً كبيراً حاصلاً نجم عن تأثير الحرب في أوضاع المرأة السورية في السنوات الأخيرة. وثمة خوف مبرّر من الاستمرار في هذا المسار، في ظلّ التحديات الجسيمة التي تواجه البلاد على المدى المنظور».

في التعليم والعمل

يقول كثيرون إن المرأة السورية، في أربعينيات القرن الماضي وخمسيناته، كانت أكثر حضوراً وتأثيراً في الحياة العامة مقارنةً بالعقود الأخيرة، ولا سيما لجهة مشاركتها السياسية والثقافية والاجتماعية، وهو ما يتبدّى بوضوح في الأسماء النسائية التي لمعت آنذاك في فضاء قطاعات كثيرة من الأدب إلى السياسة فالفن، واستمرّ تأثيرها إلى وقتنا الراهن. وعلى الرغم من الدعم الرسمي الواسع لقضايا المرأة، إلّا أنه لم يشهد تمايزاً ملحوظاً، بدليل ما تُظهره المؤشرات الأساسية المستخدمة في قياس التكافؤ والمساواة في سوريا، والتي تشير إلى نقطتين مهمّتين: الأولى، انعكاس نتائج السياسات الحكومية مباشرة في قطاع التعليم، إذ بلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث حوالي 94,8%، ونسبتهنّ إلى الذكور في مراحل التعليم قبل الجامعي 98%. أمّا معدّل التكافؤ في جميع مراحل التعليم، فجاء على الشكل الآتي: رياض الأطفال (94%)، تعليم أساسي (97%)، ثانوي (107%)، نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الجامعي (122%)؛ والثانية، ميدان العمل ومجريات الحياة الاجتماعية للمرأة، والتي أسفرت عن اتّساع الفجوة المتشكّلة بين الذكور والإناث، إذ تكشف المؤشرات، مثلاً، عن أن معدّل التكافؤ في الأجور بلغ حوالي 60%، ومعدّل التكافؤ للبطالة بين الشابات وصل إلى حوالي 40%. أمّا ما يتعلّق بالحقّ في الوصول إلى الموارد والانتفاع منها، فإن نسبة الإناث اللواتي يمتلكن عقارات لم تتجاوز الـ 24%. كما أن نسبة القروض والتسهيلات المالية الممنوحة للإناث بغية تأسيس ودعم مشاريع التمويل الصغير ومتناهي الصغر، وصلت إلى حوالي 40%، فيما سجّل معدّل التكافؤ لجهة نسبة الإناث المسؤولات والمهنيات والعاملات التقنيات حوالي 33%. وحتى المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان لم تتجاوز نسبتها، على رغم الانفتاح السياسي والحزبي، أكثر من 12,4%. لكن المخيف حقاً يبقى في ظاهرة الزواج المبكر التي سجلت حوالي 23%.

لا يزال مؤشر سوق العمل بمنزلة الحجر الأساس في أيّ عملية تقييم ومراجعة لمسألة المساواة بين الرجل والمرأة وما قطعته من مراحل. وفي الحالة السورية، فإن حضور المرأة في سوق العمل لا يزال دونه عدة معوّقات تحول دون توفير عمل لائق للنساء. هذه المعوقات يحدّدها وضاح الركاد في عشر نقاط، أبرزها: «القيود المجتمعية المفروضة على الفتاة في حركتها وتنقلاتها ومظهرها الخارجي وعلاقتها مع الآخرين، الخوف من الاختلاط مع الجنس الآخر وتبعاته السلبية المتّصلة بكلام الناس واحتمال خسارتها لفرصة الزواج، بُعد مكان العمل عن المسكن والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الفتاة ذهاباً وإياباً، مدة العمل وتوقيته، وخاصّة عندما يكون العمل لدى القطاع الخاص، أو ساعات الدوام في العمل مسائية أو ليلية...». ويضيف، في حديثه إلى «الأخبار»، إن قطاع الخدمات كالتعليم والصحة والأعمال الإدارية «يعدّ القطاع المفضّل لعمل المرأة، بينما تنخفض الرغبة بشكل كبير للعمل في القطاعات الإنتاجية، كما أن معظم النساء راغبات في العمل بالقطاع العام، على الرغم من أن دخل العمل فيه أقلّ من باقي القطاعات، نظراً إلى ما يوفّره من شروط أفضل للعمل وبيئة أكثر ملاءمة». وهذا أيضاً ما خلص إليه التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة، والذي أكد أن «نسبة المشتغلات من الإناث في بعض القطاعات الاقتصادية هي أعلى بكثير من نسبة المشتغلين من الذكور، لدى كلا القطاعين العام والخاص». ويشير التقرير إلى أنه «وباستقراء أرقام مؤشّر البطالة لدى الجنسين، يتبيّن أن هذا المؤشّر، على رغم الملاحظات عليه، غير متحيّز ضدّ الإناث، بل ضدّ الذكور، إذ بلغ معدّل البطالة للإناث عام 2010 نحو 38,5%. ومع أنه ارتفع عام 2011 إلى 41,9 %، فقد عاد

> تسبّبت سنوات الأزمة بأضرار بالغة طالت مختلف مؤشّرات راس المال الاجتماعي

وانخفض خلال عامَي 2013 و2014 إلى 28,4 % و27,2% على التوالي، فيما بلغ معدّل البطالة لدى الذكور، عام 2010، نحو 61,5%، وارتفع بعدها ليصل، عام 2014، إلى 72,8%».

الأزمة وأضرارها

تسبّبت سنوات الأزمة بأضرار بالغة طالت مختلف مؤشّرات راس المال الاجتماعي، إلّا أن ذلك الضرر كان قاسياً بالنسبة إلى المرأة، التي تراجع مؤشّر مشاركتها الاجتماعية، على المستوى الوطني، بشكل حادّ خلال السنوات الأربع الأولى من عمر الأزمة، من حوالي 0,69 إلى 0,51. وهذا، برأي الباحثَين، ما يجعل نظرة البعض إلى مشاركتها - قبل سنوات الأزمة - تأخذ المنحى الإيجابي، على رغم وجود نقاط ضعف وتهميش كثيرة. وتبعاً لما جاء في مسح السكان لعام 2014، فقد كان «هناك تراجع شمل كل المحافظات باستثناء طرطوس التي لم يتغيّر فيها المؤشّر، حيث شهدت الرقة انهياراً في مشاركة المرأة وتعرّضت المشاركة في كل من دير الزور وحلب لتراجع حادّ». ومن الأسباب التي أوردها المشاركون في عدد من أحياء مدينة حلب: «المجتمع الذكوري، والخوف على المرأة من الخطف والمخاطر». وكان التراجع أقلّ وطأة في حمص ودمشق والسويداء، فيما سجّلت بعض مناطق حماة مشاركةً ملحوظة للمرأة بالعمل الإغاثي والإسعافي. والمفارقة أنه عندما حدث تحسّن أمني في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، والتي زادت مساحتها بشكل كبير خلال عامَي 2017 و2018، بدأت البلاد تشهد، منذ بداية عام 2020، ولا سيما مع ظهور فيروس «كورونا»، تراجعاً خطيراً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية انعكست آثاره بوضوح على مشاركة المرأة ومسؤولياتها ومكانتها في شتى مجالات الحياة.

الكرة اللبنانية

الكأس السوبر يكشف عورة الملاعب في لبنان

لم يكتب لافتتاح موسم كرة قدم 2022-2023 أن تكتمل. فتم إلغاء مباراة الكأس السوبر بين النجمة والعهد في بحمدون، بعد اقتحام جمهور النجمة للملاعب وتحطيمه البوابة الرئيسية والدخول بأعداد تفوق ما تم تحديده (400 مشجع لكل ناد) ما أدى إلى استحالة إقامة المباراة لأسباب أمنية. حادثة مؤسفة قبل أسبوع على انطلاق الدوري تطرح سؤالاً رئيسياً حول جاهزية الملاعب في لبنان، فأين هي المشكلة بالتحديد؟

من المستحيل إقامة مباريات كبيرة على ملاعب صغيرة (طلال سلمان)

عبد القادر سعد

تعتبر الكأس السوبر شارة الانطلاق لأي موسم كروي. هي مباراة رسمية ولقبها رسمي، لكنها في مكان أيضاً احتفالية بكل ما للكلمة من معنى. احتفالية بانطلاق موسم جديد تكون الأندية فيه قد بذلت كل جهودها لكي تكون على مستوى الحدث وعند طموحات جمهورها. بالنسبة للاتحاد المعني هي كذلك فرصة لرفع القيمة المالية والتسويقية للعبته ما يسمح له بالحصول على عائدات أعلى، سواء من النقل التلفزيوني أو الإعلانات. بالتالي من المستحيل أن يكون هناك اتحاد عاقل يسعى إلى عدم إقامة مبارياته على ملاعب مناسبة. في لبنان لا تختلف الحال عن بقية البلدان سوى أن الواقع لا يساعد.

في لبنان لم تقم الكأس السوبر لأسباب أمنية بعد أحداث شهدها ملعب بحمدون قبل المباراة بساعتين إلا ربعاً، بعد اقتحام جمهور النجمة للملعب وجلوسه في المدرج المخصص له ليمتلئ عن بكرة أبيه. ليس هناك خلاف حول أحقية الجمهور بأن يشاهد مباراة فريقه، لكن هذا الحق يصبح قائماً حين يكون الملعب مجهزاً لذلك. لكن ملعب بحمدون لا تتسع مدرجاته سوى لبضع مئات، وتشيده الهندسي يضع مدرجي الفريقين في جهة واحدة بمدخل واحد وباحة خلفية مشتركة. هذا يجعل من الاستحالة إقامة مباراة تنافسية بين جمهورين متنافسين على هذا الملعب. هنا يبرز سؤال رئيسي: لماذا جدول الاتحاد المباراة على ملعب بحمدون؟ الجواب من المعنيين وبكل بساطة، أنه لا يوجد ملعب آخر متاح.

إذا استعرضنا ملاعب لبنان من الشمال إلى الجنوب نجد عدم إمكانية إقامة المباراة إلا على ملعب بحمدون لأسباب مختلفة تتعلق بكل ملعب.

الانطلاقة من الشمال، وتحديداً من ملعب طرابلس حيث لا يمكن لفريق العهد اللعب عليه لأسباب أمنية، وبقرار خارج عن إرادة القيمين على اللعبة. أما بالنسبة لملعب جونيه فالقرار فيه يعود إلى البلدية التي أبلغت الاتحاد بعدم إمكانية استضافة أي مباراة قبل 30 آب الجاري لانشغاله بمهرجانات جونيه الصيفية، وذلك بحسب ما أكدت مصادر للأخبار. وبالوصول إلى ملعب المدينة الرياضية، فهو غير صالح بتاتاً لاستضافة أي نشاط بعد الأضرار التي لحقت به جراء انفجار المرفأ، إضافة إلى الإهمال الذي يعانيه منذ سنوات لأسباب عدة. ملعب بيروت البلدي أرضيته سيئة جداً ومرافقه مهملة نتيجة عدم اهتمام بلدية بيروت به. كذلك الأمر بالنسبة للملعب صيدا، فارضيته سيئة جداً نتيجة عدم الاعتناء بالملعب، وهذه الملاعب الثلاثة كونها عشبية وكبيرة ربما تكون تأثرت نسبياً بضعف الميزانية المطلوبة نتيجة انهيار الليرة. أما ملعب أنصار في جنوب لبنان فارضيته ممتازة لكن لا توجد فيه مدرجات.

> **يمكن لمجلس الوزراء اللبناني إصدار قرار يمنح اتحاد الكرة صلاحية الحصول على ملاعب لتاهيلها وتشغيلها، والاتحاد لديه الإمكانيات المالية لذلك**

من المعلوم أنه لا يمكن لكرة القدم أن تتطور وتقام مباريات طبيعية بحضور جمهور كبير ونقل تلفزيوني صحيح، إلا إذا أقيمت على ملاعب كبيرة بمواصفات شرعية على صعيد حجم المدرجات وكيفية الوصول اليها والفصل بين جمهوريها.

في لبنان، الملاعب الكبيرة معطّلة والصغيرة التي يقوم الاتحاد بتاهيلها لإقامة المباريات عليها لا تملك مواصفات تراعي الحضور الجماهيري الكبير، فيصبح الاتحاد مضطراً إلى تحديد العدد. إذاً لماذا الاتحاد لا يقوم بتاهيل الملاعب الكبيرة؟

الجواب هو أن القوانين لا تسمح بذلك. فالاتحاد مستعد وقادر على تاهيل أي ملعب كبير وتأمين كلفة تاهيله من الفيفا بشرط أن يكون له السلطة والملكية المطلقة على الملعب لفترة من الزمن لا تقل عن عشرين عاماً. وهذا أمر غير قابل للتطبيق بسبب القوانين التي تحكم ملكية هذه الملاعب كما يقول مصدر اتحادي رفيع لـ«الأخبار».

لكن هذا لا يعني أنه لا توجد حلول لهذه القوانين، لكن هذه الحلول بيد الدولة وتحديداً مجلس الوزراء القادر على إصدار قرارات تمنح الاتحاد المحلي أحقية الحصول على ملاعب لتأهيلها وتشغيلها والاستفادة منها بشرط أن تكون سلطة إدارته بالكامل بيد الاتحاد اللبناني لكرة القدم، علماً أن من مسؤولية الدولة إقامة ملاعب وتخصيص إحداها للمنتخبات الوطنية، لكن في بلد مفلس مثل لبنان تصبح المطالبة بالصرف على الملاعب غير منطقية من دولة غير قادرة على تأمين رواتبها. لكن على الأقل قادرة على إصدار قوانين تساعد جهات أخرى لتأهيل الملاعب. إذاً وبحسب العديد من المتابعين فإن المعنى الرئيسي في أزمة الملاعب في لبنان هي الدولة، والحل بيد الدولة ومن يجب أن يُسأل هي الدولة.

لكن الدولة ليست الوحيدة التي يجب أن تسأل. فالأندية وخصوصاً الجماهيرية منها والتي تأسست قبل عشرات السنين أيضاً يُوجّه إليها السؤال. لماذا لا تملك ملاعب قادرة على احتضان مبارياتها وجمهورها؟ فنادي النجمة الكبير والذي يملك جمهوراً على امتداد الوطن يملك ملعباً في المنارة بالكاد قادر على استضافة تمارين الفريق. نادي الأنصار الذي دخل موسوعة غينيس بعدد القابه لا تختلف حاله عن النجمة، بل أسوأ حيث إن ملعبه على طريق المطار لا توجد فيه مدرجات.

نادي العهد بطل آسيا يملك ملعباً صغيراً يقوم الاتحاد بتاهيله حتى يصبح مؤهلاً لاستضافة مباريات...

مشكلة كرة القدم الرئيسية في لبنان هي الملاعب. حلولها صعبة وسهلة في الوقت عينه. المطلوب هو وجود إرادة وقرار لدى المعنيين سواء دولة أو أندية بأن يساعدوا أي جهة قادرة على تأهيل ملاعب لاستضافة مباريات كبيرة. بالتالي السؤال الذي يوجه وتحديداً للدولة: ماذا ينتظر المعنيون عن هذا الملف؟

ملعب بحمدون ينجو من مجزرة

لم يكن سهلاً على القيّمين على مباراة الكأس السوبر في كرة القدم بين النجمة والعهد على ملعب بحمدون أمس الأحد أن يتخذوا قراراً بإلغائها. لكن تم اتخاذ القرار تفادياً لمجزرة كان من الممكن أن يشهدها الملعب إذا أقيمت المباراة. المشاكل بدأت قبل ساعتين ونصف ساعة مع وصول عدد من الجمهور يحملون بطاقات مزورة، ضبطها مراقب المباراة سعيد عبد الخالق الذي تحفّظ على البطاقات المزورة مع أسماء الأشخاص الذين عمدوا الى بيعها أو حاولوا الدخول بها إلى ملعب بحمدون. حتى الآن، كانت الأمور تحت السيطرة حتى بدأت حافلات جمهور النجمة بالوصول إلى الملعب مع عدم وجود بطاقات دخول مع قسم كبير منهم نتيجة تحديد عدد الحضور بـ 400 مشجع. هذا الأمر دفع بالعشرات إلى محاولة الدخول عنوة إلى الملعب وتحطيم البوابة الرئيسية، ودخول الجميع إلى الملعب بمن فيهم حاملو البطاقات المزورة. في هذه الأثناء، وصلت حافلة فريق العهد التي تحمل اللاعبين والجهاز الفني عند الساعة 14,45، حيث قام أحد الأشخاص الذي استغل حماسة بعض جمهور النجمة وحبه للفريق كي يصفي حساباته الخاصة بالتعرض للحافلة ورميها بالزجاجات، ما أدى إلى إصابة عضو الجهاز الفني محمد طحان برأسه وإلى نزف للدماء.

هنا تصدى بعض جمهور النجمة كعلي العوطة ومصطفى أمهز وحسن سويدان وإبراهيم زريق وعلي حمود لمحاولة بعض الأشخاص جرّ الملعب إلى فتنة ومجزرة، فحصل تضارب مع بعض الأشخاص وطلبوا مساعدة بعض الجمهور لإيقاف هذه الأعمال، فلقوا تجاوباً نظراً إلى ما لديهم من مكانة وصدقية عند الجمهور.

هذه الأجواء، رغم وجود قوى أمنية من قوى أمن داخلي وجيش، رغم وصول الأخير بعد دخول الجمهور عنوة، أوحت بعدم إمكانية إقامة المباراة. فإذا كانت الأجواء مشحونة بهذا الشكل قبل حوالي ساعتين على المباراة، فكيف ستكون الحال خلالها وبعدها، وخصوصاً أن مدخل ومخرج الجمهورين واحد، وطريقهما إلى الخارج واحدة.

هنا تم اتخاذ القرار بعدم إقامة المباراة، وخرج جمهور النجمة عند الساعة 15,15، في حين انتظر لاعبو العهد ساعة كاملة قبل أن يغادروا الملعب عند الساعة 16,15، لتنتهي المباراة قبل أن تبدأ ويخسر الجمهور فرصة مشاهدة مباراة جميلة بين فريقين كبيرين، وكل هذا بسبب شغب بعض الأشخاص الذين يتستّرون خلف ستارة جمهور النجمة.

(الأخبار)

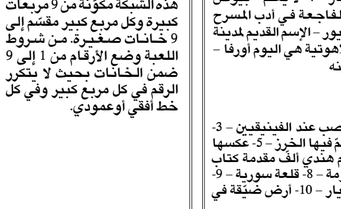

◄ مبوب ►

◄ مطلوب ►

مطلوب موزّعون مع خبرة لا تقلّ عن 3 سنوات في بيع المواد الغذائية والمشروبات لمناطق المتن - كسروان - جبيل - بيروت والضاحية.
للمراجعة: 01/680680

تصفيات كأس العالم

لبنان X الهند: قمّة العبور إلى مونديال السلّة

حقّق لبنان فوزاً مثيراً يوم الخميس الماضي على الفيليبين (FIBA)

يحلّ منتخب لبنان لكرة السلة عصر اليوم (الساعة 15:30 بتوقيت بيروت) ضيفاً ثقيلاً على المنتخب الهندي ضمن المباراة الثانية من منافسات «النافذة الرابعة» من التصفيات المؤهلة إلى كأس العالم المقررة العام المقبل في كل من إندونيسيا واليابان والفيليبين. لبنان يحتاج إلى الفوز لضمان بطاقة العبور رسمياً إلى المونديال السلوي، وهي مهمة لن تكون صعبة بالنسبة إلى مستوى كلّ من المنتخبَيْن

حسين سقور

فترة مميزة يعيشها منتخب لبنان لكرة السلة بفعل النتائج الرائعة التي يحققها على الصعيدين العربي والقاري، وهو بات على مسافة خطوة واحدة من الوصول إلى كأس العالم للمرة الرابعة في تاريخه بعد 2002 ، 2006 و2010. المنتخب اللبناني حقّق يوم الخميس الفائت فوزاً مهماً جداً على نظيره الفيليبيني بنتيجة (85 . 81)، خلال المباراة التي جمعتهما على أرضية ملعب مجمع نهاد نوفل في ذوق مكايل شمالي بيروت. أهمية الفوز لم تكن فقط بسبب اقتراب المنتخب اللبناني من الوصول إلى نهائيات كأس العالم، إنما أيضاً بسبب التفوق على منتخب فيليبيني متجدد، يضم في صفوفه لاعبين محترفين في الدوري الأميركي لكرة السلة NBA على رأسهم نجم فريق «بوتا جاز» جوردان كلاركسون (أفضل لاعب سادس في الـNBA)، وكاي سوتو وغيرهما من اللاعبين المميزين.

وحتى الآن لعب منتخب لبنان 6 مباريات ضمن تصفيات كأس العالم، فاز في 5 وخسر مباراة واحدة فقط أمام الأردن، ليكون على مسافة خطوة واحدة من المونديال.

النتائج المميزة في التصفيات ترافقت أيضاً مع تحقيق لقب بطولة العرب للمرة الأولى في تاريخ المنتخب خلال شباط الماضي في الإمارات، إضافة الى احتلال المركز الثاني في بطولة آسيا الأخيرة التي احتضنتها إندونيسيا خلف المنتخب الأسترالي.

ويدخل لبنان مباراة اليوم بمعنويات عالية، رغم غياب كل من سيرجيو الدرويش وأمير سعود بداعي الإصابة، ويوسف خياط بسبب ارتباطه مع فريق جامعة ميشيغان الأميركية، مدرب المنتخب جاد الحاج سيعتمد على «بطل اللحظات الأخيرة» دائماً وائل عرقجي، إضافة إلى علي حيدر، وكريم زيتون الذي أثبت خلال المباراة الأخيرة أنه مدافع من طراز رفيع، بعد أن نجح بالحد من خطورة جوردان كلاركسون. وسيكون هناك دور مهم خلال مباراة الهند لكل من كريم عز الدين وهايك غيوكوجيان. وفي كل مباراة يثبت المنتخب أنه لا مكان للنجم الواحد، بل إن الأهمية هي للمجموعة التي تعتمد أولاً على الدفاع المنظم، وثانياً على السرعة في الاندفاع للهجوم، أو الارتداد للدفاع وهو الأمر الذي يخلق مشاكل كثيرة للمنتخبات الأخرى.

التفوق الفني يبدو واضحاً بالنسبة إلى المنتخب اللبناني، خاصة أن «رجال الأرز» حققوا فوزين كبيرين على الهند في آخر مواجهتين ضمن تصفيات كأس العالم، فكانت الأولى خارج الديار في شباط من عام 2018 وانتهت بنتيجة (90 . 50)، أما الفوز الثاني فكان في بيروت، وتحديداً في تشرين الثاني 2018 بنتيجة (107 . 72). واللافت أيضاً أن الهند خسرت آخر 3 مباريات لها ضمن التصفيات الحالية، كان آخرها أمام الأردن يوم الخميس الفائت بنتيجة (80 . 64)، وهو ما يضعها في موقف صعب للغاية، إذ إنها تحتل المركز الأخير في المجموعة برصيد 5 نقاط، فيما يقف لبنان ثانياً مع 9 نقاط خلف نيوزيلندا المتصدرة (10 نقاط)، وأمام الأردن الثالث (8 نقاط). ويتأهّل أول ثلاثة منتخبات مباشرة إلى كأس العالم من المجموعتين الآسيويتين. إذا حلّت الفيليبين في أحد المراكز الثلاثة الأولى يتأهل صاحب المركز الرابع أيضاً لتكون بذلك7 منتخبات آسيوية في المونديال).

ويحاول المنتخب اللبناني ضمان بطاقة المونديال اليوم، من أجل التفرغ للتحضير للمونديال، ولعب النافذتين الأخيرتين ضمن التصفيات من دون ضغوط، على اعتبار أن «رجال الأرز» يتواجهون على أرضهم مع نيوزيلندا والهند في 10 و13 تشرين الثاني المقبل ضمن «النافذة الخامسة»، قبل أن يعودوا ويواجهوا في «النافذة السادسة» والأخيرة خلال شباط 2023 كلاً من الفيليبين ونيوزيلندا خارج الديار.

مباراة سهلة على الورق، والفوز فيها سيعيد لبنان إلى مكانه الطبيعي بين أفضل 16 منتخباً حول العالم.

استراحة

كلمات متقاطعة 4108

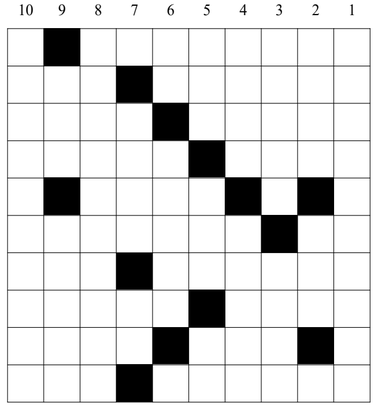

أفقيا

1- طيب النفس والسرور – 2- فيلسوف ورياضي وفيزيائي فرنسي راحل – من الأعداد – 3- جزيرة كويتية – بلدة لبنانية في قضاء عكار – 4- لا يعلم – بيوض السمك – 5- معرض مشهور في بيروت – 6- فتى – الفاجعة في أدب المسرح بالأجنبية – 7- أمراء النحل – مدينة فرنسية – 8- من الطيور – الإسم القديم لمدينة تركية عاصمة الآداب السريانية إشتهرت بمدرستها اللاهوتية هي اليوم أورفا – 9- حرف أبجدي – أغلب – 10- بحيرة روسية – إقترب منه

عمودياً

1- شاعرة لبنانية راحلة – 2- مدينة بلجيكية – إله الخصب عند الفينيقيين – 3- طعامهم – أزلي – 4- جبان ضعيف – خيوط معدنية يُنظمّ فيها الخرز – 5- عكسها أنثر الماء – ربّ الثوب – للنفي – 6- خنزير برّي – حكيم هندي ألف مقدمة كتاب كليلة ودمنة – 7- مهبط الطائرات – خاصم أشدّ الخصومة – 8- قلعة سورية – 9- ضوء الصباح – عاصمة جزيرة منورقة إحدى جزر البليار – 10- أرض ضيّقة في أميركا الوسطى تربط بين أميركا الشمالية والجنوبية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- كونياك – خوخ – 2- ازوف – برطيل – 3- اسف – لي – 4- هوكر هنتر – 5- أرش – دفاركا – 6- يفوز – قن – بل – 7- توت – إزرع – 8- يا – لجج – ريق – 9- الإيوان – تب – 10- نهر الكلب

عمودياً

1- كاب هايتيان – 2- وز – ورف – إله – 3- نواكشوط – أر – 4- يفسّر – زوليا – 5- فهد – تجول – 6- كب – نفق – جاك – 7- روتانا – لن – 8- خطّ – ر ر – زر – 9- ويل – كبريت – 10- خليج العقبة

sudoku 4108

	2		4		6		8	
6				3	9			
	3	5	8					9
		2			4			5
	9			2			7	
5	1		7				3	
		7				1		4
1				7	5			2
		8	1				6	3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4107

7	4	3	6	9	5	1	2	8
8	2	6	3	1	4	9	7	5
5	1	9	2	8	7	3	4	6
3	6	8	5	7	2	4	1	9
4	9	2	8	3	1	6	5	7
1	5	7	4	6	9	2	8	3
9	7	5	1	2	6	8	3	4
6	3	1	7	4	8	5	9	2
2	8	4	9	5	3	7	6	1

مشاهير 4108

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيلسوف سعودي وعالم أعصاب وخبير بالجيوستراتيجيا. يشغل منصب رئيس البرامج السياسية والعولمة والأمان في مركز جنيف للسياسات الأمنية

2+6+5+7+1 = 9 = كوكب البشرية ■ 4+3+9+10+1 = 8 = من عوامل النهر ■ 11+8 = عاصفة بحرية

حل الشبكة الماضية: **رايموند كاتله**

إعداد
نعوم مسعود

سينما

منيه عقل: لا مفرّ من الـ«كوستا برافا»

ساندرا الخوري

تعود أزمة النفايات لتكوّن انطلاقة بنت عليها منيه عقل فيلمها الطويل الأول «كوستا برافا» الذي يُطرح في الأول من أيلول (سبتمبر) في صالاتنا. تطرح المخرجة الأسئلة في هذا الفيلم، من خلال أفراد عائلة اختارت العيش بعيداً عن المدينة، محاولةً فهم مجتمع كامل يمرّ في أصعب الظروف. عندما بدأت العمل على فيلمها القصير «سابمارين» (2016)، لم تتوقّع عقل أن يأخذها الفيلم إلى حيث ذهب. لم تشعر آنذاك أنها انتهت من الحديث عن مشكلة النفايات وإطارها الأوسع، فعاد الموضوع واختارها كما تقول في فيلمها الروائي الطويل الأول «كوستا برافا». في هذا الصدد تقوّ: «لدى مباشرتي كتابة الفيلم، شعرت أنّ الموضوع نفسه ما زال يتحرك فيّ وأنني أرغب في الحديث عنه. فلا شكّ في أنّ أزمة النفايات بيئية، لكنها أيضاً تعكس وضع البلد ومشاكله على أصعدة عدة. فكّرت في أنه بإمكاني إخبار الكثير من القصص من خلال هذه الأزمة».

لم تكن الظروف التي صوّرت خلالها الفيلم طبيعية، إذ وُضعت الكثير من العوائق في وجه المخرجة الشابة التي كادت أن تتخلى عن متابعة العمل: «لم نواجه صعوبات في التصوير على غرار معاكسات مناخية أو غيرها من الأمور التي قد تؤخر العمل. منذ البداية، كان من الصعب جداً جمع المال بالنسبة إلى المنتجين في شركة «أبوط» بعد الثورة والأزمة الاقتصادية. وعندما تمكّنا أخيراً من جمع المال اللازم، قرّرنا مباشرة مرحلة ما قبل الإنتاج في 3 آب (أغسطس). في اليوم التالي، كنّا في اجتماع في مكتب الشركة في الجميزة نضحك ونخطّط. في غضون دقائق، كان أحدنا يبحث عن الآخر تحت الركام والزجاج. أوقفنا كل شيء، في محاولة منا لفهم ما حدث في مدينتنا. لكننا في النهاية، قرّرنا الاستمرار في الفيلم، وهذه كانت طريقتنا في المقاومة. كنّا كلنا في حاجة إلى سبب يجعلنا نستيقظ في الصباح بعد الانفجار. وجاءت أيضاً أزمة كوفيد لتصعّب الأمور، خصوصاً أننا كنا نعمل قبل توافر اللقاح. أصبحنا أشبه بعائلة يساعد أفرادها بعضهم بعضاً لمواجهة الصعوبات التي نعيشها في لبنان».

في أول مشهد من الفيلم، نرى تمثالاً يتمّ جرّه من أمام أهراءات المرفأ المدمّرة إلى منطقة جبلية. وكان هذا المشهد مكتوباً في المسوّدة الأولى للسيناريو كما تؤكد عقل. بعد الانفجار، فكّرت طويلاً إن كانت تريد أن يظهر المرفأ في حالته هذه وبالتالي أن تضع أحداث الفيلم في إطار زمني محدد أم إزالته. في النهاية، كان القرار مع مدير التصوير جو سعادة بالإبقاء على هذا المشهد. وتشرح عقل في هذا الإطار: «شعرنا أننا لا نريد أن ننسى حتى لو كان هذا أصعب مشهد صوّرته في الفيلم. هناك حوار واحد تقول فيه ريم لوالدها لا تذهب إلى بيروت «بركي انفجرت». لكن في كل ما تبقّى، لم أضطرّ إلى تغيير شيء لأنّ التاريخ يتكرر في لبنان». وتضيف لاحقاً: «من المحزن أننا أفسدنا كل ما كان جميلاً. المدينة باتت أشبه بمدينة أشباح». وفي الحديث عن منطقة الـ«كوستا برافا» التي باتت مكباً للنفايات بعدما كانت شبيهة بالمنطقة الساحلية الخلابة التي تحمل الاسم نفسه في إسبانيا، تروي عقل أن العنوان تسبب في بعض الالتباس في الخارج، إذ ظنّ معظم المشاهدين أن الفيلم يحدث بين إسبانيا ولبنان، فاضطرت إلى أن تشرح معنى العنوان الساخر. يروي الفيلم قصة عائلة بدري التي تعيش منذ سنوات في منزلها الجبلي بعيداً عن تلوّث المدينة وضجتها. ولكن هذه الحياة الهادئة سرعان ما ستتحول إلى كابوس عندما تقرر الحكومة بناء مكبّ بالقرب من أرضها. تبدأ الصراعات الداخلية لكل من الشخصيات بالظهور، وسينطلق الفيلم من مشكلة عائلة وأفرادها إلى تساؤل أكبر عن المجتمع كله. تعترف أنها حرّة، لكنها في الواقع قلقة جداً. وقرارها باكتشاف بيروت من دون أن يطلب منها أحد ذلك فيه قوة. أردت أن أدخل في رأس كل من الشخصيات وأصوّر ما الذي يدور فيه. الماضي بالنسبة إلى الأم والتمني بالنسبة إلى الأب، وكيفية إنقاذ العائلة للفتاة الصغيرة وأخيراً أول المشاعر الجنسية لدى المراهقة». ومن أجل التوصل إلى عمل مقنع من ناحية الأداء، كان على المخرجة أن تجد ممثلين لبسوا ملائمين للدور فحسب، بل أيضاً متجانسين ومتشابهين. شخصية ريم يمثّلها توأمان جيانا وسيانا رستم، وهو أول دور لهما. «دور الأب وليد كتبته في الأصل لصالح بكري. أما نادين (لبكي)، فكنت أحب تمثيلها ولكنني لم أكن متأكدة إن كانت ملائمة لدور ثريا وهي أيضاً لم تكن تعرف. ولكن بعدما جلسنا معاً وتحدثنا لثلاث ساعات، شعرنا بالرغبة في العمل معاً وإخبار هذه القصص. وكانت ترغب في فعل شيء مختلف عن دورها مخرجة. فرحت جداً أيضاً بالعمل مع ناديا شربل الممثلة الآتية من التلفزيون. العائلة مكوّنة من ممثلين محترفين وغير محترفين كالجدة».

في تناقض واضح مع موضوعه، يلتقط الفيلم جمال الطبيعة ويصوّرها بطريقة شاعرية، حتى في بعض مشاهد تكدّس النفايات وتطايرها. تعود بنا عقل إلى طفولتها حين كانت تقضي الكثير من الوقت أمام النافذة تحلم: «اكتشفت العالم من خلال السينما والنافذة. وكنت أنظر عبرها وأشعر أنها تفتح على العالم. والسينما كانت طريقة لاكتشاف العالم وبلدان أخرى، وحياة فتاة من عمري تعيش في بلد آخر. كنت أنجز أفلاماً لأصدقائي ومسرحيات في الحديقة. وبدأ خيالي يتطوّر هكذا، وكنت أحلم وأنا مستيقظة. فرغبت في وضع هذا كله في فيلم ودخول ذوات الشخصيات التي تعيش أحداثه».

«كوستا برافا» في الصالات اللبنانية ابتداء من الخميس

أزمة النفايات بيئية، لكنها أيضاً تعكس وضع البلد ومشاكله على أصعدة عدة (منيه عقل)

كله مشهد مليء بالمراجع التاريخية والرموز والإيحاءات

في الصالات

Nope ملحمة ضخمة متعدّدة الطبقات

جسم غريب نوّم جوردن بيلي!

شفيق طبارة

لم يبستغرق جوردن بيلي وقتاً طويلاً ليثبت نفسه في المشهد السينمائي العالمي. منذ ظهوره للمرة الأولى مخرجاً، عام 2017، وضع السينمائي الأميركي أسساً لأفلام الرعب الخاصة به. إنه الطريق السينمائي الذي حدّده ليمزج فيه أفكاراً مثل العنصرية وتهميش الطبقات الفقيرة والنقد الاجتماعي، ضمن قصص مرعبة تحدث في وضح النهار وفي بيئات عادية تماماً. في باكورته «اخرج» (2017)، أحد أكثر الأفلام المفاجئة التي قُدّمت في السنوات الأخيرة، عزّزت الطريقة التي قدّم بها العنصرية الأميركية ضد أصحاب البشرة السوداء في قالب كوميدي مرعب، من مكانته بصفته مخرجاً واعداً، وناقداً اجتماعياً ناقماً على النظام في أميركا. أكمل بيلي ما بدأه في فيلمه الثاني «نحن» (2019) الذي لم يكن بمستوى التوقعات ولا بمستوى فيلمه الأول، لكنه لم يبتعد كثيراً عن الأصالة السردية التي يتمتّع بها.

عاد بيلي هذه السنة بفيلم جديد هو Nope الذي يمكن اعتباره الأكبر في مسيرته، ليس من حيث حجم الإنتاج فقط (وصلت ميزانية الفيلم إلى 68 مليون دولار، بينما بلغت ميزانية Us حوالي 20 مليون دولار، وGet Out حوالي 4,5 ملايين دولار فقط) بل لأنه أيضاً قدّم ملحمة كبيرة وغنية متعددة الطبقات. سينما تزور أنواعاً عديدة مثل الويسترن والرعب والخيال العلمي والدراما العائلية. فيلم يستحق المشاهدة على أكبر شاشة وأفضل نظام صوتي ممكنين، على الرغم من التعثر السردي في الجزء الأول وواقع أنّ أكثرية الأفكار المقدّمة في الفيلم لم تتوافق بشكل جيد مع بعضها.

تقع قصة Nope في سياق التشكيك المستمر بأخلاقيات المهنة السينمائية وهوس الصورة السائد في عالم الترفيه. يبدأ الفيلم بالشقيقين أو جيه (دامبال كالويا) وأيميرالد (كيكي بالمر) حفيدي الفارس الأسود المنسي الذي ظهر في أول تسلسل للصور المتحركة (فيلم «حركة الحصان»/ 1878 - ثلاث ثوان). بعد موت والدهما، يكافحان للحفاظ على الأعمال العائلية في تربية الخيول وتدريبها من أجل إنتاجات هوليوود. لكنّ تطور هذه الصناعة والاستخدام المتزايد للتأثيرات البصرية، جعلا مهنتهما قديمة. بعد غياب والدهما، وبيع الابن بعض الخيول والتفكير في بيع المزرعة بكاملها، يحدث شيء غريب. يكتشفان أنّ مزرعتهما المنطقة التي يعيشان فيها، تحوم فوقهما «صحون طائرة» أو «مخلوقات فضائية» تتغذى على أكل الخيول والبشر. يشار إلى أفراد العائلة على أنهم «ملوك هوليوود» أحفاد أول رجل ظهر في صورة متحركة، لكن لأنّ تجربة فيلم «حركة الحصان» لم تكن إنجازاً تم تحقيقه من منطلق الالتزام بالتطور الفني، ولكن لأن ليلاند ستانفورد، الرجل الأبيض الغني أراد من الفيلم فقط التحقق مما إذا كانت أقدام الخيول في لحظة معيّنة عند الجري تكون كلها في الهواء. وبالطريقة البراغماتية نفسها، أراد بيلي من خلال أيميرالد مواجهة الجسم الغريب من خلال تصويره على شريط فيديو أو صورة من أجل إيجاد طريقة لتصبح مشهورة ووضع أعمالهم من جديد على الخريطة.

يغرقنا بيلي في عالم خارق للطبيعة، فيلم يسلّي وفي بعض الأحيان يرعب ويسحر. مرة أخرى، استخدم الاقتباس الديني، وبدأ فيلمه بجملة «أقذف بارجاس، واطرحك، وأشمت بك كل من يراك» (ناحوم 3:6)، تقدم هذه الآية بداية لحبكة موازية تثبت تركيزها على فكرة الأشياء التي تسقط على الشخصيات من السماء طوال مدة الفيلم. الطريقة التي يقاتلون فيها المخلوقات الغريبة مسلّية، ولا سيما الطريقة التي يكشف فيها بيلي المزيد والمزيد عنه وعن طريقته التي ينمّي بها مغاماراته وغرائبه، والتي تُعد مشهداً بصرياً كبيراً. كل مشهد مليء بالمراجع التاريخية والرمزية والإيحاءات التي تؤثر على Nope بشكل عام، ما يجعل القصة مسلية للغاية. التعليقات حول قيود التصوير الفوتوغرافي والهوس بالصورة، تجعلنا نتساءل عمّ يهمّ أكثر: ما تمّ تصويره أو ما حدث من أجل تحقيق هذه الصورة؟ يصبح هذا أكثر وضوحاً مع شخصية أنتليز (مايكل وينكوت) صانع الأفلام الأسطوري الذي يريد المساعدة في القبض على المخلوقات والتقاط صورها. إنه موجود ليمثل أفضل وأسوأ ما في هوليوود: ذلك الإبداع وذلك الشغف بالفن يأخذانه إلى أبعد الحدود من أجل الحصول على «اللقطة المستحيلة».

يصنع بيلي أفلاماً عن الشخصيات السوداء التي تبني وتدافع عن هويتها في ظل أقسى الظروف، وتحدد البيئة طريقة تفاعلها مع محيطها. في الفيلم، هذه المخلوقات هي في المقام الأول مصدر محتمل للمال وتطوير الذات قبل أن تكون مصدراً للموت. يُظهر جوردان بيلي أنه أحد المخرجين القلّة الذين يتمتّعون بالقوة الكافية لتصوير ما يريد وكيفما يريد، حتى مع المخاطرة بإحباط توقعات شريحة كبيرة معيّنة من جمهوره ومدراء شركات الإنتاج. هو يرحّب بهذه الحرية مع جرعات من النزوة والتعسف بكل ثقة بالنفس وتلك القدرة على الاستفزاز. هذه الحرية اللامحدودة ـ التي تأتي بعد نجاح كبير ـ ليست جيدة للعديد من صانعي الأفلام، وللأسف بيلي ليس استثناء. لم يقلق بيلي كثيراً بشأن تنظيم فيلمه وعناصره الغامضة، ولعب على حبل التوقعات والأحداث الواضحة. في Nope لحظات ملهمة نجح فيها الفيلم بأن يكون مرعباً بصرياً وسمعياً ولكنّ هناك نقص في الطاقة وفي الإيقاع وكيفية تنفيذ اتجاه هذه الأفكار. أخذ الفيلم وقتاً طويلاً ليصل إلى ذروته، وأصبح فاتراً. رسم بيلي كل شيء بنغمة سردية وأرغم فيلمه على إخفاء ما هو واضح من أجل تقديم ملحمة بصرية تفتقد للجوهر. وهنا ندرك أنّه كان هناك إهمال معين في الكثير من الجوانب مثل الشمبانزي القاتل الذي افتتح الفيلم، والطاقات الكونية التي لا يمكن تفسيرها في بعض الأحيان التي تنتهي بأن تكون باهتة جداً.

على الرغم من إيجابيات الفيلم، لم يكن Nope قادراً على إحداث تأثير مغادرة السينما والنظر إلى السماء في حالة رعب. لكنه تجربة سينمائية ممتعة للمهتمين، إذ تعدّ إلى جانب الرعب، تكريماً للمخرج ستيفن سبيلبيرغ وفيلمه «لقاءات قريبة من النوع الثالث» (1977). يمكن أن يكون الفيلم بريئاً ومضحكاً ومرعباً وممتعاً، ولكن جوردن بيلي يمكنه فعل المزيد. لربما أراد أن يقول المزيد عن وحشية الأعمال الاستعراضية وجشع الترفيه وهوسنا بالصورة، لكن يبدو أنّه ضلّ طريقه في المنتصف، ربما قام «الجسم الغريب» بتنويمه مغناطيسياً. نأمل أن يتحدى بيلي نفسه أكثر قريباً.

Nope في الصالات

يمزج Nope بين الويسترن والرعب والخيال العلمي والدراما العائلية

اشتهر المخرج الأميركي بمقاربة قضايا مثل العنصرية وتهميش الطبقات الفقيرة

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 29 آب 2022 العدد 4712

صورة وخبر

دفع مُشارك في مزاد اقامته «دار سيلفرستون» البريطانية خلال عطلة نهاية الاسبوع 869 الف دولار أميركي لشراء سيارة شخصية كانت لأميرة ويلز الراحلة الليدي ديانا، قبل الذكرى الخامسة والعشرين لرحيلها التي تصادف بعد غدٍ الاربعاء. بعد منافسة حادة بين مزايدين من دبي والولايات المتحدة، ستبقى هذه السيارة وهي من طراز «فورد إكورت آر إس توربو» من إنتاج عام 1985 في بريطانيا نظراً إلى أنّ الفائز بها الذي لم يُكشف بعد عن هويته من سكان منطقة مانشستر. وأوضحت «سيلفرستون» أنّ ديانا كانت تقود هذه السيارة بنفسها للتجوّل في لندن، ولو أن عنصر أمن كان يرافقها. واستخدمت «ليدي دي» المركبة من عام 1985 إلى عام 1988، وهي اليوم في حالة ممتازة ولا تتجاوز المسافة التي قطعتها 40 الف كيلومتر. ولهذه السيارة تاريخ حافل وتتميز بلونها الاسود. وقد انتقلت ملكيتها إلى عدد من الاشخاص قبل تجديدها بالكامل للبيع.

على بالي

أسعد أبو خليك

إسرائيل قلقة من هذا التدفّق للمساعدات الغربيّة على أوكرانيا. هذا سبب إضافي لخوف إسرائيل من أيّ حرب مقبلة، ضد إيران أو ضد حزب الله (أي ضد لبنان ـ إسرائيل تشنّ حروبها على المدنيّين). الدول الغربية تلقي بسلاحها الثقيل في أتون الحرب الأوكرانيّة. الحكومة الأميركيّة أوقفت شحن الصواريخ المتطوّرة «هيمارز» وذلك لأنّ المخزون الأميركي بات ينفد وهذا يؤثّر على الجهوزيّة العسكريّة. وفرنسا في وضع مشابه إذ شحنت مدفعية قيصر، ما شكّل خطراً مماثلاً على جهوزيّة القوّات الفرنسيّة لأنّ إنتاج المدفعيّة بطيء. ما نراه من إقدام وحماس في الإغداق على أوكرانيا بالمدفعيّة لم يسبق له مثيل، ولا حتى من قبل الغرب في التعاطي مع إسرائيل بعد الحرب العالميّة الثانيّة. إسرائيل لا يمكن أن تكون مرتاحة لما يجري في أوروبا وحول الصين. العالم الغربي بات منشغلاً بما هو أهم بكثير من إسرائيل. إسرائيل استفادت عندما كانت تصوِّر نفسها كالحمل الوديع المستضعف في غابة من الذئاب. أسطورة ضعف إسرائيل تبخّرت وصورة إسرائيل الليبراليّة الظريفة تبخّرت هي الأخرى بعدما باتت تظهر على حقيقتها: دولة عنصريّة مرتبطة بمشروع يميني قديم وعريق. أميركا قدّمت لأوكرانيا في أشهر ما تناله إسرائيل في عشر سنوات. هنا مكمن القلق الحقيقي. ليس من مُبرّر بعد لدعم إسرائيل بحجم الدعم الذي ستناله أوكرانيا وتايوان. عدوًّا أوكرانيا وتايوان هما خصمان يهدّدان السيطرة الأميركيّة العالميّة. لا يمكن أن تكون هناك فكرة أنّ أعداء إسرائيل: (ولو إيران ولو حزب الله) يشكلون خطراً على الهيمنة الأميركيّة العالميّة. كان أعداء إسرائيل في زمن غابر جزءاً من منظومة المعسكر الاشتراكي. الآن، إسرائيل متحالفة مع أدوات أميركا من طغاة العرب. لو شنّت إسرائيل حرباً اليوم ستكون بحاجة إلى جسر جوّي غير متوافر: هناك موازنة بين حاجات أوكرانيا وتايوان وحاجة إسرائيل الأقل الأهميّة. وفود الكونغرس في كييف وتايوان مؤشّر إلى ما سيكون عليه الاهتمام الأميركي في السنوات المقبلة، وبرضى الحزبَيْن. ليس أمام إسرائيل إلا التهويل والتخويف ورفع الصوت فيما نعلم اليوم أنّها تخشى أن يسقط الجليل من يدها.

المفكرة

بيروت والقدس وطهران... بين الألم والأمل

■ ضمن فعاليات «مهرجان بيروت للصورة» الذي سينطلق في الأوّل من أيلول (سبتمبر) المقبل، سيُفتتح مساء الجمعة المقبل معرض للصور الفوتوغرافية بعنوان «طهران، القدس، بيروت ـ رحلة ألفرد» للمصور الإيراني ـ الفرنسي ألفرد يعقوب زاده (1958 ـ الصورة) في مبنى «جريدة السفير» (الحمرا)، حيث يستمر المعرض لغاية 18 أيلول. يضم الحدث صور رحلة طويلة تُبرز آلام وآمال ثلاث دول مشرقية وشعوبها، منذ ثمانينيات القرن الماضي.

افتتاح معرض «طهران، القدس، بيروت ـ رحلة ألفرد»: الجمعة 2 أيلول ـ س: 18:00 ـ «جريدة السفير» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 71/236627

آنيا سليمان... فنّ الـ «أرضنة»

■ يواصل معرض الفنانة المصرية ـ البولندية ـ الأميركية آنيا سليمان «أرضنة» (Terraform) استقبال الزوار في «غاليري صفير ـ زملر» (الكرنتينا) لغاية 7 كانون الثاني (يناير) المقبل. تنتج سليمان رسومات ولوحات كبيرة الحجم انطلاقاً من تصويرات رقمية وموادّ أرشيفية، بالإضافة إلى نصوص وفنون أداء وتجهيزات. تتمحور أعمال المعرض حول مفهوم «الأرضنة»، أي توليد وإعادة الإنتاج الصناعي لكوكب الأرض. تتوغل أعمال آنيا، وفق البيان التعريفي الخاص بالحدث، في «عوالم الصلات المتعددة الطبقات، كما في التقاطعات والاندماجات الكامنة بين التكنولوجيا والطبيعة والبشر». غالباً ما تنجز آنيا سليمان أعمالاً كبيرة الحجم على الورق، ولكن بعد قضائها شهراً في بيروت، أنتجت، وللمرة الأولى، أعمالاً على القماش، مستخدمةً رذاذ الطلاء ونباتات طبيعية واصطناعية، بالإضافة إلى قطع تعود لآلات قديمة وماكينات عتيقة ومفكّكة «لتخلق تشكيلات عضوية وزخرفات شاعرية تارة، وخطوطاً عفوية تلقائية تارة أخرى». «أرضنة» عمل فنيّ مكوّن

من أربعة ألواح تمثّل غابة مطيرة وتحوّل شاشة الكمبيوتر إلى تجربة غامرة، تدفع المشاهد إلى البحث عن الشجرة والأوراق أو النمر المتواري خلف المنظر الطبيعي. تمثّل النباتات الاصطناعية «الهوس والإفراط اللاعقلاني في الإنتاج الذي يدمر كوكب الأرض بينما يعكس توق البشر إلى الطبيعة حتى في أكثر مظاهرها انعزالاً ووحشة». يضم المعرض أيضاً رسومات عن السُّهاد وأوراق نقدية ومجرّات متفجرة تعرضها الفنانة مرفقة بمجموعة من البراميل جمعتها من منطقة الكرنتينا المحيطة بالغاليري وأعادت تدويرها.

معرض Terraform: مستمر حتى 7 كانون الثاني 2023 ـ من الإثنين إلى السبت ـ س: 10:00 حتى س: 18:00. «غاليري صفير ـ زملر» (الكرنتينا ـ بيروت). للاستعلام: 01/566550

طرابلس على موعد مع الموسيقى

■ يُطلق المركز الثقافي «رمّان»، بالتعاون مع «بيروت آند بيوند»، النسخة التجريبية من «مهرجان معرض للموسيقى» الذي سيقام يوم السبت المقبل في «معرض رشيد كرامي الدولي» في طرابلس التي اختيرت عاصمة للثقافة العربية لعام 2024. يهدف الحدث المستقلّ إلى «عرض

المواهب الموسيقية المحلية، واستضافة فنانين عالميين، وخلق منصة تجمع الفاعلين الثقافيين في المجتمع المدني بهدف تبادل المعرفة وإطلاق الخيال واكتشاف مدينة طرابلس وكنوزها الثقافية». تشارك في المهرجان فرقة The Blue Pulpit اللبنانية التي ستقدّم مزيجاً من موسيقى الروك والبلوز في الافتتاح. ثم يعزف الموسيقيان الفرنسيان روبن أنطون وبنجامان غارسون موسيقى الجاز ويقدّمان للجمهور نتاج مشروعهما ضمن الإقامة الفنية في «فيلا القمر». أما فرقة «مونتي كارلو» التي تضم موسيقيين ومغنين لبنانيين وسوريين وفلسطينيين، فستقدّم باقة منوّعة من الأغنيات ذات الطابع الشعبي والتراثي من العالم العربي. وأخيراً، محطة مع «طَرَبيت» (الصورة) التي تستوحي أعمالها من الموسيقى الشرقية الكلاسيكية، معتمدةً بشكل كبير على المقامات العربية وإيقاعاتها.

«مهرجان معرض للموسيقى»: السبت 3 أيلول ـ س: 16:00 ـ معرض رشيد كرامي الدولي (طرابلس ـ شمال لبنان). للاستعلام: 76/909682

شعر ومسرح عـ «سطوح الوصل»

■ ضمن فعاليات «مهرجان سطوح الوصل»، تضرب الكاتبة وراقصة الباليه أمنية نجم (الصورة) موعداً مع الجمهور، إذ ستلقي قصائد من ديوان «يوميات امرأة لا مبالية» (1968) للشاعر السوري الراحل نزار قباني في «استديو لبن» (زيكو هاوس). يتمحور العرض حول إحياء فكرة الشعر وجماله، خاصة قصائد قبّاني «الذي يتناول نضال المرأة وكفاحها المستمر ضد النظام الأبوي والتقاليد، حيث سعى في الديوان المذكور إلى تخليص جسدها من المزايدات الأخلاقية والعنتريات...»، على حدّ تعبير المنظّمين. كذلك، تُقدّم الكاتبة ميريام عزيز قراءة لقصص نساء متقاطعة، وستحتفي بتنوعهن وخبراتهن وقوتهن ومقاومتهن. القصص عبارة عن مجموعة من التجارب الشخصية حول الحياة في مجتمع أبوي، جمعتها عزيز وحوّلتها إلى نص مسرحي.

إلقاء شعر وقراءة نص مسرحي: اليوم الإثنين ـ س: 17:00 ـ «استديو لبن» (زيكو هاوس ـ سبيرز/ بيروت). للاستعلام: 70/445806

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 29 آب 2022 العدد 206
Lundi 29 Août 2022 no206

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ماهر سلامة
«الدولار الجمركيّ» فرصة لإعادة توزيع الثروة

03
نور خليك رزق
حتى لا تبقى الثروة بيد الأقلية

04
أمين صالح
تمويل الموازنة بالتضخّم

07-06
علي عوّاد
اضطرابات الرأسمالية

08
زياد حافظ
قدر الحضارة والخيارات المتاحة

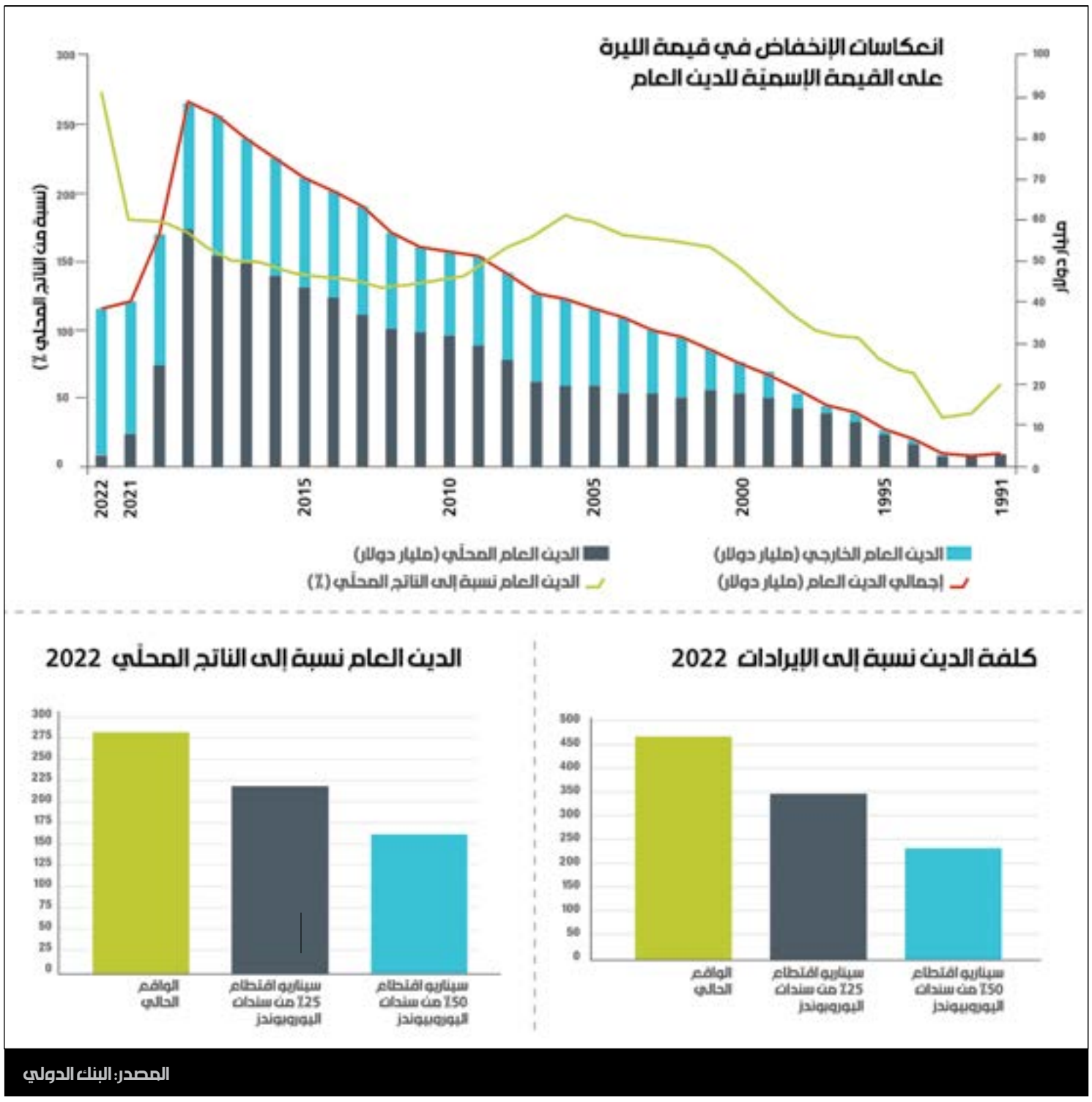

المصدر: البنك الدولي

إدارة الأزمة... تدميرية وعبثية

وفق تقديرات البنك الدولي، فإن الناتج المحلي الإجمالي في لبنان انكمش إلى 14 مليار دولار. لا ينظر الكثيرون إلى هذا الرقم بوصفه يعكس القعر الذي بلغه المجتمع والاقتصاد اللبناني بفعل المسار الذي اتبعته السلطة اللبنانية في إدارة الأزمة من خلال التضخّم المتعمّد، بل ربما لم يعره الكثيرون أي أهمية. وباستثناء ما قاله السفير الفرنسي بيار دوكان لرئيس الجمهورية ميشال عون أثناء اجتماعهما الأخير، عن ضرورة إنجاز الاتفاق مع صندوق النقد الدولي قبل انتخابات رئاسة الجمهورية بالاستناد إلى مجموعة أسباب؛ من أبرزها أن الناتج تقلص إلى هذه الحدود الضيّقة جداً، فلم نشهد أي تعليق فعلي رسمي أو شبه رسمي على المراجعة التي قام بها البنك الدولي للمالية العامة في لبنان خلال فترة الجمهورية الثانية بعنوان: «بونزي مالي؟».

في الواقع، يقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي سيخسر في نهاية 2022 نحو 75%، أو ما قيمته 41 مليار دولار من القيمة التي كان عليها في عام 2018. وفي السياق نفسه، تقلّصت حصّة كل لبناني من الناتج إلى 2300 دولار سنوياً مقارنة مع 9 آلاف دولار في 2018. وهذه الخسارة هي عبارة عن نتيجة مباشرة لمسار إدارة الأزمة القائم على تمويل العجوزات الضخمة المتراكمة في ميزان المدفوعات من خلال تعدّدية أسعار الصرف، والتضخم المتواصل والكبير لكل الأسعار. ولهذا الأمر نتائج مباشرة متّصلة بمعدلات الفقر وتعمّقه وتعدّد أبعاده وبمؤشرات الحرمان كافة، وهي ليست مؤشرات مرتبطة فقط بأوضاع ظرفية، وإنما ستكون تبعاتها عميقة ويصعب التخلّص منها أو تعديلها من دون استثمارات ضخمة في الموارد البشرية والخبرات من خلال تصحيح كبير في معدلات الأجور، وفي الاستثمار في البنية التحتية.

هنا يصبح السؤال المطروح: كيف نفعل ذلك؟ المشكلة في الجواب هي أنه لا يمكن فعل أي من ذلك من دون إنهاء مسألة توزيع الخسائر التي تتطلب موازين قوّة جديدة تكون فيها مصالح المجتمع واستمراريته وإنتاجيته أولوية على المصالح التي كانت سائدة في الجمهورية الثانية وربما قبلها أيضاً. وحتى مع الموازين الجديدة، فإن الحسابات لا تتوافق مع القدرات الفعلية. فالبنك الدولي رسم عدداً من السيناريوات في سياق مسألة توزيع الخسائر؛ من ضمنها إعادة هيكلة الدين العام. وتبيّن أنه مهما جرى زيادة الهيركات على سندات اليوروبوندز، وسواء جرت مراعاة المصارف وميزانياتها أو لم يتم الأمر ضمن هذه الصيغة، فإنه يصعب بلوغ نسبة مقبولة من الهيركات تضمن بلوغ المستويات الآمنة في عملية إعادة الهيكلة والأهداف المتوخاة منها. والمستوى المقبول في إطار ما يسمّى «استدامة الدين»، هو أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون 100%. بمعنى أوضح، يصعب التوصّل إلى إبقاء الدين العام في لبنان أقلّ من الناتج المحلي الإجمالي ضمن فترة متوسطة المدى.

عملياً، يقول البنك الدولي إنه لا يمكن خدمة الدين العام بقيمته الاسمية الكاملة، إذ إن مدفوعات الفائدة ستكون باهظة، وهذا سيناريو مستبعد لأنه غير مستدام. أما إذا أخذ في الحسبان أن هناك سيناريوين متاحين «سيناريو جيّد» و«سيناريو سيئ» للبنان في مفاوضاته حول إعادة هيكلة سندات اليوروبوندز، فإن هيركات بنسبة 50% يمثّل «الجيّد»، وهيركات بنسبة 25% يمثّل «السيئ». اختيار الاستدامة يقتضي دراسة نتائج السيناريوين انطلاقاً من مؤشرين للديون: (1) نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي القدرة على تحمّل الديون على المدى المتوسط، و(2) كلفة الفائدة على الإيرادات الحكومية والتي تمثّل الحيّز المالي المتاح للحكومة لإعادة توجيه الموارد الشحيحة نحو قطاعات الاقتصاد الأكثر إنتاجية.

في السيناريو الجيّد، ينخفض معدّل الدين للناتج المحلّي بنسبة 116%، إنما حتى هذا الانخفاض الكبير لا يكفي لاستدامة الدين. إذ تبقى نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي 159%. في المقابل، تنخفض كلفة خدمة الدين إلى إيرادات الدولة بنسبة 220%، لكنها تبقى مرتفعة كثيراً عند 232% من الإيرادات.

يستنتج من ذلك أنه إذا بقيت معدّلات الفائدة مرتفعة، وهو أمر يتعلّق بارتفاع مخاطر البلد، وإذا بقيت مسارب الهدر المالي موجودة في الدولة، فستعود هذه المعدلات إلى الارتفاع بسرعة. وحتى مع خفض معدلات الفائدة بنقطتين مئويتين، وشطب كل سندات اليوروبوندز (سندات دولار) وسندات الخزينة (سندات ليرة) التي يحملها مصرف لبنان، وهيركات على الباقي بنسبة 50%، وحتى لو جرت مراعاة ميزانيات المصارف في إطار الهيركات، فإن «أياً من هذه الإجراءات سيؤدي إلى خفض مستوى الدين العام إلى ما دون 100%». لذا، فإن الإجراءات هذه غير كافية، «والنموّ الاقتصادي يبقى أساسياً».

كلام البنك الدولي لا يلغي ضرورة اللجوء إلى إجراءات من نوع الهيركات، وشطب ديون الأسر، وفرض ضريبة على الثروة، وتصحيح النظام الضريبي بكامله، إنما يشير إلى أن المسار الحالي لتوزيع الخسائر هو مسار تدميري وعبثي لا يمكن أن يحصل في ظلّه نموّ اقتصادي بدليل الخسارة التي تكبّدها الناتج لغاية اليوم، بينما لبنان يحتاج بشدّة إلى هذا النموّ فوق كل هذه الإجراءات حتى يؤمّن استدامة الدين ويتاح له الانطلاق من قعر الأزمة صعوداً.

مقال

«الدولار الجمركيّ» فرصة لإعادة توزيع الثروة

أصل فكرة «الدولار الجمركي» يكمن في أنه أداة ضريبية يمكن استعمالها ضمن هدف إعادة توزيع الثروة، بدلاً من النقاش القائم حالياً الذي لا يرى في هذه الأداة سوى «تحريك» محاسبي لأدوات مدرّة للإيرادات لتمويل الإنفاق الإضافي للخزينة. استعمالها بهذا الشكل، يعني تحويلها إلى ضريبة قاسية على كل المقيمين في لبنان، فضلاً عن أنه يسهم في زيادة تشوّهات المجتمع والاقتصاد

ماهر سلامة

لا يمكن التعامل مع ملف «الدولار الجمركي» بشكل منفرد عن سياسات المالية العامة التي لم تكن موجودة في لبنان خلال العقود الأخيرة. فلهذا الملفّ انعكاسات اقتصادية واجتماعية لا تقتصر فقط على إيرادات المالية العامة، إذ إن رفع قيمة «الدولار الجمركي» هو بمثابة ضريبة جديدة، أو بشكل أدق، هو استعادة لضريبة قديمة فقدت قيمتها مع انهيار سعر الصرف. وبالتالي لا يمكن التعامل معه بمعزل عن نتائج الأدوات الضريبية وأثرها في الاقتصاد وفي الحسابات المالية الخارجية للبلد. وهذا الأمر يعني، أنه لا يمكن استعمال أداة كهذه، إلّا ضمن رؤية ماليّة موسّعة تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة أسباب الأزمة الحاليّة، وإن كانت المعالجات تتطلب أدوات أخرى في سياق أصل نشوء الأزمة المصرفية - النقدية - الاقتصادية.

إعادة توزيع الثروة

إذاً، لماذا الضريبة ضرورية لإعادة توزيع الثروة؟ يتم الأمر من خلال السياسات المالية التي تُعدّ إحدى صلاحيات الدولة للتدخّل في المسار الاقتصادي، وإن بشكل غير مباشر. أحد المنظّرين لهذا الأمر هو الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، الذي ساهمت أفكاره في ثلاثينيات القرن الماضي في خروج العالم الغربي، ولا سيما أميركا في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت، من «الكساد الكبير» عبر بناء دولة «الرعاية الاجتماعية». وهو يرى أن الضريبة تلعب دوراً مهمّاً كأداة بيد الحكومات ضمن هدف إعادة توزيع الثروة. ويمكن تفسير كلام كينز بشكل واضح من خلال اللجوء إلى الضرائب التصاعدية التي تستهدف أصحاب الثروات الكبيرة، إذ إنها تحقق إيرادات كبيرة تعيد الدولة توزيعها على باقي فئات المجتمع بأشكال مختلفة منها الاستثمارات في البنى التحتية والإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم والنقل المشترك والإعانات المادية المباشرة. كل هذه الأمور تدخل ضمن إطار إعادة توزيع الثروة، لكن الأساس هو قيام الدولة باستخدام الضريبة لتوفير الموارد اللازمة لهذه الخدمات.

وفي كتابه «النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال»، يتحدث كينز عن التوزيع غير العادل للثروة والدخل، ويقرّ بأن أضرار ظاهرة اللامساواة كبيرة، إلا أنه «يبرّر» وجودها ويربطه بأسباب سيكولوجية واجتماعية مثل الحاجة إلى وجود دافع «كسب المال» لتأمين الأنشطة البشرية الأساسيّة للمجتمع، ما يخلق فرصة لتوزيع الثروة ولو بشكل غير عادل. أما سيكولوجياً، فبحسب كينز، هناك دافع لإزاحة الإنسان عن ميوله الخطيرة التي تتمثّل بـ«القسوة والسعي المتهور للحصول على السلطة، وأشكال أخرى من التعظيم الذاتي»، وذلك من خلال السيطرة على هذه الميول عبر السماح للأفراد بكسب المال وتجميع الثروات الخاصّة، واللجوء الى هذا الدافع يخلق فرصاً للتوزيع المتفاوت للثروة. إشباع الحاجات السيوكولوجية والاجتماعية، برأي كينز، يُعدّ ضرورة تنتج تفاوتاً في توزّع الثروة والدخل، إلا أنها «مبرّرة» إلى درجة ما. ويرى كينز، أن العيوب البارزة في المجتمع الاقتصادي تتمثّل في إخفاقه في توفير العمالة الكاملة، وفي توزيعه التعسّفي وغير المنصف للثروة والدخل.

إذاً، دور الدولة هو السيطرة على التفاوت غير العادل وإعادة توزيع الثروة من خلال الضريبة.

أداة في السياق الرأسمالي

في هذا السياق الرأسمالي، الذي يُعتبر لبنان جزءاً منه، يمكن التعامل مع «الدولار الجمركي» بشكل مختلف عمّا هو مطروح حالياً. فباعتباره ضريبة، يمكن رؤيته على أنه فرصة لإعادة توزيع أكثر عدلاً للثروة. فالرسم الجمركي، هو أداة الدولة للتحكّم، ولو بشكل غير مباشر، في كل ما يدخل إلى البلد من سلع، ومن خلاله يمكن فرض ضريبة على سلع مختارة ومحدّدة، لعدّة أهداف. وقد ترمي هذه الأهداف إلى حماية السلع المنتجة محلياً، أو التحكّم في حركة

> **باعتباره ضريبة يمكن رؤية الدولار الجمركي على انه فرصة لإعادة توزيع اكثر عدلاً للثروة**

الاستهلاك المحليّة، أو إعادة توزيع الثروة.

من أبرز الأمثلة على ذلك هو استيراد السيارات. فالسيارات، استنزفت كمية كبيرة من الدولارات التي يحتاج إليها لبنان للصمود في وجه الأزمة. فقد استورد لبنان في خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أي خلال الأزمة، سيارات بقيمة 1,84 مليار دولار، بينما كان يمكن إعادة توجيه بعض هذه الأموال من أجل تغطية حاجات اقتصادية واجتماعية أكثر إلحاحاً من استيراد السيارات. فضلاً عن أنه مع ازدياد معدلات الفقر في لبنان وبات أكثر من نصف اللبنانيين مصنّفين «محرومين» صار صعباً على الغالبية امتلاك سيارة والإنفاق عليها. فالسيارة تتطلب صيانة وتشغيلاً. والتشغيل بدوره يستهلك دولارات إضافية يدفعها لبنان لاستيراد البنزين. لذا، فإن زيادة الدولار الجمركي على استيراد السيارات تُعدّ أمراً منطقياً في سياق إعادة توزيع الثروات. فمع فرض رسم جمركي على سعر صرف 20 ألف ليرة للدولار الواحد، على سبيل المثال، ستبلغ إيرادات الدولة 156 مليون ليرة عن كل سيارة، ما يمثّل زيادة في إيرادات الدولة يمكن إعادة توزيعها بشكل عادل. وهذا الأمر يمكن تطبيقه على الكثير من الواردات ذات الأسعار الغالية، التي لا يزال لبنان، وهو في خضم أكبر أزمة نقدية-مالية في التاريخ، يستورد منها بشراهة. غير أن هدف إعادة توزيع الثروة يتطلب أن يتم الإمساك بطرفي اللعبة، أي بالواردات وبالنفقات أيضاً. وبالتالي فإن رفع الدولار الجمركي هو مجرّد أداة لا تكتمل في سياق إعادة توزيع الثروة إلا من خلال توجيه النفقات بالشكل المناسب.

ويمكن استخدام الدولار الجمركي للتحكّم بحركة الحسابات الخارجيّة للبنان، مثل ميزان المدفوعات الذي يتضمّن الحساب الجاري. فمع رفع الدولار الجمركي، على سلع مختارة، تستطيع الدولة التحكّم باستيراد السلع، ولا سيّما غير الضروريّة منها، أو التي يُصنع منها محلياً (وهذا يتطلب أيضاً فرض ضريبة على التصدير أو حظر التصدير تماشياً مع الحاجات الاستهلاكية المحلية)، أو الكماليات التي يستهلكها الأثرياء بهدف تقليص عجز ميزان المدفوعات النابع بشكل أساسي من العجز في الميزان التجاري. وبالتالي تخفيف الضغط عن سعر الدولار في السوق، ما يساهم في تحسين القدرة الشرائيّة للاقتصاد بأكمله. وهذا أمر يندرج أيضاً تحت عنوان إعادة توزيع الثروة.

لكن ما يحصل حالياً هو أمر مختلف تماماً. فحتى شهر تموز الماضي، استورد لبنان نحو 49 ألفاً و700 سيارة خاصّة، بمعدّل سعر وسطي: 15600 دولار للسيارة الواحدة. مع افتراض أن معدّل الرسم الجمركي على كل سيارة هو 50% (طريقة الاحتساب الحقيقيّة هي أكثر تعقيداً) على سعر صرف 1507,5 ليرات للدولار، فإن المستورد يدفع 11 مليوناً و700 ألف ليرة رسماً جمركياً على كل سيارة. للمقارنة، في الواقع الراهن يبلغ سعر السيارة على أساس دولار السوق (34 ألف ليرة) 530 مليون ليرة، أي أن المستورد يدفع فقط 2,2% كرسم جمركي.

السلوك الاقتصادي

أظهرت طريقة طرح الدولار الجمركي على العلن، أن تعاطي الحكومة معه هو تعاطٍ محاسبي بحت. من دون أن يكون هناك أي حسبان للتداعيات التي تنتج، ليس عن تطبيق رفع الدولار الجمركي، بل عن طرحه في هذه الطريقة. ألشاهد على هذا الأمر سلوك التجّار والمستهلكين في السوق بالتوازي مع انتشار الخبر. فما إن طُرح موضوع الدولار الجمركي في مطلع السنة الحاليّة، حتى بدأ التجّار برفع أسعار السلع المستوردة إلى الأسواق المحلية، بحجّة احتمال رفع سعر صرف الدولار الجمركي، وقد حدث هذا الأمر على أكثر من دفعة، فتكرر مع كل مرة طُرح فيها الموضوع. وفي المقابل، حصل تغيّر في سلوك الاستهلاك، بسبب أخبار احتمال رفع الدولار الجمركي. فمثلاً استورد لبنان في الأشهر السبعة الأولى من السنة الحاليّة 49 ألفاً و700 سيارة، وهو رقم أعلى مما استورده البلد في كل سنة 2021، حيث بلغ 48 ألف سيارة. كل هذه الأمور تظهر تعامل الدولة مع الدولار الجمركي على أساس أنه خطوة محاسبيّة، بدلاً من التعاطي معه كسياسة، على أساس انعكاساته العميقة على الاقتصاد.

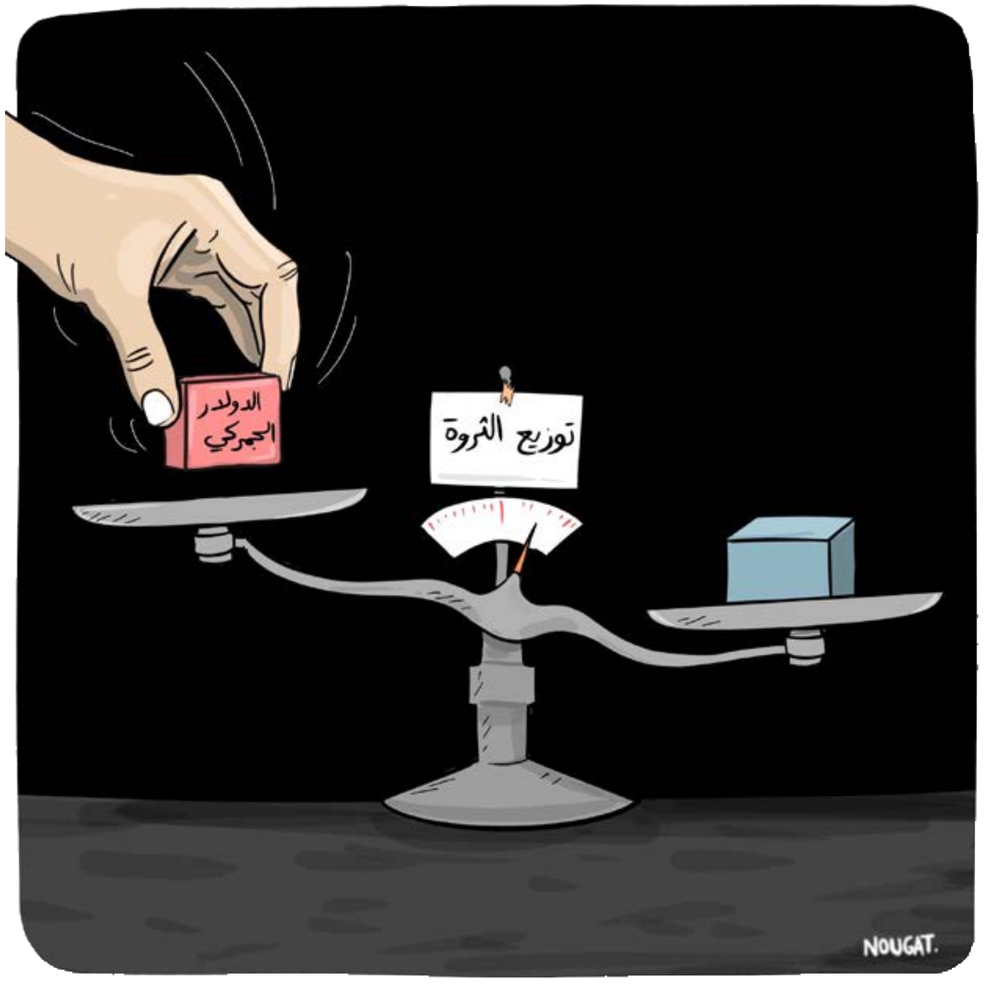

استيراد السيارات في لبنان

السنة	عدد السيارات			قيمة السيارات (مليون دولار)		
	جديد	مستعمل	مجموع	جديد	مستعمل	مجموع
2018	31,094	43,403	74,497	511.5	624.0	1,135.5
2019	20,515	27,815	48,330	344.1	398.1	742.2
2020	4,845	9,980	14,825	104.4	191.5	295.9
2021	5,818	42,262	48,080	149.7	617.1	766.8
2022	5,894	43,861	49,755	175.3	604.2	779.5

المصدر: الجمارك اللبنانية

حتى لا تبقى الثروة بيد الأقلية

نور خليل رزق

نشأت البرجوازيات التجارية والخدماتية المرتبطة والمترابطة مع الهيئات التشريعيّة والتنفيذيّة في البلاد، في كنف نظام اقتصادي حرّ محرّر من كل القيود التدخليّة للدولة التي يسودها «احتكار القلّة». لذا، خَدَمَت - في ظل حكومات بصلاحيات محدودة - مصالح التجّار ورجال أعمال. فغزّت الأسواق اللبنانية، وقيّدت المبادرات الفردية والروح التنافسية من جهة، وقاومت بشدّة الإصلاحات الضريبية، وتعاطت بعداء شديد مع التشريعات التي وقفت عقبة أمام نشاطاتها في تكديس الثروة من جهة أخرى، ما ولّد تفاوتاً صارخاً في الضرائب المطبّقة على القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، والقطاعات الريعية كالمصارف والعقارات. فالنظام الاقتصادي الحرّ المقرون بغياب الجهاز التشريعي، بات يُعدّ من أبرز العوامل التي ساهمت في خلق الثروة، وهو أسهم في تراكم الفوائد الفاحشة والأرباح الرأسمالية الطائلة، والرّيوع العقارية. جميعها مظاهر أدّت الى إعادة تموضع الثروة في أعلى الهرم، ونتجت منها اختلالات وشروخ في بنية طبقات المجتمع اللبناني.

الفوائد

عُرف منذ التسعينيات معدلات فائدة على سندات الخزينة اللبنانية هي من بين الأعلى في العالم. قيمة هذه الفوائد نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، تفوق بأضعاف ما تمثّله قطاعات كاملة نسبة إلى الناتج. علماً أن هذه الفوائد لا تشمل سائر الفوائد على الحسابات المصرفية الدائنة الأخرى، إذ لو أضيفت قيم الفوائد المحقّقة من الحسابات الدائنة الأخرى، لازدادت نسبة الفوائد من الناتج أكثر.

ومن خلال المضاربة على مديونية الدولة فقط، جنت قلّة من المصارف وأصحاب الأموال من المضاربين العرب والأجانب أرباحاً طائلة. فغرفت الموازنات بما يفوق 80% من عائداتها في مستنقع خدمة الدين، واستهلكت على الدوام ما يزيد نصف نفقاتها لتسديدها. في المقابل، لم يتضمّن الإنفاق مساعدة القطاع الخاص وبناء الإنتاجية أو دعم المنتجات الوطنية وحمايتها.

هذا التضخم في حجم الفوائد، كان له تأثير قاطع على اتجاه الفوارق الطبقية في لبنان ومدى اتساعها منذ التسعينيات وحتى اليوم. وما يعزّز هذا الاستنتاج هو المستوى المرتفع لمعدلات الفوائد التي سادت خلال الأعوام القليلة المنصرمة من جهة، إضافة الى نسق الودائع المتميز أصلاً بقدر كبير من التركّز من جهة ثانية. فالفوائد في نهاية المطاف تذهب الى من يملك رأس المال، وتظهر بوضوح كنسبة كبيرة من إجمالي أصول القطاع المصرفي. ولا تصيب فئات الدخل المحدود بذات النسق، الأمر الذي يجعلها عامل توسيع في الهوّة الطبقية بين أفراد المجتمع.

ارباح فاتورة الاستيراد

ثمة استنتاج واضح يمكن التوصل إليه من خلال تتبّع أرباح التجار منذ ما بعد الحرب الأهلية، إنما يصعب تحديدها بشكل دقيق بسبب غياب أرقام المحاسبة الوطنية. لكنّ الواضح، أنه من ذلك الوقت اتسعت حركة الاستيراد وأُغرق الاقتصاد بسلع مستوردة بالعملات الأجنبية. فمع التثبيت النقدي في مطلع التسعينيات، تحسّن سعر صرف الليرة أمام العملات الأجنبية، وغرقت الأسواق اللبنانية بالسلع المستوردة، إنما لم تُظهر أسعار الاستهلاك (بالليرة اللبنانية) أي تحسّن على غرار تراجع أسعار الصرف الأجنبية (انخفض سعر الدولار مقابل الليرة من 3000 ليرة إلى 1500 ليرة)، كما يُستدل من مؤشرات الأسعار المختلفة في ذلك الوقت. وهذا الأمر أخفى أرباحاً ضخمة إضافية لأصحاب رأس المال، الأمر الذي يحمل على القول إن الأرباح الرأسمالية قد اتّجهت، على الأرجح، نحو الارتفاع كنسبة من الناتج المحلي، مستفيدة من واقع العلاقة العكسية بين تحسن سعر

> **79%**
> هي حصّة أغنى 10٪ في لبنان من الثروة الإجماليّة في الاقتصاد في عام 2021. في حين بلغت حصّة أفقر 50٪ نحو 0.1٪ من إجمالي الثروة

صرف الليرة الخارجي من جهة وبين تراجع قوتها الشرائية الداخلية من جهة أخرى.

الريع العقاري

ارتبط مفهوم الريع ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد اللبناني. فكان من بين سماته التاريخية أنه منتج ومولّد للريوع، يتغذّى الريع على حساب نموّ الإنتاج، وفرص العمل، ورفع أكلاف الصناعة، وإعاقة التصدير. لكنه في الوقت نفسه، يؤلّف مصدر دخل أساسياً لفئات من الطبقة الاقتصادية المسيطرة، ما يسمح له بتحميل المستهلك العادي أعباء التضخم والبطالة والهجرة.

العقارات والأراضي لا تزال إلى اليوم من بين «السلع» القليلة التي نجحت في

> **ضريبة الثروة تكاد تكون مُلحّة للغاية في ظل ما تشهده البلاد من ارتفاع مستوى عدم المساواة في التوزيع**

تجنّب كامل المفاعيل السلبية لكل أزمة تضخم جامح. نظراً الى أن الزيادات التي طرأت على أسعارها قد تجاوزت عموماً التراجع الذي تسجّله اليوم. ورغم ظهور معالم أزمة عقارية مستفحلة في الآونة الأخيرة بسبب الخلل بين تركيب العرض وتركيب الطلب، ووسط استمرار انحسار الفورات العقارية، فإن الأزمة لا تقلل على نحو جوهري من أهمية المواقع التي لا يزال يحتلها الريع العقاري عموماً على المستوى الاقتصادي، وخصوصاً على مستوى توزيع الدخل وعلى مستوى تكوّن الأسعار في البلد. ويشار إلى أن الريع لا ينحصر فقط في الشق العقاري، بل يتعداه إلى أشكال أخرى من الريوع التي تنتج من المضاربات، ومن الإفادة من الموقع السياسي أو الإداري أو الاقتصادي وتأخذ في الغالب صفة العمولات. فبدور رأس المال في حلقة مفرغة من التوظيفات القصيرة الأجل التي لا تبتغي سوى الريع والربح السريع. ونبقى أمام واقع عملية واضحة لتوزيع عكسي للثروات، كالتي استخدمتها الحكومة اللبنانية عندما وفّرت أموال دافعي الضرائب لتمويل خدمة الدين العام وإدارته من خلال أذونات الخزينة، وأصبحت هذه الأخيرة أحد المصادر الرئيسية لخلق النقود من جانب المصارف التي تستفيد من الحصول على الأموال المضمونة لاستثمارها في قطاعي البناء والعقارات التي تخلق منتجات القروض الرئيسية – قروض الإسكان – بدعم من المصرف لبنان.

تصحيح ضريبي

من هنا تبرز ضرورة الاستعاضة عن النظام الضريبي المجزّأ في لبنان بنظام الضريبة الموحّد على الدخل من أجل تقليص حدّة الفوارق الطبقيّة المتجذّرة في المجتمع اللبناني. بحيث تُدرج الرواتب والأجور وكلّ الأرباح الرأسمالية وأرباح الأسهم والفوائد والإيرادات التجارية وإيرادات الأملاك في وعاء ضريبي واحد، من شأنه أن يزيد معدلات الضريبة لتصل إلى ما بين 30 و40% على الأقل على أصحاب الدخل المرتفع. ومن بين أهم ما يلحظه النظام الضريبي الموحّد هو إحداث تقارب ودمج بين معدلات إيرادات الضريبة على الرواتب والأجور وسائر الإيرادات على الدخل، فتُصحّح على أساسها معدلات الضرائب على إيرادات الأملاك المبنية ولا سيما الإيجارت، والتي رغم كونها تصاعدية (4% إلى 14%) لكنها أقلّ من معدلات الضريبة المطبّقة على الرواتب والأجور. كذلك ضريبة الدخل على الأرباح، بما فيها الضريبة على مداخيل المهن الحرة، بالكاد تدر على الخزينة ما نسبته 3% من الأرباح وتشكّل ما لا يزيد عن 8% من مجمل الموازنة في أحسن الأحوال، وهي من أخفض النسب عالمياً. في حين تبلغ في الولايات المتحدة ما يقارب الـ30%. وضريبة الثروة تكاد تكون مُلحّة للغاية في ظل ما تشهده البلاد من ارتفاع مستوى عدم المساواة في التوزيع. فثمة مقترحات لفرض ضريبة على الثروة تُدفع لمرة واحدة في إطار برنامج استقرار لحل الأزمة. وفي السياق نفسه، من المفترض فرض ضريبة على الأملاك العينيّة الشاغرة من أجل العمل على استخدامها في نشاطات إنتاجية أسوة بكثير من الدول.

تمخّض فكر الدولة فولّد فارا، هو مشروع موازنة 2202. أي موازنة في ظل انهيار، من تبعاته انكماش اقتصادي وتضخّم متزايد وانهيار في سعر العملة الوطنية وتفاقم الفقر والبطالة والهجرة؟

موازنة 2022: التمويل بالتضخم

اتجه بوليغان ـ المكسيك

أمين صالح*

لم تعد الحاجة إلى الموازنة مرتبطة فحسب، بكونها صكّاً تشريعياً تُقدّر فيه نفقات الدولة وواردا‌تها، أو تقديراً حسابياً محكوماً بالتوازن بين النفقات والواردات، بل أصبحت وسيلة لتنفيذ خطط التنمية المستدامة، إذ انتقل العالم العصري من موازنة التوازن إلى موازنة الأداء والبرامج التي ترتبط بمجموع النشاط الاقتصادي والإجتماعي وتوجّهه بصورة سليمة. وإخضاع موازنة عام 2022 إلى المعاينة أمر مطلوب اليوم، ولا سيما إذا كانت الأهداف المتوخّاة والمطلوبة لانتشال البلاد من قعر الانحدار الذي بلغته لغاية الآن. فأين، الأمر مستحيل، لأن الموازنة التي أُعدّت لا تحاكي ولا تنسجم حتى مع النظام الاقتصادي السائد في لبنان المسمى حرّاً، ولأنه يقوم أساساً على عمادتين: الاستيراد والفوائد.

فالاستيراد يتم بالعملات الأجنبية، وبالتالي فإن المواد الأولية التي تدخل في الاقتصاد الإنتاجي المحلّي تُستورد بالعملة الأجنبية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى فوائد الدين العام، إذ إن قسماً منها يتم احتسابه بالعملة الأجنبية. وبالتالي فإن أسعار السلع والخدمات محدّدة على أساس العملة الأجنبية وما يقابلها من عملة وطنية. وهذا ما يؤدّي حتماً إلى الاهتزاز في مستويات الأسعار، وبالتالي في مستويات المعيشة والقدرة الشرائية للمداخيل. علماً أن 90% من اللبنانيين ما زالت مداخيلهم بالليرة اللبنانية، فيما تُحتسب أسعار الاستهلاك على أساس العملات الأجنبية. وهذا الأمر ينطبق على موازنات الأسر، وأيضاً على موازنة الدولة، إذ إن معظم مشتريات الدولة يتم تسعيرها بالليرة اللبنانية على أساس سعر صرف الليرة مقابل العملة الأجنبية، وخاصة الدولار، وكذلك بالنسبة إلى إيرادات الدولة التي تُحتسب أيضاً على أساس سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي ولا سيما عمليات البيع والشراء والاستيراد التي تجري بالعملات الأجنبية. لذا، فإن هذه العمليات يتم تحويلها من العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف الرسمي الذي يصدره مصرف لبنان يومياً، وعليه كانت عمليات الموازنة العامة للدولة وعمليات خزينة الدولة يتم احتسابها وقيدها في حسابات الدولة على أساس واحد هو سعر الصرف الرسمي للعملة الوطنية مقابل سعر العملات الأجنبية الذي يصدره مصرف لبنان.

أما مشروع موازنة عام 2022، فهو يقوم على 24 سعر صرف لكل بند من بنود الواردات والنفقات. وهذا يشكل مخالفة صريحة للدستور. فكيف تُجبى الضرائب والرسوم على أسس مختلفة؟ في ذلك تمييز لمكلّف على آخر، ولقطاع على قطاع آخر. أما لناحية النفقات فلن تستطيع الحكومة تنفيذ موازنة النفقات لأنه لا يمكنها الشراء العام بأسعار صرف تحدّدها هي، بل بأسعار الصرف السائدة في السوق، ما سيضطرها إلى فتح اعتمادات إضافية لمواجهة تقلّبات الأسعار. وبذلك تكون الموازنة فاقدة لوحدة القياس وهي قيمة الليرة اللبنانية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي تفقد خاصية التجانس والتماثل في ما بين بنود الواردات وفي ما بين بنود النفقات (انظر الجدولين).

> **يقوم مشروع موازنة 2022 على 24 سعر صرف لكل بند من بنود الواردات والنفقات**

يُذكر أنه بعد إحالة مشروع الموازنة إلى مجلس النواب، وافق هذا الأخير وبقانون خاص في 2022/8/8 على جباية رسوم المغادرة بالدولار الأميركي، أي أصبحت العملة الأميركية عملة رسمية للدولة اللبنانية. كما أطل علينا رئيس الحكومة مقترحاً اعتماد سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي لاستيفاء الرسوم الجمركية على أساس 20000 ليرة، متجاوزاً بذلك صلاحيات التنفيذية برمتها وصلاحيات السلطة التشريعية أيضاً، ما يشكّل مخالفة دستورية وقانونية وانتقاصاً من السيادة الوطنية. الأمر الذي سيؤدّي إلى الزيادة في الرسوم الجمركية بمعدل ستة أضعاف، وبما يُقدّر بنحو 12 ألف مليار ليرة. وفي الإجمال، إن أسعار الصرف المتعدّدة تُراوح بين 3 و13 ضعفاً عن سعر الصرف الرسمي المعتمد من مصرف لبنان، أي أن الحكومة ليس لديها أي حلّ لتمويل الإنفاق الحكومي إلا بزيادة التضخّم، وهو الضريبة المقنعة والخفية والأكثر لؤماً وإيلاماً.

إن الحكومة لا تستطيع الفصل بين الموازنة والحالة الاقتصادية، فوزير ماليتها مجبر أن يقدم للسلطة التشريعية تقريراً مفصلاً عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد وعن المبادئ التي اعتمدتها الحكومة في مشروع الموازنة، ولن يكون للحكومة أسعار صرف تحددها القدرة على بيان المبادئ التي اعتمدتها في موازنة خلت خلواً تاماً من أي معالجة حقيقية لأي سبب من أسباب الانهيار الاقتصادي المالي. فعجز الموازنة مستمرّ والدين العام يتفاقم بالعملتين الوطنية والأجنبية والناتج المحلي في تراجع إلى ما دون النصف عما كان عليه عام 2019 والتضخّم بلغ أقصاه وسيتضاعف جراء الإنفاق الحكومي المتزايد، والعبء الضريبي سيهلك المواطن والاقتصاد في آن معاً. أما سعر صرف العملة الوطنية فبعدما كان سعراً واحداً، أصبح الآن نحو 5 أسعار، وإذا أقرّ مشروع الموازنة فسيصبح 25 سعراً، كل ذلك لا يبشر إلا بمزيد من الانفلاش الانهياري والتدهور في مستويات المعيشة وصولاً إلى الفوضى الشاملة ليصبح الشعب اللبناني بغالبيته العظمى في فقر مدقع بالإضافة الى انحلال أجهزة الدولة كافة من مدنية وعسكرية.

إن لبنان بحاجة إلى موازنة إنقاذية استثنائية في القواعد والمبادئ والأسس والأهداف، تضمن الانتقال من موازنة البنود والاعتمادات، إلى موازنة البرامج والأداء التي تقوم على الاهتمام والتركيز على الإنجازات التي تتم وتحقيق الأهداف التنموية وتهتم بطبيعة أنشطة وأعمال الأجهزة الحكومية، وتلقي الضوء على العمل الذي تم أو الخدمة التي أُنجزت للتأكد من أن النتائج التي تحقّقت توازي ما كان مخططاً له، وأن أكلاف الخدمة أو العمل كانت مناسبة. لبنان بحاجة إلى موازنة تربط تقديرات الإنفاق بأهداف الإدارة عن طريق البرامج المخطّطة لتحقيق هذه الأهداف وربط الإنفاق الفعلي بالمستويات الإدارية المختلفة المسؤولة عن مراكز الإنفاق وطبقاً للصلاحيات المقرّرة وزيادة الدقة في تقديرات الموازنة عن طريق عناصر الإنفاق وتقديرات الاحتياجات لكل برنامج، بدلاً من تقدير إجمالي لبنود الإنفاق. لبنان بحاجة إلى تنمية الشعور لدى المستويات الإدارية المختلفة بمسؤولية الإنفاق العام وحسن استخدام الموارد المخصصة وتأكيد أهمية متابعة الإنفاق وتقييم الإنجاز، وتوفير مقاييس أداء تساعد في الحكم على فعالية وكفاءة الأداء وتوفير المعلومات الضرورية لحساب هذه المقاييس للحكم على المردود الاقتصادي للإنفاق على الخدمات ككل.

أخيراً، لا خير من موازنة لا تستند إلى خطة اقتصادية اجتماعية تحقق أهداف التنمية المستدامة ولا خير من سلطة سياسية لا تملك خطة لإنقاذ البلد من الموت البطيء الذي يعانيه.

* مدير المحاسبة السابق في وزارة المالية والنقيب الأسبق لخبراء المحاسبة المجازين في لبنان

اهم بنود النفقات	2021		2022	
	مليار ل.ل	مليون $	مليار ل.ل	سعر الصرف
لوازم مكتبية	8	5.31	74	13944.38
لوازم إدارية	118	78.28	315	4024.26
نفقات تشغيل وسائل النقل	173	114.76	315	2744.87
أدوية ومواد مخبرية	286	189.72	1120	5903.50
مواد زراعية	52	34.49	123	3565.82
لوازم متخصصة	22	14.59	57	3905.80
إيجارات وخدمات مشتركة	106	70.32	273	3882.52
إعلانات ومطبوعات	35	23.22	231	9949.50
الرواتب والأجور	5069	3362.52	6819	2027.94
التحويلات	2024	1342.62	4419	3291.33
المنافع الإجتماعية	4720	3131.01	14422	4606.18
نفقات مختلفة	638	423.22	1958	4626.47
النفقات المالية	3131	2076.95	7667	3691.47
الاحتياطي	999	662.69	9212	13900.99

اهم بنود الإيرادات	2021		2022	
	مليار ل.ل	مليون $	مليار ل.ل	سعر الصرف
ضريبة الأملاك المبنية	117	77.61	249	3208.27
الرسوم العقارية	683	453.07	2496	5509.11
رسوم التبغ والتنباك	70	46.43	573	12339.96
الضريبة على القيمة المضافة	2433	1613.93	12606	7810.75
رسوم على السيارات	98	65.01	1290	19843.62
رسوم مغادرة	117	77.61	4290	55275.00
رسوم جمركية	471	312.44	3382	10824.55
رسم الطابع	414	274.63	1649	6004.51
رسوم السير	72	47.76	211	4417.81
رسوم المطارات	22	14.59	2200	150750.00
إيرادات تسوية أملاك بحرية	55	36.48	41	

الـ5 الكبار

في عام 2021، جنى عمالقة التكنولوجيا الـ5 أرباحاً فاقت 1,4 تريليون دولار. وهو رقم أعلى من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمكسيك

كيف يجمع عمالقة التكنولوجيا الـ5 أرباحهم؟

تجاوزت الإيرادات المشتركة لعمالقة التكنولوجيا - الخمسة الكبار - «أمازون»، «مايكروسوفت»، «أبل» «الفابت» و«ميتا» 1,4 تريليون دولار في عام، أي أن الشركات الخمس تستحوذ على 1,75% من كل ما ينتجه سكان الكرة الأرضية بكل مواردها وقيمها المضافة، مجازياً. إذ تحوّلت هذه الشركات الخمس إلى دولة، فإنها ستكون الدولة الثانية عشرة الأكبر في العالم لجهة الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزة قوى اقتصادية مثل إسبانيا وإندونيسيا، فضلاً عن أنها ستكون أقوى نفوذاً من أي دولة أخرى طالما لديها تحت سيطرتها كل هذه الشبكة المتطوّرة التي تؤدي أعمالاً متعدّدة الأهداف والاستعمالات.

في غضون عشر سنوات فقط، أصبح هؤلاء أكبر الشركات على الكوكب. واستحوذوا على نوع من القوة قادر على التحكم في حياة مليارات المستخدمين حول العالم. يتحكمون في البيانات، ويمارسون هيمنة على ما يمكن نشره حفاظاً على «معايير المجتمع»، ويأكلون الأسواق التجارية أينما حلّوا.

ومن خلال تأثير الشبكة «network effect»، حيث يجني كل شيء أول من يهيمن على السوق، تمكنت هذه الشركات من القضاء على المنافسة. ولا تكمن قوّة هذه الشركات في حجمها فحسب، بل في البيانات التي تملكها. أي الأصول الأكثر قيمة في القرن الحادي والعشرين - نفط الاقتصاد الرقمي - الذي تستخرجه شركات التكنولوجيا من المستخدمين بحريّة. أما تخفيف قبضتها على الأسواق الرقمية فهو أمر لا يمكن للغرامات المالية تحقيقه، فضلاً عن هذه الشركات «تقتل» الشركات الناشئة عبر شرائها أو صنع تقنية مشابهة.

اضطرابات الرأسمالية تحرق الأعصاب وتنتج سلعاً للتكيّف

تتكشف الروابط بين الرأسمالية والأمراض العقلية كل يوم. عدد الدراسات والتقارير عن ذلك مهول. فالرأسمالية، نظام يعتمد على غالبية بشرية تعيش في خوفٍ دائم وانعدام الأمن، مقابل أقلية (الـ 1%) يعيشون كالآلهة. وهذا النظام يكبح نموّ الأجور، ما يعني أن زيادة الدخل تؤدي إلى إنهاك العمّال بعدد ساعات عمل أكبر. والسكن ليس حقّاً، بل سلعة ريعية تحقق أرباحاً طائلة من تضخّم الأسعار المتسارع، ما يعني إيجارات أعلى وحصّة أكبر من الدخل تقتطع من الغالبية، والطبابة هي سلعة محتكرة من شركات عالمية برساميل ضخمة، فإنتاج الأدوية يخضع لقواعد السوق، والابتكار في هذا المجال أيضاً. ومتى وصل الأمر إلى أدوية الأعصاب التي يفترض أن تعالج الاضطرابات التي تنتجها الرأسمالية في المجتمع، يقع المستهلك - المريض في فخ الإدمان الذي ينتج أرباحاً إضافية لهؤلاء

علي عواد

إنه ذلك الجمل. أتى إليك من الطفولة. قد يكون أباك السبب، أو ربما أمك... لعلّها معلّمتك في المدرسة. على الأغلب هو والدك؟ حمل ثقيل تشعر به بين رُكبتيك طيلة الوقت، كأنك أطلس الذي عاقبه زوس بحمل السماء طوال حياته. ثم تزداد عمراً. تدخل سوق العمل، فتجد نفسك في سباق الفئران. تركض على عجلة داخل قفص. ومهما بذلت من جهد، العجلة تدور في مكانها فقط. تريد أن تكون ذلك العصامي الذي سهلت له الرأسمالية الخروج من الفقر. هكذا صدّروها إلى الكوكب. نجمٌ يلمع من شدّة البهرجة. ثم تهوي، تتكوّر على نفسك حتى تتضاءل. الأمور تجري بسرعة كبيرة في الخارج، وأنت، لا يسعك اللحاق أو الفكّاك منها. أين الخطأ؟ تسأل نفسك. لمَ على الأمور أن تكون هكذا؟ إنها الرأسمالية.

لاحظ عالم النفس الإكلينيكي والمعالج النفسي، جاي واتس، في صحيفة «الغارديان»، أن العوامل النفسية والاجتماعية، بالنسبة للكثيرين، هي السبب الرئيسي للمعاناة. ويقول إن الفقر وعدم المساواة والتعرض للعنصرية والتمييز على أساس الجنس و«الثقافة التنافسية» كلها عوامل تعزّز المعاناة النفسية. ويوضح أن الحكومات وشركات الأدوية لا تهتمّ بهذه النتائج، بل تخصّص التمويل للدراسات التي تبحث في الأسباب الجينية والعلامات البيولوجية بدلاً من الأسباب المحيطة بالفرد

> «حبة دواء تجعلك أكبر
> واخرى تجعلك صغير
> والتي تعطيك اياها امك
> لا تفعل شيئاً على الإطلاق
> (...)
> عندما يموت المنطف والتناسف
> بطريقة شنيعة
> والفارس الابيض يتكلّم بطريقة
> معكوسة
> والملكة الحمراء منفصلة عن
> راسها
> تذكّر ما قاله الزغبية (حيوان
> قارض)
> غذّي عقلك
> غذّي عقلك»
>
> **مقتطف من اغنية «الارنب الابيض لفرقة «جيفرسن White Rabbit» صدرت «Jefferson Airplane» إبريللابن عام 1967**

والتي تسبّب الاضطراب النفسي.

بدوره، يقول الدكتور رود تويدي، مؤلف كتب «إلـه النصف الأيسر من الكرة الأرضية» و«محرر الذات السياسية: فهم السياق الاجتماعي للأمراض العقلية» و«دراسة لأعمال ويليام بليك في ضوء علم الأعصاب المعاصر»، في مقال له على موقع مجلة «رد ببير» الإلكتروني: «العديد من الأشكال المعاصرة للمرض والاضطرابات النفسية الفردية التي نعالجها ونتعامل معها، تبدو مرتبطة بالرأسمالية ونتائجها الثانوية». في الواقع، يمكن القول إن «الرأسمالية هي في كثير من النواحي نظام يولّد الأمراض العقلية، وإذا كنا جادّين في معالجة، ليس فقط آثار الاضطرابات والأمراض العقلية، إنما أيضاً أسبابها وأصولها، فنحن بحاجة إلى البحث عن كتب، وبشكل أكثر تحليلاً لطبيعة الرحم السياسي والاقتصادي الذي خرجت من تلك الأسباب، وكيف يتشابك علم النفس بشكل أساسي مع كل جانب من جوانبها». كما أنه يُنظر اليوم في عدد مهمّ من المقالات الحديثة والدراسات، حول ما تشكله النيوليبرالية من خطورة على الصحّة العقلية، وهل علم النفس هو علاج أخلاقي في ظل الرأسمالية؟

وفي الفصول الأخيرة من كتاب «مونوبولي كابيتال Monopoly Capital» الصادر عام 1966، أوضح بول باران وبول سويزي، عواقب الرأسمالية الاحتكارية على الراحة النفسية، بحجّة أن النظام يفشل في توفير أسس مجتمع قادر على تعزيز التنمية الصحية والسعيدة لأعضائه. ويُنظر إلى العمل على أنه أمر ممتع للأقلية المحظوظة فقط، بينما يُعتبر بالنسبة للغالبية تجربة غير مُرضية تماماً. جادل باران وسويزي بأن وقت الفراغ أصبح مرادفاً إلى حد كبير للكسل. ولم تعد السلع الاستهلاكية تُستهلك لاستخدامها، بل أصبحت علامات راسخة للمكانة الاجتماعية، مع الاستهلاك كوسيلة للتعبير عن الوضع الاجتماعي للفرد. ومع ذلك، فإن النزعة الاستهلاكية تولّد في نهاية المطاف عدم الرضا، لأن الرغبة في استبدال المنتجات القديمة بمنتجات جديدة تحول الحفاظ على مكانة المرء في المجتمع إلى سعي لا هوادة فيه لمعيار لا يمكن الحصول عليه. يقول باران وسويزي، أنه «أثناء تلبية الاحتياجات الأساسية للبقاء، فإن العمل والاستهلاك يفقدان بشكل متزايد محتواهما الداخلي ومعناهما». والنتيجة هي مجتمع يتّسم بالفراغ والتدهور، مع وجود احتمال ضئيل لتحريض الطبقة العاملة على العمل الثوري. غير أن الواقع المحتمل هو استمرار لـ«سيرورة الانحلال الحالية، مع التناقضات بين ضغوط النظام والاحتياجات الأولية للطبيعة البشرية التي تصبح أكثر صعوبة من أي وقت مضى»، ما يؤدي إلى «انتشار الاضطرابات النفسية الشديدة بشكل متزايد».

> **يُنظر إلى العمل على أنه أمر ممتع للأقلية المحظوظة فقط، بينما يُعتبر بالنسبة للغالبية تجربة غير مُرضية تماماً**

في تقرير يجمع خلاصات دراسات عدة نشره موقع «المعاهد الوطنية للصحة» (NIH) في الولايات المتحدة، وعنوانه «تحدّيات الصحة العقلية المتعلقة بالرأسمالية النيوليبرالية في الولايات المتحدة»، يتبيّن أن معدّلات الإصابة بالأمراض العقلية ازدادت بشكل كبير على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية في الولايات المتحدة. وعلى مدى العقد الماضي، تساءل البعض عما إذا كانت هذه التغييرات ناتجة من السياسات والأيديولوجيات الرأسمالية النيوليبرالية، التي تدمج نظريات إزالة جميع القيود المفروضة على السوق وتقليل برامج المساعدة الحكومية. ومنذ ذلك الحين، أدّت هذه السياسات إلى عدم المساواة في الدخل، وإضعاف العمال، والاستعانة بمصادر خارجية لوظائف التصنيع، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية، ونظام رعاية صحية باهظ الكلفة وغير فعّال. وأظهرت الدراسات أن عواقب هذه السياسات والأيديولوجيات من المحتمل أن يكون لها دور في زيادة معدلات الأمراض العقلية.

ويذكر التقرير أن انخفاض التمويل للبرامج الاجتماعية وإصلاح الرعاية الاجتماعية، ساهم أيضاً في زيادة تشخيص الأمراض العقلية، إذ تحوّلت برامج الرعاية الاجتماعية التقليدية لتوفّر فقط للأشخاص المصابين بأمراض طبية أو نفسية. وقد ثبت أن هذه النتائج نفسها تسبب الاضطراب الذي من المحتمل أن يسهم في زيادة معدلات الأمراض العقلية وتعاطي المخدرات والانتحار.

أيضاً في ورقة بحثية جديدة، تشير أندريا لاماري، وفريق من الباحثين في أميركا الشمالية، إلى تأثير الرأسمالية النيوليبرالية في ممارسة العلاج النفسي. يستكشف عملهم الذي نشر في مجلة «علم النفس البنائي»، قدرة العلاج النفسي على مواجهة الخطابات التي تخضع الأفراد كعوامل تُعزى معاناتهم إلى إخفاقاتهم الشخصية او البيولوجية بدلاً من الأذى الناجم عن الأنظمة. وتقول الورقة: «يمكن وصف العلاج النفسي في ظل الرأسمالية النيوليبرالية بتناقض متأصل. من ناحية أخرى، يمكن أن يكون العلاج النفسي أحد الوسائل الرئيسية لنشر وتعزيز الأيديولوجية النيوليبرالية وبالتالي النهوض بمصالح النظام». ويلفت مؤلفو الدراسة، إلى أن السياسات النيوليبرالية تؤثّر في مناهج العلاج النفسي وإرشادات الممارسة القائمة على الأدلة عندما يكون المُعالجون النفسيون، ربما عن غير قصد، متواطئين مع هذه الأجندات ويحدّدون المشكلات في الأفراد بدلاً من الأنظمة. وتأتي في الورقة البحثية: «أن التركيز النيوليبرالي على الاختيار الفردي قد يحجب حقيقة العنصرية المؤسّسية والتمييز على أساس الجنس ويعزّز فكرة أن هناك شيئاً ما خطأ في الفرد وليس مع النظام الاقتصادي والسياسي نفسه». وتضيف الدراسة «أن تواطؤ العلاج النفسي في مشروع النيوليبرالية ينعكس في ميل العلاج إلى تطوير وإضفاء الشرعية على بعض أشكال المعرفة على غيرها».

أبرز الشركات المنتجة للأدوية المضادة للاكتئاب

إسم الشركة	القيمة السوقية (بمليارات الدولارات)
Alkermes Plc	4,14
AbbVie Inc	243,84
Eli Lilly and Company	302,98
F. Hoffmann-La Roche Ltd.	263,37
GlaxoSmithKline, Inc	56,83
H. Lundbeck A/S	30,42
Merck KGAA	23,13
Pfizer Inc	266,19
Teva Pharmaceutical Industries Ltd. (Actavis Generics)	35,84
Takeda Pharmaceutical Limited Company	44,5

المصدر: Yahoo finance

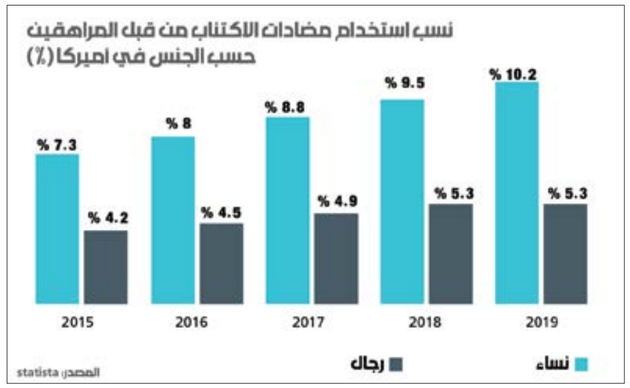

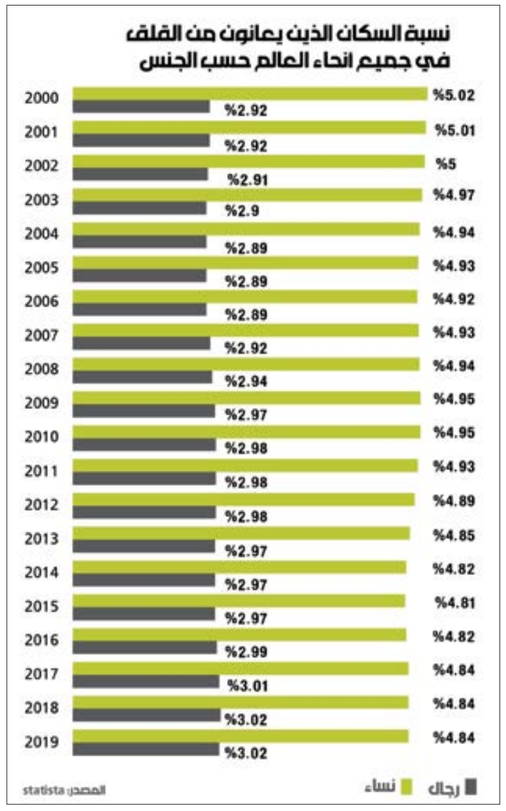

رسم بياني

أميركا أكبر مستهلك لـ«أدوية الأعصاب»

تقسّم السوق العالمية للأدوية المضادة للاكتئاب، على أساس المُنتج، نوع المرض، والمنطقة الجغرافية. وأشهر أنواع الأدوية المستخدمة في هذه السوق، بحسب التركيبة الكيميائية (قد يكون لتركيبة طبية أكثر من اسم تجاري)، هي: مضادات الاكتئاب ثلاثية الحلقات، مثبطات امتصاص السيروتونين الانتقائية «SSRIs»، مثبطات امتصاص السيروتونين النوربينفرين (SNRIs)، مثبطات أوكسيديز أحادي الأمين، مضادات السيروتونين وغيرها.

وتسيطر مثبطات امتصاص السيروتونين الانتقائية «SSRIs» المعروفة بأسماء تجارية مثل «بروزاك»، «زولوفت»، على مبيعات الأدوية المضادة للاكتئاب حول العالم، ويتوقّع أن يستمر هذا الاتجاه خلال الفترة المقبلة بحسب alliedmarketresearch، لعدّة أسباب منها التقدّم في أنشطة البحث والتطوير في قطاع الرعاية الصحية وزيادة انتشار الاضطراب الاكتئابي والقلق. وفي المقابل، يتوقع أيضاً أن يشهد مثبطات امتصاص السيروتونين النوربينفرين (SNRIs) المعروفة بالأسماء التجارية مثل «فتزيما» و«سافيلا» وغيرها نمواً كبيراً بسبب زيادة انتشار آلام الأعصاب المزمنة واضطراب الوسواس القهري (OCD).

واستحوذت أميركا الشمالية على الحصّة الأكبر من مبيعات هذه الأدوية لعام 2020 في كل الولايات المتحدة، ويتوقّع أن تستمر هيمنتها خلال السنوات المقبلة بسبب ارتفاع معدل انتشار اضطراب الاكتئاب، وزيادة عدد الموافقة على الأدوية المضادة للاكتئاب، ووجود اللاعبين الرئيسيين في هذه الصناعة، والتطوير في أنشطة البحث والتطوير في قطاع الرعاية الصحية في المنطقة.

ويتوقع أن تسجّل منطقة آسيا والمحيط الهادئ، معدّل نموّ سنوي مركّب نسبته 4,9% في الفترة من 2021 إلى 2030 بسبب انتشار الاضطرابات النفسية، وزيادة الوعي بالاكتئاب، والنموّ في نفقات الرعاية الصحية، وزيادة عدد التجارب السريرية.

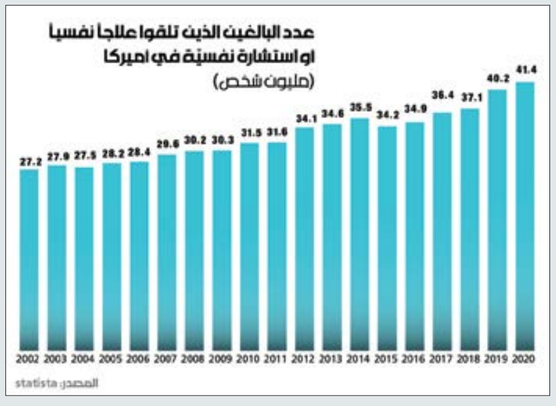

مقال

مبادرة الحزام الواحد والوحدة الاقتصاديّة الأوراسيّة

قدر الحضارة والخيارات المتاحة

زياد حافظ *

الإنسانية على مفترق طرق وخاصة في الوطن العربي. الخيارات المتاحة هي: الرضوخ لحضارة غربية استنفدت قواها وبرهنت عن عقمها وعدم إنسانيتها، أو الحضارة التي برهنت في الماضي عن إنسانيتها إنما تخلّت عنها عندما تبنّت الحضارة الغربية كنموذج. المقصود، الحضارة العربية الإسلامية التي هي جزء من حضارة الشرق الإجمالي. الحضارة الغربية هدفها السيطرة على الشعوب واتبعت حكوماتها قاعدة صفرية جعلت العالم منقسماً إلى رابح وحيد هو الولايات المتحدة، وإلى خاسر هو باقي العالم. النموذج الجديد الذي تطرحه الكتلة الأوراسية هي قاعدة «اربح- اربح». وما يسهم في تكوين القرار الذي يجب اتخاذه، هو إنجازات الكتلة الأوراسية خلال السنوات الماضية والتي استفادت منها الشعوب التي تبنّت المشاريع الناتجة عن مشروع الحزام الواحد أو الاتحاد الاقتصادي الأوراسي أو الالتحاق بالبريكس. عن هذه الإنجازات كُتب الكثير، مثل سلسلة المقالات التي أعدّها الصحافي البرازيلي بيبي اسكوبار لصحيفة «آسيا تايمز»، وموقع «ستراتيجيك كالتشر فونديشن»، والصحيفة الإلكترونية «ذي كرادل»، و«ذي فاينيارد أوف ذي سايكر». وهناك كتابات مايكل هدسون حول أهمية الحضارة الشرقية القديمة وخاصة حضارة بلاد الرافدين ومعالجتها للديون وصعود الشرق الجديد الذي يقدّم نموذجاً أكثر فعّالية من النموذج الغربي. وكذلك كتابات مات اهرت النقدية للحضارة الغربية والتي تشير إلى أن الغرب يحتضر فيما يقوم الشرق من سباته وأن القدر المتجلّي الشرقي، أكثر إنسانية من نظيره الأميركي. الإنجازات التي تحقّقت على مدى عقد من الزمن تدلّ على وتيرة التقدّم الشرقي بعدما حقّقت الصين إنجازاً تنموياً كبيراً خلال العقود الثلاثة الماضية عندما نقلت أكثر من 300 مليون صيني من تحت خط الفقر إلى الطبقة الوسطى.

طريق الحرير

مبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد، أي المصطلح العصري لطريق الحرير القديمة، هي مبادرة أطلقتها الصين في عام 2013. وأهدافها الاستراتيجية تكمن في الآتي:

- أولاً، في التواصل بشكل عام والتواصل الفائق بشكل خاص أو (hyperconnectivity) من خلال عدّة أشكال، مثل شبكة الطرقات، وشبكات السكك الحديدية، وشبكات التواصل العنكبوتية. وهذه الشبكات تغطّي شرق وغرب آسيا وشمالها وجنوبها إضافة إلى المتفرّعات. فالشبكة التي يتمّ إنجازها منذ عام 2013 كثيفة، وتسهم في نقل البضائع بشكل أسرع داخل القارة وإلى خارجها. وتستثمر الصين مع حليفتها روسيا، في ما يُسمّى الخط القطبي (arctic road) الذي يوصل البضائع إلى غرب أوروبا، وحتى إلى شمال القارة الأميركية، أي كندا والولايات المتحدة. هذه الفكرة ليست جديدة، بل طُرحت في القرن التاسع عشر من قبل وليم غيلبين (William Gilpin 1813-1894) أحد كبار السياسيين الأميركيين والملقّب بـ«نبي القدر المتجلّي» وفقاً لرؤية الآباء المؤسّسين للدولة الأميركية. كان غيلبين مؤمناً بالتعاون مع الصين وروسيا، باعتبار أن تفاهم الثلاث كفيل بتأمين استقرار العالم. وفي عام 1890 نشر خريطة للعالم كان محورها أوراسيا (الصين وروسيا) وأوروبا الغربية إضافة إلى القارة الأميركية شمالاً وجنوباً، وأفريقيا. تميّزت هذه الخريطة بالشبكة المكثّفة لسكك الحديد التي تربط القارات. ويعلّق الباحث الكندي مات اهرت على غيلبين، بأن البديل لمفهوم القدر المتجلّي الذي حمله مشروع التواصل عبر السكك الحديدية هو العنصرية والاستعمار. ويأسف اهرت في الجزء الثاني من ثلاثيته حول صراع الأميركتين، بأن النظرة الثانية هي التي تحكّمت في سلوك النخب الحاكمة في الولايات المتحدة منذ ذلك الحين وحتى الساعة! يذكر أن العنوان الثاني للجزء الثاني من كتاب اهرت هو «ولادة القدر المتجلّي الأوراسي».

- ثانياً، تأمين الطاقة وإيصال الغذاء إلى الجميع. فالأزمات التي نشهدها اليوم في أوروبا والعديد من دول الجنوب الإجمالي تؤكّد أنه من دون الطاقة لا حضارة ولا تقدّم، وأن الغذاء شرط ضروري للبقاء. فالنظرة الصينية ليست استراتيجية فحسب، بل مبنية على الفطرة السليمة. لذا يصبح التواصل المنشود متعدّد الأبعاد: هناك بُعد استراتيجي، وبُعد اقتصادي، وبُعد ثقافي قد يكون الدافع لقوّة ناعمة جديدة مختلفة عن القوّة الناعمة الغربية التي تغذّي الغرائز على حساب الأخلاق.

في هذا السياق، تشير الخطّة الخمسية الصينية الثالثة عشرة في عام 2016، في الفصل 51، إلى أن المبادرة تهدف إلى زيادة التجارة والاستثمار من خلال التركيز على آليات التعاون الثنائي والمتعدّد الأطراف، في سبيل إيصال السياسات وتواصل البنى التحتية، تسهيل التجارة وتدفق رأس المال، والتبادل بين الأفراد. أيضاً تشير إلى أنه لا بدّ من إنشاء مناطق للتجارة الحرّة ورفع مستوى التبادل، ما يعني دعم التعاون المالي في المنطقة وتمويل البنى التحتية. وهذا الدعم يتطلّب تعاوناً مع المنظمات الدولية وإنشاء منظمات جديدة تستثمر في البنى التحتية الآسيوية، وإنشاء مصرف جديد للتنمية لجذب الرساميل والتعاون المتعدّد الأطراف على قاعدة «اربح-اربح» للجميع. وهدف المبادرة هو أيضاً الوصول إلى الموارد الطبيعية، خاصة في الطاقة وسلاسل الإنتاج وزيادة التصنيع المحلّي.

تُترجم هذه الأهداف عبر إنشاء ممرّات تغطّي القارة الآسيوية. لغاية الآن هناك ستة ممرّات:

1- الجسر الأرضي الجديد لأوراسيا، وهو عبارة عن سكة حديد تصل إلى أوروبا عبر كازاخستان، روسيا، بيلاروسيا وبولندا.

2- ممر يربط الصين بمنغوليا وبالممر الاقتصادي الروسي. وهذا الممرّ مرتبط بالممرّ السابق.

3- ممرّ يربط الصين بوسط آسيا وبالممر الغربي الاقتصادي لآسيا ويضمّ كازاخستان، قيرغيزستان، طاجكستان، أوزبكستان، تركمنستان، إيران وتركيا.

4- ممرّ يربط الصين بشبه جزيرة الهند الصينية، أي فيتنام، تايلاند، لاوس، كامبوديا، ميانمار وماليزيا.

5- الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني الذي يربط مقاطعة الصين الغربية زيجيانغ، بمرفأ غوادار الباكستاني، وهو مرفأ في مياه عميقة صالح للبواخر العملاقة وللبواخر العسكرية.

6- ممرّ يربط الصين ببنغلادش والهند وميانمار، علماً أن العمل بهذا الممرّ يشهد بعض الصعوبات بسبب الحذر المتبادل بين الهند والصين.

ميزة غالبية هذه الممرّات، أن المرافئ فيها ترتبط بسكك الحديد، ما يجعل الصين تسيطر على الممرّات البحرية والممرّات البرّية في القارة الآسيوية. وهذه نقلة نوعية في المنظور الجيوسياسي، إذ حاولت الدول الاستعمارية مثل المملكة المتحدة قديماً، والولايات المتحدة أخيراً، السيطرة على القارة/ الجزيرة الآسيوية، وفقاً لإرشادات هارفورد مكندر الذي سيطرت نظرياته على الفكر الجيوسياسي الغربي طيلة القرنين الماضيين.

نتيجة لجهود الحكومة الصينية وديبلوماسيتها، فإنه حتى عام 2021 التحقت 149دولة بشكل أو بآخر بمبادرة الطريق الواحد، ما يؤكّد النظرية الصينية أن التنمية هي للجميع وليست حكراً على الدول المستعمرة القديمة أو الجديدة. هناك 34 دولة أوراسية، 18 من الاتحاد الأوروبي و16 من وسط آسيا تشترك في المبادرة. وهناك 6 دول من جنوب شرق آسيا (حلفاء الولايات المتحدة) تشارك أيضاً في المبادرة. وهناك 38 دولة من جنوب الصحراء في أفريقيا تشارك في المبادرة، و16 دولة عربية. أميركا اللاتينية تشارك أيضاً بـ18 دولة. هذا الالتحاق تُرجم باستثمارات غالبيتها في البنى التحتية والطاقة.

ومنذ إطلاقها ولغاية نهاية 2021، بلغت الاستثمارات ضمن المبادرة، نحو 892 مليار دولار. وحتى عام 2020 كان مستوى الاستثمار السنوي يفوق 105 مليارات دولار، إلاّ أن جائحة كورونا والانكماش الاقتصادي العالمي خفّضاها إلى 60,5 ملياراً لسنة 2020 و59,5 ملياراً لسنة 2021. ولكن سجلّ المبادرة يظهر الجدّية والإيجابية على قاعدة «اربح-اربح» رغم ادّعاءات غربية معادية تروّج لنظرية تنفذها الصين هي «فخّ الاستدانة». غير أن الصين أعفت الأسبوع الماضي عدداً من الدول الأفريقية من سداد ديونها

> هناك سوء تقدير دفع الاتحاد الأوروبي إلى تخصيص موارده في الثقب الأسود الذي تشكّله أوكرانيا والامتناع عن المشاركة في سلسلة مشاريع أنابيب نفط وغاز محورها أذربيجان

التي أقرضتها إياها خلال العقد الماضي.

باكستان هي أكثر الدول استفادة، إذ استُثمر فيها أكثر من 31,5 مليار دولار لتنفيذ شبكات طرق وسكك حديد تربطها بالصين. وقبل الانقلاب على عمران خان، أي في عام 2021، ضُخّت فيها استثمارات بقيمة 7,6 مليارات دولار. وثاني دولة أكثر استفادة هي نيجيريا بحصّة بلغت 23,2 مليار دولار. وهناك استثمارات في عدد من الدول العربية منها 15,3 مليار دولار لمصر، و14,7 ملياراً للإمارات العربية المتحدة. أما العراق فقد نال حصّة في عام 2021 للمواصلات والمطارات والطرقات بقيمة 10 مليارات دولار. ولاحظ المراقبون تزايد اهتمام الاستثمارات الصينية في الدول العربية والأفريقية، ما يؤكّد أن التنمية ليست حكراً للقارة الآسيوية بل تشمل أفريقيا وأميركا اللاتينية، وأيضاً في أوروبا إذا أرادت التمرّد على الإملاءات الأميركية. ولاحظ موقع مركز التنمية والتمويل الأخضر، أن العديد من الاستثمارات تكون في المشاريع البيئية الطابع، والطاقة الخضراء أو «النظيفة» المتجدّدة. وقد بلغت الاستثمارات لسنة 2020 و2021 في الطاقة الخضراء أكثر من 6 مليارات دولار. أما الاستثمارات في النفط والغاز فقد ارتفعت من 1,9 مليار دولار في عام 2020 إلى 6,4 مليارات دولار في عام 2021، علماً أنه لم تكن هناك أي استثمارات في الفحم.

الوحدة الاقتصادية الأوراسية

ليس مشروع المبادرة الضخم هو الخيار الوحيد في الكتلة الأوراسية. فهناك مشروع الوحدة الاقتصادية الأوراسية الذي يروّج لها ويقودها سرجي غلازييف. المستغرب أن محرّك «غوغل» للبحث، لا يظهر عن الموضوع إلا بضعة مقالات أميركية تشكّك في جدواه واستمراره «ما بعد بوتين» كما ورد في مقال نُشر على موقع «ذي ديبلومات» في 26 أيار 2022. غير أن هذا المشروع

انجل بوليغان ـ المكسيك

حديث نسبياً، إذ وقّعت المعاهدة التي تربط روسيا ببيلاروسيا وأرمينيا وكازاخستان وقيرغيستان في عام 2014، وبدأ العمل بها في عام 2015. الاقتصاد الإجمالي لهذه الدول أكثر من 2 تريليون دولار منها 87% أو 1,8 تريليون دولار لروسيا، إنما المساحة الجغرافية التي تشكّلها تتجاوز 20 مليون كيلومتر مربّع منها 17 مليوناً في روسيا و2,7 مليون في كازاخستان. أما هدف هذه الوحدة، فهو التنسيق في السياسات الاقتصادية بين هذه الدول، وإزالة العوائق التجارية، والتنسيق في الضوابط والقوانين، وتحديث الاقتصادات. أهداف شبيهة بأهداف الوحدة الاقتصادية الأوروبية، وهي شبيهة هيكلياً بالاتحاد الأوروبي، إلا أن سلطة اللجنة العليا أقل من نظيرتها الأوروبية، ما يعطي حرّية واستقلالية أكبر للدول الأعضاء. لكن حداثة المؤسّسة لا تسمح بإصدار الأحكام على فعّاليتها.

تُعدّ الوحدة الاقتصادية الأوراسية، بمثابة المشروع الأوراسي الآخر الذي يتكامل في تكوينه وأهدافه مع مبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد. لم يَظهر تناقض بينهما بعد، سواء في المواقف أو في المصالح. وأطلقت الوحدة الاقتصادية الأوراسية ممرّها للنقل بين شمال وجنوب آسيا والمعروف باسم الممر الدولي الشمالي الجنوبي للمواصلات، وأهميته تكمن في دور الجمهورية الإسلامية وعلاقاتها المتنامية مع روسيا. إيران قطعة أساسية على طاولة الشطرنج الأوراسية، فضلاً عن دورها في «استيعاب واستعادة» أفغانستان إلى المعسكر الأوراسي، وها هي أنجزت مشاريع تنموية في منطقة هيرات في شرق أفغانستان. تقاطع الممرّات الأوراسية وممرّات مبادرة الصين، يؤكّد المسار التوافقي بين المشروعين. يتعزّز الأمر بتوصّل هذه الأطراف إلى وحدة تواصل المدفوعات موازية لمنظومة «سويفت»، وهي تشمل المنظومة الروسية والصينية والهندية، فضلاً عن انضمام 14 دولة إلى قمة المنتدى الاقتصادي الأوراسي الذي يُعقد حالياً في مدينة سمرقند. الوحدة الاقتصادية الأوراسية مرشحة للتوسّع ولا سيما أن التكامل بين مبادرة الحزام ومؤسّسة شنغهاي للتعاون ومؤسسة التعاون الجماعي يضمّ دولاً في كل هذه المنظومات، وبينها تنسيق يشمل الدول العربية والأفريقية ودول أميركا اللاتينية.

هناك سوء تقدير لقيادات أوروبا أضاع عليها فرصة المساهمة في المشاريع الضخمة التي تنفّذها المبادرة الصينية والوحدة الاقتصادية الأوروبية. يشير الصحافي بيبي أسكوبار، وهو مصدر معلومات كبير لما يحصل في القارة الآسيوية، إلى أن سلسلة من مشاريع أنابيب نفط وغاز محورها أذربيجان «الصديقة» للغرب، وخاصة لتركيا، كانت بحاجة إلى تمويل، غير أن كلّ موارد الاتحاد الأوروبي ذهبت إلى الثقب الأسود الذي تشكّله أوكرانيا. فخطّ الأنبوب الذي يربط باكو - أذربيجان مع تبيليسي - جورجيا، وأوزروم - تركيا، أو خط الأنبوب الذي يربط أذربيجان بالهضبة الأناضولية، أو حتى الخط الذي يعبر بحر الأدرياتيك، كانت فرصاً للتمويل الكثيف الخارجي. وهذه الشبكة كانت لتمثّل الممرّ الجنوبي للغاز إلى أوروبا إلا أنها أصبحت خارج متناول الاتحاد الأوروبي بسبب سوء التقدير الذي يرتكبه في أوكرانيا. تسعى الكتلة الأوراسية إلى ضبط الإيقاع في السيطرة على البحار من خلال إجراءات جعلت بحر قزوين والبحر الأسود وشرق البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي/بحر عمان والمحيط الهندي، أي منظومة البحار الخمسة التي تكلّم عنها الرئيس بشار الأسد، جزءاً أساسياً من منظومة الأمن الإقليمي والآسيوي. السيطرة التقليدية للبحرية البريطانية سابقاً والأميركية حالياً، تواجه تحدّيات يصعب تجاوزها. ربط بحر قزوين بالبحر الأسود عبر القناة بين نهر الدون الروسي الذي يصب في البحر الأسود، حوّل بحر قزوين إلى بحيرة تسيطر عليها روسيا وإلى حدّ ما الجمهورية الإسلامية في إيران، كما أنه مع اكتمال العملية العسكرية الخاصة الروسية في أوكرانيا، ستحصل روسيا مع تركيا على اليد العليا في السيطرة على البحر الأسود وإخراج الأسطول الأطلسي منه، أما تواجد القواعد البحرية الروسية في سوريا، فهو يكسر الاحتكار الأطلسي لشرق البحر المتوسط الذي أصبح بكامله ممرّاً لروسيا ومن ورائها للصين والجمهورية الإسلامية في إيران.

*باحث وكاتب اقتصادي سياسي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي